



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

التموضع الصحيح لما بعد حرب إيران!

يشكل العدوان الثنائي «الأمريكي/الإسرائيلي» على إيران، الحدث الأبرز على الساحة العالمية خلال القرن الحالي. ويكاد يتجاوز في أهمية نتائجه النهائية، الحدث الأوكراني؛ علماً أن الحدين كليهما، هما درجتان ضمن عملية واحدة متكاملة، فحواها انتهاء التوازن الدولي القديم، وانتهاء الهيمنة الأمريكية، وولادة عالم جديد، تتشكل معالمه المختلفة أمام أعيننا، وبسرعة كبيرة.

إن الفهم الاستباقي للحرب الجارية، ولما ستؤدي إليه من نتائج، ليس مسألة نظرية أو بحثية صرفة، بل هو ضرورة وجودية بالنسبة لكل دول العالم، ولكل القوى السياسية والاجتماعية، وخاصة في منطقتنا، التي تعيش الحدث بشكل مباشر، وبلدنا الذي يعيشها، وهو في حالة صعبة وهشة من نواح متعددة... ما يعني، أن التموضع الصحيح، وبشكل استباقي، هو أمر في غاية الأهمية، ويتوقف عليه مستقبل صاحبه، أكان دولة، أو قوة سياسية، أو تحالفاً إقليمياً.

الحصيلة الواضحة حتى الآن، هي أن أي من الأهداف الأمريكية و«الإسرائيلية» من الحرب لم يتحقق، وليس هناك أفق لتحقيقه. بل إن هدفاً «طارقاً» قد بات الهدف الأول للحرب من وجهة النظر الأمريكية على الأقل، وهو إعادة فتح مضيق هرمز، الذي كان مفتوحاً قبل بدء الحرب. ولعل أوضح ما يمكن أن يقال عن أي حرب عبر التاريخ، هو أن الطرف الخاسر يسعى خلال الحرب للعودة إلى الوضع السابق لها، ببساطة لأنه خاسر، ووضعه بعد الحرب أسوأ منه قبلها. الأمريكي اليوم يسعى جاهداً للعودة إلى وضع ما قبل الحرب، إلى وضع يعاد فيه فتح مضيق هرمز، والاكتفاء بادعاءاته الإنشائية عن أنه أنهى البرنامج النووي الإيراني، والبرنامج الصاروخي، والواقع يقول: إنه لم يبنه لا هذا ولا ذلك، بل ولم يستطع إنهاء التعاون والترابط بين إيران والقوى والمجموعات الإقليمية المتحالفة معها، ولم يستطع إنهاء أي منها، لا هو ولا «الإسرائيلي».

محق من يشبه العدوان الثنائي اليوم، بالعدوان الثلاثي «أزمة السويس» عام 1956 على مصر من جانب كل من «بريطانيا، فرنسا، إسرائيل»، فالإمبراطورية البريطانية، وإن كانت قد تراجعت بشدة بعد الحرب العالمية الثانية، كقوة اقتصادية واستعمارية، فإن الإعلان الرسمي عن انتهائها كإمبراطورية، إنما جرى في حرب السويس... واليوم نرى مشهداً مشابهاً بما يخص الولايات المتحدة الأمريكية وإمبراطوريتها: على المستوى الإقليمي، يجري أمران متوازيان: الأول: مشروع «إسرائيل الكبرى» ومعه اتفاقات أبراهام والناطو العربي والخ، كلها يجري إنهاؤها مرة وإلى الأبد. وتلك الأنظمة في منطقتنا التي مضت أشواطاً في هذه المشاريع، تتضرر بقدر سيرها بتلك المشاريع؛ كل من سار خطوة إضافية يلقي دماراً إضافياً وتراجعا إضافياً في الدور والحضور واحتمالات الوزن المستقبلي.

الثاني: هو أن الدول الإقليمية الأساسية في منطقتنا، ونتيجة فهم التوازنات الدولية الجديدة من جهة، ونتيجة لكونها مهددة مباشرة من المشروع «الإسرائيلي» - الأمريكي، تجد نفسها في حالة تقارب موضوعي للدفاع عن الذات، ونقص على وجه التحديد ما أسميناه «التحالف الخماسي» دول «طوق الطوق» أي: «السعودية، مصر، تركيا، إيران، باكستان».

في سورية، فإن التموضع الصحيح والمبني والمنجي، هو التموضع ضمن لوحة العالم الجديد قيد التشكل، أي مع وحدة سورية، ووحدة شعبها، ضد مخططات التفجير والتخريب «الإسرائيلي» والأمريكي على حد سواء.

وهذا يعني ضمناً، نموذجاً اقتصادياً مختلفاً عن توصيات ووصفات صندوق النقد والبنك «الدوليين»=الأمريكيين. أي مختلفاً عن اللبلة الاقتصادية المتوحشة، ويعني الاعتماد على الذات بالدرجة الأولى، والتوقف عن تعاطي أوهام التمويل والدعم الخارجي، وخاصة الغربي، بل وحتى الخليجي. وبالتوازي، فإنه يعني المضي بسرعة نحو توحيد الشعب السوري داخلياً، ابتداءً بحكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، وتضم القوى السياسية والاجتماعية الأساسية، وتكون مهمتها الأولى هي: العمل من أجل المؤتمر الوطني العام الشامل، كأداة بيد الشعب السوري لإنفاذ حقه في تقرير مصيره بنفسه.



جردة حساب اقتصادي منذ

سقوط السلطة السابقة: ماذا تغير فعلاً؟ [14]

شؤون عربية ودولية



طبيعة الدور الصيني في الحرب الحالية وانتهاء
«تسليح» المعلومات الاستخباراتية

19

شؤون محلية



رسوم تتصاعد
وعدالة تتراجع...

08

ملف «سورية 2026»



من زواريب الشرق
إلى أروقة البيت الأبيض؟!

06

شؤون عماليات



إنهاء عقود 113 عاملاً
في مؤسسة التبغ

02

إنهاء عقود 113 عاملاً في مؤسسة التبغ و614 موظفاً تابعين لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل



قامت وزارة الاقتصاد والصناعة في 30-3-2026 بإصدار قرار جديد يحمل رقم 733، ينهي فيه عقود 113 عاملاً تابعين للمؤسسة العامة للتبغ - فرع المنطقة الساحلية. وكما جاء في القرار، فإنه صدر وفق القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 وتعديلاته، ومقتضيات العمل. ولن نختلف على قانونية القرار لأنه يحمل الصفة القانونية ولا يخالف مواده، الذي أشبع النقاش فيه ولا داعي للخوض فيه. لكن التمسك بالشريعة القانونية للقرار وأمثاله وأشباهه دون غيرها من الشرعيات الأخرى، فإن ذلك ينتقص من الدور المفترض للجهات الحكومية والمؤسسات التابعة للدولة. وإن كان موظفو العقود في القطاع العام وقع عليهم الظلم طوال السنوات الطويلة الماضية لعدم تثبيتهم رغم كل المطالبات والوعود خلال سلطة النظام السابقة، فمن المفروض أن تتدارك السلطات الحالية هذه المظلومية، لا أن تدعى إصلاح أخطائها وفسادها وممارساتها من خلال النيل من لقمة عيش العمال واستقرارهم الوظيفي، وكأنها تقتل المريض بدل علاجه. وأما الشق الثاني من مرتكز القرار، فهو الجملة الأكثر غموضاً وتعميماً، وإن اختلفت صياغتها ما بين ضرورات العمل ومقتضيات المصلحة العامة، دون أن يذكر الخاص في كل هذه العمومية المضللة، وكان هؤلاء العمال الذين يفصلون أو يتوقف التجديد لهم ليسوا ممن تشملهم «المصلحة العامة»؟

من يراقب ويحاسب الوزارات على مثل هذه القرارات المخلة بالوضع المؤسساتي والاجتماعي؟ وهل انتبه أولو الأمر لخطورتها وتأثيرها التراكمي الكبير؟

أين النقابات من كل هذا؟

على الجهات الحكومية أن تعي حقوق موظفيها وكرامتهم، وأن تكون مصلحة اليد العاملة لديها أولى محددات قراراتها. ولا أحد يكره الإصلاح وتطوير العمل، لكن ليس على حسابها. وهناك عشرات الخيارات الأخرى التي لا تتعارض مع الإصلاح والهيكلية، فلماذا الإصرار على هذا الخيار دون غيره؟ وإن كانت وزارتا الصناعة والعمل تقومان بإنهاء عمل عمالهما، فماذا بقي للوزارات الأخرى؟ وإلى متى ستبقى النقابات مكتوفة الأيدي، عديمة القرار والفعل؟ أما انتهت من نشاطها الدولي والإقليمي والعربي وورشات العمل والاحتفالات والتعيينات؟ ألم يأن وقت الالتفات لمفلات العمال والوقوف في وجه الخصوم؟ وإلى أين تنوي حكومة اليوم أن تأخذنا؟ وإن جاء يوم وظهر خطأ قراراتهم وغرقنا بنتائجها، فما الذي يمكن إنقاذه وكيف؟

تنافس الوزارات على إنهاء العقود ما زال مستمراً

بعد قرار وزير الاقتصاد والصناعة بيومين، صدر قرار آخر عن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي آتت إذا أن يكون عدد المبعدين عن وظائفهم وأرزاقهم أضعاف أقرانهم في وزارة الاقتصاد. فقد وصل عدد المشمولين بقرارها 614 موظفاً، توزعوا على عدة محافظات. ورغم كل الوضع الاجتماعي الهش والمعيشي المنهار، ما زالت هذه القرارات مستمرة لتزيد من شدة الاحتقان والغضب الذي يرتفع منسوبه كل يوم بيومه. وبدلاً من أن ترتقي الحكومة بحكمتها وتختار من أدواتها القانونية مواد الاستثناء والواجب والرحمة، أخذت بأشد أدواتها وأكثرها فتكاً. ويبقى التساؤل الجذبي هنا: هل هي قرارات حكومية ووزارية (عم تضرب من رأسها)؟ وهل تصدر عن جهة مستقلة أم أنه نهج عام مطلوب تنفيذه من السلطة التنفيذية؟ أين تصنع هذه القرارات وكيف تتحول إلى إجراء تنفيذي؟ وإن كان الجواب «نعم»، هي قرارات وزارية بحثة»، سيأتي السؤال البيديهي الآخر:

هاشم يعقوبي

تبريرات من كوكب آخر

في محاولة منا لفهم موجبات القرار المناقش - برأينا - للمصلحة العامة ولضرورات العمل، لعلنا نرى ما رآته الوزارة بمثل هذا القرار، سألتنا عن ذلك بعض الموظفين الذين طالبهم القرار، فأكدوا لنا أن الجواب الذي وصل إليهم عند سؤالهم كان «صلة القرابة»، أي أن من صدر بحقه القرار هم من لهم أقارب موظفون في المؤسسة العامة للتبغ - فرع المنطقة الساحلية، وأن بقاءهم في عملهم هو استمراراً للتجاوزات القانونية وللمحسوبيات وللأخطاء الإدارية السابقة، وأن مقتضيات نجاح العمل المؤسساتي مرهونة بإصلاح الهيكلية الإدارية والبشرية فيها. والعجيب في هذه الردود والتبريرات ليس سطحيتها الظاهرة، بل التعاطي فيها وكأنها إبداع إداري وإنجاز عظيم لا يقدر على التقاطه واكتشافه وأخذ القرار به إلا سوبر مدير أو سوبر وزير. مع أن المنطق البيديهي يضع قرارات كهذه وموجباتها في خانة التضييل والارتجال وانعدام الحكمة.

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

وزارة للعمل أم لإنهاء العمل؟

«جدع انفه بيده» هكذا فعلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بقرارها الأخير الصادر في 1-4-2026 والذي حمل رقم 1045 حيث أنهت فيه عقود 614 عاملاً متعاقدًا لدى الإدارة المركزية للوزارة والمديريات التابعة لها في المحافظات، واضعة نفسها في المكان المقابل المتناقض مع مسؤولياتها، فهي كوزارة عمل أنهت وظائف أكثر من 600 موظفاً، و كوزارة شؤون اجتماعية قامت بتهديد الأمن الاجتماعي لأكثر من 600 عائلة سورية معتمدة على أجراها في ترقيع معيشتها، أي إنها بجرة قلم وزارية وختم أخضر، رفعت المظلة المعيشية عن أكثر من 2500 مواطن سوري يقبعون تحت خط الفقر المدقع منذ عشرات السنين، غير مكترثة بنتائج هذا الشطب غير المسؤول، في مؤشر لدخولها التسابق المحموم بين الوزارات الحكومية في الأضرار بالقطاع العام وموظفيه وعماله وبنائه. ما زالت القرارات من هذا النوع مستمرة وفي الجهات الحكومية كافة ولكن أن تأتي هذه المرة من الوزارة التي توكل إليها مهام طبقية واجتماعية فهذا ما لا يمكن هضمه، أو وضعه ضمن الذرائع مسبقة الصنع كإعادة الهيكلية ورفع الكفاءة وفائض العمالة أو كما يختزلونها بكنبهم وقراراتهم «وفق مقتضيات المصلحة العامة» فالوزارة قادرة أكثر من غيرها على دراسة ملفات موظفي العقود ورفد الوزارات بها بعقود مثبته نظراً لطبيعة عملها التي تجعلها صاحبة «مونة» على الوزارات والجهات الحكومية، ومن المفترض أن تكون الوزارة على اطلاع عميق بصعوبة تعامل الموظفين الذين طالبهم القرار مع البطالة المحتومة القادمة، خاصة أنهم قضوا سنوات طويلة في وظائفهم ضمن اختصاصات معينة ومن الاستحالة أن يجدوا عملاً جديداً في سوق العمل المتهاك أصلاً.

يبدو أن السيدة الوزيرة بعيدة كل البعد عن واقع العمال، ربما لانغماسها بقضايا المجتمع المدني ومؤسساته ومنتدياته ومؤتمراته وجمعياته التي تتكاثر كالآرانب، وربما سترضي ضميرها بترخيص جمعية دولية أو إقليمية جديدة تدعم المقفولين والمطرودين من القطاع العام وأخرى لرعاية المعوزين من الطبقة العاملة وعائلاتهم الفقيرة، رغم أنها صرحت أمام المنظمات الدولية «إنهاء التبعية وبناء نموذج قائم على التاهيل»، أو ربما ستتذكرنا من جديد «أرى معاناة السوريين وأشعر بالمسؤولية تجاه أهمهم».

وأما النقابات فلا تصريح أو موقف يذكر «لا حس ولا خبر»، رغم صدور قرار آخر عن وزارة الاقتصاد والصناعة بإنهاء عقود 113 موظفاً تابعين لمؤسسة التبغ، ولا ندري إلى متى ستبقى نقابتنا على صفة الحكومة ترأسها وترفع لها الكتب والاعتراضات وتقبل بكل الذرائع و تتبنى المبررات.

استغلال العمال في ظل بطالة مرتفعة: حين تتحول الحاجة إلى أداة للهيمنة



المعالجة شاملة تتطلب تغييرات جذرية في الاقتصاد

إن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتم عبر حلول سطحية أو مؤقتة. فهي تتطلب تدخلا جادا على عدة مستويات: أولاً، خلق فرص عمل حقيقية من خلال دعم الإنتاج والاستثمار، بدل الاعتماد على الاقتصاد الريعي أو العشوائي. ثانياً، تفعيل القوانين التي تحمي العمال، وضمان تطبيقها بشكل صارم، دون استثناءات أو محسوبيات. ثالثاً، إعادة بناء دور النقابات لتكون مستقلة وفاعلة، قادرة على الدفاع عن حقوق أعضائها بشكل حقيقي. كما أن رفع الوعي لدى العمال أنفسهم يبقى عنصراً مهماً، رغم صعوبة ذلك في ظل الحاجة. فالعامل الذي يدرك حقوقه، ويعي آليات الاستغلال، يكون أكثر قدرة - ولو جزئياً - على مقاومته أو الحد منه. ومع ذلك، لا يمكن تحميل العامل وحده مسؤولية مواجهة منظومة كاملة من الاختلالات. في النهاية، لا يمكن الحديث عن كرامة العمل في ظل بطالة مرتفعة دون الاعتراف بأن المشكلة أعمق من مجرد نقص في الوظائف. إنها مسألة تتعلق ببنية السوق، وبطبيعة العلاقة بين رأس المال والعمل، وبمدى حضور العدالة في توزيع الفرص. فحين يصبح العمل نفسه أداة استغلال، لا وسيلة عيش كريمة، فإن الخلل لا يكون في العامل، بل في النظام الذي سمح بذلك. وهنا، يبرز السؤال الأهم: هل يمكن بناء اقتصاد سليم على حساب عمال مسحوقين؟ الإجابة، على المدى البعيد، هي لا. لأن أي اقتصاد يقوم على استغلال الإنسان، إنما يقوّض نفسه بنفسه، حتى وإن بدا ناجحاً في لحظة ما.

في اليد العاملة، لا يقابله طلب حقيقي في السوق. وهنا، تصبح الوظيفة - أي وظيفة - امتيازاً بحد ذاته، حتى لو كانت محفة أو غير عادلة.

غياب الحماية النقابية والقانونية

كما أن غياب دور فعال للنقابات العمالية يزيد من حدة المشكلة. فالنقابات، التي يفترض أن تكون خط الدفاع الأول عن حقوق العمال، تبدو في كثير من الأحيان عاجزة أو غائبة عن التأثير الحقيقي. وبالتالي، يترك العامل وحيداً في مواجهة سوق قاس، لا يعترف إلا بمنطق الربح والخسارة.

من جهة أخرى، تلعب البطالة دوراً نفسياً خطراً في تعزيز هذا الاستغلال. فالعامل عن العمل لفترة طويلة قد يفقد ثقته بنفسه، ويصبح أكثر استعداداً للقبول بأي عرض، مهما كان محففاً، فقط للخروج من دائرة الفراغ والعجز. وهذا ما يدركه بعض أصحاب العمل جيداً، فيستغلونه لفرض شروطهم دون مقاومة تذكر.

ولا يمكن إغفال أثر هذا الواقع على المجتمع ككل. فحين يعيش العامل تحت ضغط دائم، ويشعر بعدم الأمان الوظيفي، فإن إنتاجيته تتراجع وولاءه لعمله يضعف، ويصبح أكثر ميلاً للبحث عن أي فرصة بديلة، حتى لو كانت خارج البلاد. وهنا، ندخل في حلقة مفرغة: البطالة تؤدي إلى استغلال، والاستغلال يدفع إلى الهجرة، والهجرة تضعف السوق أكثر، فتزداد البطالة.

في الظروف الطبيعية، يفترض أن تقوم علاقة العمل على توازن نسبي بين طرفين: العامل الذي يقدم جهده وخبرته، وصاحب العمل الذي يقدم الأجر وفرصة الاستقرار. لكن حين ترتفع معدلات البطالة إلى مستويات خطيرة، يختل هذا التوازن جذرياً، وتتحول العلاقة من تعاقد متكافئ إلى علاقة قسرية مبنيّة، يكون فيها العامل الطرف الأضعف، والمضطّر، والقابل بأي شرط يفرض عليه. هنا تحديداً، لا تعود البطالة مجرد مشكلة اقتصادية، بل تصبح أداة ضغط واستغلال.

■ ميلاد شوقي

بيئة مثالية للاستغلال

في سوق عمل يعج بالعاطلين عن العمل، يفقد العامل أهم عناصر قوته: القدرة على الرفض. فحين يعلم أن هناك عشرات، وربما مئات، مستعدين لأخذ مكانه فوراً، يصبح مههدداً بشكل دائم، حتى دون أن يقال له ذلك صراحة. يكفي أن يُلوح صاحب العمل بعبارة مثل «غيرك جاهز»، حتى تتحول هذه الجملة إلى سيف مسلط على رقبة العامل، يدفعه للقبول بساعات عمل أطول، وأجور أقل، وظروف أكثر قسوة. هذا الواقع يخلق بيئة مثالية للاستغلال المنهجي، فبدلاً من أن تكون المنافسة بين أصحاب العمل على جذب اليد العاملة، تنقلب المعادلة ليصبح العمال هم من يتنافسون على فرص نادرة. ونتيجة لذلك، تبدأ معايير العمل بالتدهور تدريجياً: يتم تخفيض الأجور إلى الحد الأدنى الممكن، تلغى الامتيازات، تهمل شروط السلامة، وتفرض ساعات عمل غير إنسانية دون مقابل عادل. ولا يقف الأمر عند حدود الأجر أو ساعات العمل، بل يتعداه إلى الكرامة الإنسانية ذاتها.

فالعامل الذي يخشى فقدان مصدر رزقه يصبح أكثر عرضة للإهانة، وللمعاملة التعسفية، وللإستغناء المفاجئ دون أي مبرر. في كثير من الحالات، لا يجروا العامل حتى على المطالبة بحقه أو الاعتراض على ظلم واضح، لأنه يدرك أن البديل قد يكون البطالة المطلقة، بكل ما تحمله من فقر وعوز.

الأخطر من ذلك أن هذا النوع من الاستغلال لا يكون دائماً فردياً أو استثنائياً، بل يتحول إلى نمط عام في السوق. فحين تنتشر البطالة، يصبح الاستغلال «مقنناً» بشكل غير رسمي، ويغدو مقبولاً ضمناً. بل إن بعض أصحاب العمل قد يرون في هذا الوضع فرصة لتعظيم أرباحهم على حساب العمال، مستفيدين من غياب الرقابة الفعلية، وضعف القوانين أو عدم تطبيقها.

تداخل عدة عوامل في الواقع المحلي

في السياق السوري، تتفاقم هذه الظاهرة بشكل خاص نتيجة تداخل عدة عوامل: تدهور الاقتصاد، انخفاض فرص الاستثمار، تراجع الإنتاج، وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل غير مسبوق. كل ذلك أدى إلى اتساع قاعدة العاطلين عن العمل، وخلق فائض كبير

لا يمكن الحديث عن كرامة العمل في ظل بطالة مرتفعة دون الاعتراف بأن المشكلة أعمق من مجرد نقص في الوظائف

ترامب... من فضلك تكلم... نحن نشعر بالملل



في ليلة «تساقط الطائرات» أمريكية التسمية التي أطلقها عليها رواد التواصل الاجتماعي والتي شهدت إسقاط مقاتلات ومروحيات أمريكية في سماء إيران، نشرت السفارة الإيرانية في زيمبابوي تغريدة مقتضبة وساخرة للغاية عبر منصة إكس موجّهة حديثها المباشر للرئيس الأمريكي ترامب: «ترامب، من فضلك تكلم... نحن نشعر بالملل»

أخرى على أن الاحتلال «ينفذ واحدة من أكبر العمليات الإنسانية في العالم» في قطاع غزة. لكن هذه الروايات تصطدم بانتقادات واسعة، بسبب تضاربها مع تقارير دولية توثق حجم الدمار والضحايا المدنيين.

وبينما تواصل «إسرائيل» استثمار موارد هائلة في حملاتها الإعلامية، تواصل دماء الأبرياء في فلسطين ولبنان وإيران وغيرهم فضح البروباغندا «الإسرائيلية» والتشكيك في محتوى الروايات المروجة. فبحسب معطيات أوردتها التحقيقات الذي أجراه الموقع، أسفرت الضربات الإسرائيلية عن استشهاد مئات الإسرائيليين مقابل عدد أقل بكثير من الضحايا في الجانب الإسرائيلي، ما يثير تساؤلات حول الادعاءات المتعلقة «بالضربات الدقيقة». كما وثقت «منظمة الصحة العالمية» مئات الهجمات على منشآت طبية في قطاع غزة منذ عام 2023، في حين تشير تقديرات «اليونيسف» إلى وقوع عشرات آلاف الأطفال الفلسطينيين بين قتل وجرح. وبين البروباغندا التي يقدمها الاحتلال بتصوير حروبه بصفتها تسعى إلى تحقيق السلام، تأتي الوقائع من الجهات الأممية المحايدة لتكشف زيف ادعاءاته وتضعف أثر سرديته الدعائية على الجمهور الأوروبي.

رغم وصول المقاطع الدعائية إلى جمهور واسع، لكن أبرز مؤشرات فشلها في إقناع المشاهدين هو ضعف التفاعل العضوي. إذ يظهر تحليل محتوى القنوات الرسمية أن فيديوهات البروباغندا «الإسرائيلية» غير الممولة لا تحقق سوى عشرات المشاهدات اليومية، في تناقض صارخ مع الأرقام الضخمة للحملات الاعلانية. كما أنها لا تحظى إلا بعدد محدود جدا من الإعجابات أو التعليقات، ما يشير إلى أن الجزء الأكبر من انتشارها مدفوع ماليا. يتزامن هذا النشاط مع ارتفاع كبير في

لغفت هذه التغريدة الانظار ليس على الدبلوماسية الإيرانية فقط وقدراتها على التهمك وتحويل الخسائر الأمريكية إلى نكتة دولية يتردد صداها السياسي، بل على طاقات وإمكانات أخرى مستخدمة في هذه الحرب كاستخدام الإعلام والسخرية والحرب النفسية... وغيرها من الوسائل والتي غالبا ما احتكرها الغرب وإعلامه في حروب سابقة. لم تكن هذه التغريدة مجرد مزحة تسبب فيها صمت الرئيس الأمريكي تلك الليلة بل رسالة إظهار للثقة والصلابة والتأييد على أن التهديدات الأمريكية لم تعد تثير الرعب كما كانت في الماضي.

ثمة حرب موازية للحربين الأخيرتين على غزة بعد طوفان الأقصى وعلى إيران يخوضها الإعلام الغربي و«إسرائيل» على جبهة الرأي العام الأوروبي، ويستخدم فيها أدوات رقمية واسعة الانتشار. حيث أشار تحقيق نشره موقع MintPress News إلى أن وكالة الإعلانات الحكومية «الإسرائيلية» أنفقت عشرات الملايين من الدولارات على حملات دعائية عبر منصة «يوتيوب»، وصلت إلى أكثر من 45 مليون مشاهد في أوروبا خلال شهر واحد فقط. استهدفت هذه الحملات دولا رئيسية مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان، في محاولة واضحة للتأثير على المزاج الشعبي الذي تغير بعد جرائم حرب الإبادة في قطاع غزة.

تبني هذه الإعلانات والدعاية خطتها على خطاب مزدوج؛ من جهة تحاول تصوير إيران كتهديد وجودي لأوروبا عبر برامج صاروخية «قادرة على ضرب القارة»، ومن جهة أخرى، تقديم «إسرائيل» كقوة «دفاعية» تحمي «الحضارة الغربية». فقد أظهرت بعض المقاطع سيناريوهات درامية لهجمات صاروخية تستهدف مدنا أوروبية، فيما تؤكد

صفقات ضخمة، أبرزها الاستحواذ على شركة الأمن السيبراني Wiz مقابل 32 مليار دولار. ولا يقتصر الأمر على «غوغل»، إذ يشير التحقيق إلى وجود مئات من خريجي وحدة الاستخبارات «الإسرائيلية» الشهيرة 8200 في شركات كبرى مثل «ميثا» و«مايكروسوفت» و«أمازون»، ما يثير مخاوف بشأن تداخل المصالح بين التكنولوجيا والسياسة وي طرح تساؤلات حول أسباب انغماس عمالقة وادي السيليكون في خدمة مصالح الاحتلال.

رغم هذا الإنفاق الضخم، تشير استطلاعات الرأي إلى تراجع شعبية «إسرائيل» في أوروبا، حيث تسود نظرة سلبية واسعة في دول عدة، حتى تلك التي تعد تقليديا داعمة لها. تكشف هذه المعطيات عن تحول الفضاء الرقمي إلى ساحة مركزية في المعركة ومن هنا تأتي أهمية استخدام الإعلام وأدواته، ومنها السخرية وتحطيم كبرياء الخصم ولو بتغريدة.

ميزانية «الدبلوماسية العامة» «الإسرائيلية»، التي زادت بأكثر من 2000%، مع تخصيص نحو 150 مليون دولار إضافي لوزارة الخارجية. ويبدو أن جزءا كبيرا من هذه الأموال يضح في الحملات الرقمية الموجهة إلى الخارج.

تثير هذه الحملات أيضا تساؤلات حول مدى التزام شركة «غوغل» المالكة «ليوتيوب» بسياساتها الخاصة، التي تحظر المحتوى الذي يروج للعنف أو الكراهية. فبعض الإعلانات، وفق التحقيق، تتضمن تيريرا مباشرا للهجمات العسكرية. وقد اكتفت الشركة بالتأكيد بأن لديها «سياسات صارمة» وأنها تزيل أي محتوى مخالف، من دون توضيح سبب السماح باستمرار هذه الحملات.

في هذا الإطار، تتشابه تل أبيب مع عملاق التكنولوجيا بعلاقة ليست بجديدة. فقد استثمرت «غوغل» في السوق «الإسرائيلية» منذ عام 2006، ووسعت حضورها لاحقا عبر

جدل مفتوح وتحذيرات للكبار والصغار



«ألفابت» بالاستفادة المباشرة من انتشار هذه المقاطع واستخدامها لصالح تحقيق أرباح تجارية، خاصة أنها تحقق ملايين المشاهدات وتدر عائدات إعلانية، رغم الشكوك حول جودتها وتأثيرها السلبي. وقد دعا الموقعون على الرسالة إلى حظر هذا النوع من المحتوى الموجه للأطفال، أو على الأقل توفير أدوات أكثر فاعلية تتيح لأولياء الأمور منعه، بما يعزز التحكم الأسري فيما يتعرض له الأطفال عبر الإنترنت.

وضمنت الرسالة توقيعات شخصيات هامة من المختصين في شؤون الطفل وعلم النفس، من بينها عالم النفس الاجتماعي جوناثان هايدت، إضافة إلى منظمات مثل «فيرلاي»، و«التحالف الوطني للنهوض بصحة المراهقين»، و«الاتحاد الأمريكي للمعلمين». واعتبرت راشيل فرانز، إحدى الموقعين على الرسالة، أن «النفائيات الرقمية» تمثل امتدادا لمشكلات قائمة أصلا في تصميم المنصة، التي تدفع المستخدمين، ومنهم الأطفال، إلى قضاء وقت أطول في المشاهدة.

وجاءت هذه التطورات بالتزامن مع الأكاديمية والمجتمعية من تأثيرها السلب في النمو المعرفي والنفسي للأطفال والتحذير منها. حيث تشير هذه المقاطع إلى محتوى ينتج بكميات ضخمة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وغالبا ما يتسم بال تكرار والمشاهد غير المنطقية أو «الهيجية»، مع تركيز أساسي على جذب المشاهدات والإعلانات، بدلا من تقديم قيمة تعليمية أو ترفيهية حقيقية.

وفي هذا السياق، طالب أكثر من 200 خبير ومنظمة معنية بحماية الأطفال شركة «غوغل» بحظر «النفائيات الرقمية» على «يوتيوب»، محذرين من تأثيرها على انتباه الأطفال وقدراتهم على تمييز الواقع. وجاءت هذه المطالبات في رسالة رسمية جرى توجيهها إلى الرئيس التنفيذي لمنصة «يوتيوب»، نيل موهان، والرئيس التنفيذي لشركة «ألفابت»، سوندار بيتشاي، وأكد المطالبون فيها باتخاذ إجراءات صارمة لحظر مقاطع الفيديو المولدة بالذكاء الاصطناعي منخفضة الجودة، أو ما يعرف باسم «النفائيات الرقمية» (AI Stop)، على منصتي «يوتيوب» و«يوتيوب كيدر»، في خطوة تعكس تصاعد القلق داخل الأوساط

وَحذر الموقعون من أن هذا النوع من المحتوى يمكن أن يؤثر سلبا في دورة انتباه الأطفال، ويضعف قدرتهم على التمييز بين الواقع والخيال، خاصة في ظل طبيعته السريعة والمشوشة بصريا. واتهمت الرسالة «يوتيوب» وشركتها الأم

وفي هذا السياق، طالب أكثر من 200 خبير ومنظمة معنية بحماية الأطفال شركة «غوغل» بحظر «النفائيات الرقمية» على «يوتيوب»، محذرين من تأثيرها على انتباه الأطفال وقدراتهم على تمييز الواقع. وجاءت هذه المطالبات في رسالة رسمية جرى توجيهها إلى الرئيس التنفيذي لمنصة «يوتيوب»، نيل موهان، والرئيس التنفيذي لشركة «ألفابت»، سوندار بيتشاي، وأكد المطالبون فيها باتخاذ إجراءات صارمة لحظر مقاطع الفيديو المولدة بالذكاء الاصطناعي منخفضة الجودة، أو ما يعرف باسم «النفائيات الرقمية» (AI Stop)، على منصتي «يوتيوب» و«يوتيوب كيدر»، في خطوة تعكس تصاعد القلق داخل الأوساط

والحماية. ورغم تأكيد «يوتيوب» في ردها أنها تطبق معايير صارمة على المحتوى المعروض للأطفال، بما في ذلك المحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي، وإشارتها إلى توفير أدوات للأباء لحظر القنوات، مع تعزيز الشفافية بشأن طبيعة المحتوى. إلا أن السؤال المفتوح يبقى حول قدرة المنصات الكبرى على ضبط هذا النوع من المحتوى، من دون التأثير في نماذج أعمالها القائمة على التفاعل والمشاهدات.

إعلان «غوغل» استثمار مليون دولار في شركة «أنيماج» المتخصصة في إنتاج محتوى فيديو للأطفال باستخدام الذكاء الاصطناعي، ما يسלט الضوء على التوتر بين التوسع في هذا المجال والضغط المتزايد لتنظيمه. ويعكس الجدل المتصاعد في هذه المسألة حجم وعمق التحديات المرتبطة بالمحتوى الرقمي الموجه للأطفال، في ظل تسارع استخدام الذكاء الاصطناعي في الإنتاج الإعلامي، وغياب معايير واضحة تضمن التوازن بين الابتكار

حرب إيران... ودروس التحالفات والتموضع الطبيعي لسورية!



بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وارتفاع احتمالات ومؤشرات انتقال الهجوم باتجاه سورية، بدأت تظهر بعض الأصوات الداعية إلى إعادة النظر في التموضع السياسي لسورية، بما في ذلك باتجاه «التصالح» مع الأمريكي.

المحرر السياسي

استندت هذه الأصوات إلى نوعين أساسيين من «الحجج».

الأول: هو القول بأن أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة والسائدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبالتالي فإن محاولة الوقوف في وجهها هو ضرب من الجنون المحض، وعليه فإنه من الضروري مسايرتها، وتقديم التنازلات الضرورية لها، تجنباً لغضبها وبطشها.

الثاني: هو القائل بأن أمريكا هي قائدة قطار الديمقراطية والحداثة والتطوير وحقوق الإنسان في العالم، وأنه ينبغي على الجميع الالتحاق بهذا القطار، وبأسرع وقت ممكن، للتخلص من الديكتاتورية والفساد والاستبداد والتخلف والخ.

الطريف في المسألة!

الطريف في المسألة، هو أن التمتع الملموس لمن هم أصحاب النوعين الأول والثاني من الحجج ضمن سورية، يسمح برسم اللوحة السياسية لما أسميناه مبركاً بـ«الثنائية الوهمية» في سورية، بين النظام والمعارضة. فواقع الأمر، أن قسماً مهماً ضمن النظام في سورية في حينه، وقسماً أساسياً من معارضته، كلاهما قد تبنيا هذه الحجج بشكل معلن أو شبه معلن؛ من «نظرية الصفر الاستعماري» لرياض الترك، الذي رأى في الاحتلال الأمريكي للعراق، ولسورية تالياً، انتقالاً مما تحت الصفر إلى الصفر، وبالتالي شيئاً إيجابياً ينبغي الاستفادة منه والبناء عليه، إلى مهدي دخل الله «على سبيل المثال لا الحصر»، البعثي ورئيس تحرير صحيفة البعث ووزير الإعلام، والذي تنقل بين عدد من المناصب الحكومية، والذي بدأ مبكراً بالتنظير لضرورة

«تجاوز الاشتراكية» والانخراط في «العالم الغربي» وفي «قطار الحداثة»، وصولاً إلى التعبير الواضح عام 2020 عن «قرب السلام مع إسرائيل».

الأكثر طرافة، هو أنه في الوقت الذي عملت بعض الجهات في المعارضة السورية، ابتداءً من 2005، وخاصة بعد 2011، على تقديم أوراق اعتمادها للولايات المتحدة الأمريكية، وحتى لـ«إسرائيل»، فإن نظام بشار الأسد كان يقدم تنازلات عملية ملموسة، حتى وإن احتفظ شكلياً بشعارات الممانعة والمقاومة؛ ابتداءً من الانسحاب من لبنان، والشراكة «الأورومتوسطية»، ومروراً بعبدة الله الرديري و«اقتصاد السوق الاجتماعي»، أي عملياً للبرلة الاقتصادية وتنفيذ توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، ووصولاً إلى التأمير ضد ثلاثي أستانا بشكل واضح بعد 2020، عبر أفكار من قبيل «خط الغاز العربي/العربي»، وهي الأمور التي انتهت إلى تخلي حلفائه عنه في نهاية المطاف، بعد أن بات واضحاً أن بشار الأسد قد وضع كل بيضه في السلة الأمريكية/الإسرائيلية».

جوهر المسألة إذاً، أنه قد وجد في سورية، وطوال ربع القرن الماضي على الأقل، وعلى الضفتين الشكليتين للمراس، أي ضمن صفوف «النظام» وضمن صفوف «المعارضة»، من عمل جاهداً لتقديم الطاعة والتنازلات للأمريكي، على أمل أن يمنحه الأمريكي السلطة، أو يبقيه في السلطة... وأهم تقاطع بين الضفتين، هو أن البرنامج الاقتصادي الاجتماعي لهما كان دائماً للبرلة الاقتصادية المتوحشة، وتنفيذ توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين... وليس هذا بالأمر الغريب، فجوهر أي نظام سياسي هو طريقته في توزيع الثروة، وحين يكون النظام «أو جزء من المعارضة الساعية لتكون هي السلطة» مبنياً على أساس النهب

والمصالح الضيقة لفئة صغيرة فاسدة وناهبة و ضد مصالح عموم السوريين، فإن اللعب في السياسة، يتحول بالفعل إلى لعب انتهازي لا يخضع لمبدأ، إلا مبدأ الربح الشخصي والمنفعة الشخصية... وتتحوّل القضايا الاستراتيجية الأكبر إلى قضايا تكتيكية وثانوية، يمكن تحريكها وتدويرها وفقاً للمصالح الآنية... ولكن الاستراتيجي يبقى استراتيجياً مهما حاول المرء اللعب به!

التموضع الحقيقي لسورية

بعيدا عن الكذب الشعارتي الذي استخدمه بشار الأسد، بالتوازي مع الانبطاح الفعلي، وبعيدا عن الانبطاح الشعارتي والفعل لقسمة من المعارضة، فإن التموضع الحقيقي لسورية يقع في مكان آخر بعيد عن أهواء وأراء وتصورات هؤلاء وأولئك.

المسألة لا تبدأ من سورية نفسها، بل من طبيعة الصراع الدولي والإقليمي الجاري. وضمن هذا الصراع فإن المقبول بالنسبة للولايات المتحدة و«إسرائيل» ليس سورية ليبرالية اقتصادية، ولا سورية اشتراكية، ليس سورية استبدادية، ولا سورية ديمقراطية... المطلوب ببساطة هو ألا تكون سورية من الأساس؛ أي أن تذهب باتجاه التقسيم الكامل والفتاء كوحدة جغرافية سياسية، لأن بقاءها دولة واحدة معاكس تماماً لمشروع «إسرائيل العظمى»، ومعاكس لضرورات مشروع «الشرق الأوسط الجديد/الكبير».

وبهذا المعنى، فإن سحب التنازلات الاقتصادية من سورية، باتجاه ما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي» عبر تنفيذ توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين ابتداءً من 2005 بشكل متسارع، لم يكن الغرض منه الوصول بسورية إلى تموضع سياسي تابع للغرب فحسب... بل كان الغرض منه هو التجهيز لتفجير سورية من الداخل، وصولاً لإنهائها؛ لأن ما جرى عبر البرلة المتوحشة، هو إضعاف دور جهاز الدولة، وتدمير الإنتاج الحقيقي الصناعي والزراعي، وزيادة نسب الفقر والبطالة والتهيش، وتكريس غياب التنمية وتفاوتها،

أي بكلمة واحدة، تجهيز كل الظروف لانهيار شامل ولاقتتال داخلي لا يبقى ولا يذر. واليوم أيضاً، ما تزال الغاية الأمريكية/الإسرائيلية هي ذاتها من حيث الجوهر، بل وباتت أكثر ضرورة والحاحاً من وجهة النظر «الإسرائيلية» والأمريكية. وكل وهم بأن «الانحناء للعاصمة» عبر تقديم تنازلات اقتصادية أو سياسية يمكنه أن يجنبنا الأسوأ، هو وهم مكتمل الأركان، وهو سير باتجاه الشرك الواضح المنسوب أمامنا.

ما يمكن أن نتعلمه من الحرب الجارية على إيران اليوم، وفقط عبر مقارنة بين ما يصيب دول «الاعتدال العربي» «خاصة الإمارات بوصفها رائدة التطبيع الأبراهيمي سيئ الصيت» بمقابل ما يصيب إيران، وما يمكن أن يتحقق على ضفتي هرمز خلال الأشهر والسنوات القادمة، يسمح باستنتاج واضح: إغضاب الاستعمار هو دائماً أقل كلفة من محاولة استرضائه.

يضاف إلى ذلك، أنه مع ازدياد حجم المخاطر الناتجة عن الحرب الجارية، فإن أمام سورية والسوريين والسلطات السورية، طريق نجاة واحد لا بديل عنه: في المجال الخارجي، بناء علاقات متوازنة، الأساس فيها هو التوجه شرقاً، أي التوجه نحو القوى الصاعدة الحقيقية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وبالدرجة الأولى الصين وروسيا، إضافة إلى التحالف الإقليمي الخماسي «طوق الطوق» الذي ما يزال في طور النشوء، لكنه واضح ويتعزز، بما في ذلك بسبب الحرب الجارية... «المقصود هو: السعودية، تركيا، مصر، إيران، باكستان».

وفي الداخل، التوجه نحو الشعب السوري، نحو 95% من السوريين المفقرين المعترين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وينتمون لكل القوميات والأديان والطوائف، وباتجاه توحيدهم عبر مؤتمر وطني عام وشامل، يقررون عبره مصيرهم بأنفسهم، وعبر حكومة وحدة وطنية شاملة ذات صلاحيات كاملة، وتضم المكونات السياسية والاجتماعية الأساسية، وتكون أولى مهامها هي المؤتمر الوطني العام...

مع ازدياد حجم المخاطر الناتجة عن الحرب الجارية فإن أمام سورية والسوريين والسلطات السورية طريق نجاة واحد لا بديل عنه

من زواريب الشرق إلى أروقة البيت الأبيض!



لطالما ساد اعتقاد سطحي يربط بين «الانحطاط» وبين الجغرافيا، وكان الغوغائية السياسية، واللغو الدعائي، والبدع الدينية قدر محتوم يخص دول «الشرق المتخلف» وحدها. غير أن قراءة فاحصة للمشهد العالمي الراهن تكشف عن حقيقة مغايرة تماماً؛ فنحن لا نعيش أزمة «شرقية» محلية كما يشاع، بل نواجه ظاهرة معولمة بامتياز، تمد جذورها من أزقة التهميش والتطرف الوظيفي في مشرقنا الجريح، لتصل إلى قمة الهرم السياسي في أقوى دولة في العالم.

■ رمزي السالم

ادعية في البيت الأبيض

يخطئ من يظن أن ارتداد الوعي ينتهي عند حدود العالم الثالث. فالمشهد العالمي اليوم يقدم لنا أدلة كاشفة على «انحطاط معرفي» وظيفي حتى لدى من كان يدعى أنه يصدر قيم العالم الحر والحداثة؛ من تفشي خطاب الكراهية، وتقسيم المجتمعات على أساس الهويات البدائية، والموقف من المهاجرين، والتبشير الديني.. والفيديو المسرب مؤخراً من داخل البيت الأبيض يمثل «نموذجاً صارخاً» في هذا السياق؛ حيث يظهر رئيس أقوى دولة في العالم «ترامب» محاطاً بجماعة دينية تضع أيديها عليه، وتتضرع بالدعاء كي «ينتصر على أعدائه»، في مشهد أشبه بحلقات الزار، وطرده الجن من الجسد، تديرها مستشارته الروحية، التي لم تتورع بالقول: «إن البيت الأبيض أرض مقدسة، ومن يعارض ترامب يعارض الله، فهي تتلقى وحياً من السماء!!!»

هذا المشهد ليس مجرد ممارسة روحية خاصة، بل هو «طقس سياسي» يستحضر الأساطير الدينية لتبارك طغياناً دينياً صرفاً. إن لجوء المؤسسة الأمريكية - بكل ما تملكه من ترسانة عسكرية وتقنية - إلى فكرة «التفويض الإلهي» لتبرير السياسات والحروب، معززة بخطابات الاستعلاء لوزير الدفاع، ودي جي فانس، هي إعلان رسمي عن «إفلاس النظام العالمي» المهيم بأكماله.

عندما يقف الساسة في واشنطن ليتحدثوا عن «القائد المختار»، فإنهم لا يختلفون من

الدولي، ومعه المجتمعات المحلية، ينحرف بقوة القصور الذاتي نحو هذه الخطابات الشعبية، القادرة حتى الآن على التغطية على البدائل الفكرية والسياسية الحقيقية.

غياب الكتلة الحرجة

إن المشكلة، في جوهرها الأكثر عمقا، لا تكمن في «قوة الشر» بقدر ما تكمن في «ضعف البديل». لقد فشلت النخب الفكرية والسياسية المعاصرة في صياغة «نموذج» يمتلك الأدوات المعرفية القادرة على تفسير هذا العالم المعقد، والإجابة عن أسئلة الإنسان، وبحثه الدائم عما يعني عالمه الروحي والمادي، ضمن خصائص عصر الذكاء الاصطناعي والتدفقات السائلة.

هذا الغياب، أو التغييب للنموذج البديل - الاقتصادي السياسي الثقافي - أدى إلى نتيجة كارثية: ضعف فاعلية قوى التغيير الحقيقي، وعدم جذرية حركات الاحتجاج، وعموم التيارات العقلانية، بما فيها الليبرالية التقليدية، وضمنا الدول التي تسعى إلى عالم بديل ما زالت قوى مبعثرة، وغير قادرة على التحول إلى «كتلة حرجة» أو «قوة مادية» مؤثرة في التاريخ. ربما هي تمتلك «الرفض» لكنها تفترق إلى «الرؤية الجاذبة المتكاملة والأدوات التي يمكنها من إنتاج وعي حقيقي بمشكلات الإنسان المعاصر.

وبسبب هذا العجز عن بناء «تراكم معرفي» رصين، وتخلف الأدوات، وعدم وجود فكرة جامعة وهدف واضح وملمس، يبدو التاريخ وكأنه يدور في حلقات مفرغة، وتظل الساحة مفتوحة لكل من يحمل صليبا، أو سيفاً، أو أسطورة، أو يمتلك القدرة على تسويق البلاهة، ليفقد بها الجموع الجائعة للأمان واليقين والكرامة الإنسانية.

نحو استعادة العقل

إن تحرير العالم من «عطالة الانحطاط» يبدأ من إدراك حقيقة أن معركتنا ليست جغرافية «شرق ضد غرب»، بل هي معركة «وعي ضد تغييب». إن السوري المقهور في خيمته،

والأمريكي المخدوع بالدعاية في مدينته، وما بين هذا وذاك، من إفقار وتجويع وتشريد ونزوح جماعي، ويؤثر توتر على امتداد العالم المعاصر وتأثيراتها، كلهم ضحية لنفس السبيلة العالمية التي تذيب العقل، وتحول البشر إلى مجرد أدوات في صراعات ثانوية و«مستهلكين» للأوهام.

إن كسر هذا الجمود يتطلب شجاعة معرفية لابتكار لغة سياسية جديدة، تلجم هذا الجرح نحو الخواء المعرفي، وتعيد الاعتبار للإنسان بوصفه قيمة مطلقة، له حاجات مادية وروحية، وما لم ننجح في بناء هذا «النموذج البديل»، سنظل جميعاً مجرد ركاب في قطار يندفع بقوة العطالة نحو هاوية حضارية لا ينجو منها أحد.

الاغتراب: جوهر واحد وتجليات عديدة

لفهم هذا الانهيار المتسارع في الخطاب السياسي والدعائي، وسيادة خطاب الثقافة سنعود إلى ما عالجه زيجمونت باومان في «الحداثة السائلة» فهو يرى: أن العالم فقد تناسقه وتوازناته التقليدية، فالمؤسسات الكبرى، والقيم الثابتة، والروابط الاجتماعية العقلانية، كلها انصهرت في حالة من «السيولة» التي لا تسمح باستقرار أي نمط.

في هذا الفضاء السائل، يبرز الاغتراب المعولم متعدد الأشكال، واللايقين.. كسمات أساسية للعصر. وما نراه في منطقتنا من انفجارات طائفية وشعوبيات قومية ودينية ليست «ردة فعل» بدائية فحسب، بل هي النسخة المشرقية من هذه الحداثة السائلة. إنها محاولات يائسة وبائسة للبحث عن «هويات مغلقة» «حتى لو كانت وهمية أو أسطورية» وسط عالم ينزوب فيه كل شيء. الفارق الوحيد بين فروع هذه الثقافة في شرقنا والغرب «المتحضر» يكمن في «الديكور» الخارجي والشكل الجغرافي، أما الجوهر فهو انسحاب الرصانة والعقل النقدي - العلمي أمام زحف الموقف اليومي، وسيادة البروباغندا، وتعميم البلاهة.

إن كسر هذا الجمود يتطلب شجاعة معرفية لابتكار لغة سياسية جديدة تلجم هذا الجرح نحو الخواء المعرفي وتعيد الاعتبار للإنسان بوصفه قيمة مطلقة

حيث المنطق والخطاب عن أصحاب صرخة «سبحان من أعزنا وأذلکم» أو يا «خنازير» و«كفره» وتقييم السوريين على أساس انتماءاتهم الدينية والطائفية، في صراعاتنا المحلية. كلاهما يلغي المسافة بين «المقدس» و«المدنس»، وكلاهما يستخدم «الله» كغطاء للرغبات التسلطية، وتبرير السلوك، وكلاهما يستخدم خطاب «البدائية السياسية» التي ترفض أو تتجاهل التحليل العلمي والمنطق العقلاني لصالح «الفرقة الناجية».

باختصار: إننا أمام «ثقافة مأزومة»، يتجاور فيها منطق «الهوية» الطائفية في أحيائنا الفقيرة ومخيماتنا المهمشة، مع منطق «الكهنوت السياسي» الجديد - القديم في أروقة البيت الأبيض.

قانون العطالة

السؤال المركزي هنا هو: كيف لهذه الخطابات «المنحطة» معرفياً وفكرياً أن تزداد تأثيراً وتستمر في الشرق والغرب، ونحن في عصر الذكاء الاصطناعي، هل هي تعبير عن قوتها، وتعبيرها عن مصالح الناس؟

دعونا نجيب من خلال استعارة قانون من قوانين الفيزياء: «قوة العطالة». ينص القانون على أن الجسم الساكن يبقى ساكناً، والجسم المتحرك يستمر في حركته ما لم تؤثر عليه «قوة خارجية» تغير اتجاهه.

في السياسة، نحن نعيش حالة «عطالة تاريخية» مخيفة. فالخطابات البدائية التي تتكى على المقدس لتروج نفسها، تستمد قوتها ليس من «تفوقها الذاتي» أو قدرتها على الإقناع، بل من غياب «القوة الخارجية» القادرة على صدمها وتغيير مسارها. إن المجتمع

اليسار السوري: مقترحات حول الدور الراهن



تتسم خريطة اليسار السوري اليوم بتشعب يعكس غنى تجاربه وتنوع مكوناته، من أحزاب تاريخية وتيارات، وصولاً إلى مبادرات وبنى محلية على صعيد المناطق وشخصيات مستقلة. واليسار من حيث طبيعته وتكوينه مؤهل أكثر من أي تيار آخر على تقديم مقاربة عقلانية للواقع السوري الراهن وتعقيده... لماذا... وكيف؟

■ عصام حوج

أولاً: الميزة المطلقة

تتمتع أهمية اليسار في طبيعته «العابرة» للانتماءات الضيقة؛ فهو الخطاب الوحيد القادر على جمع السوريين في بوتقة المواطنة، بعيداً عن التشوهات الطائفية، والنزعات الشوفينية، والانعزال القومي. ومع ذلك، يظل هذا «الامتياز» معطلاً بسبب غياب المبادرة الذاتية، وعدم تفعيل الإمكانيات الكامنة، مما يستوجب تحالفاً، أو حداً أدنى من التنسيق بين مكوناته، ليتحول إلى رقم صعب لا يمكن تجاوزه في المعادلة السياسية.

ثانياً: الاتفاق على الراهن

إن الخلافات حول سرديات الماضي البعيد، أو تقييم التجارب التاريخية والرؤى النظرية للمستقبل بين قوى اليسار، لا تتناقض مع ضرورة الاتفاق على «أولويات اللحظة». فاليسار - بجوهر تعريفه - لا ينبغي أن يختلف على ثلاث ركائز أساسية:

الدولة كمعطى حضاري:

الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة السورية، وحق شعبها في تقرير مصيره. وهنا يجب التمييز الجذري بين الموقف من «النظام الحاكم» والموقف من «الدولة» ككيان جغرافي وتاريخي؛ فالدولة هي الخطوة التقدمية الكبرى قياساً إلى بنى ما قبل الدولة «القبيلة، الطائفة، الدين». ولا معنى لليسار إن لم يكن تقدمياً، ولا إمكانية للتقدم في ظل «الفراغ» الذي يعد أسوأ من أي سلطة. إن الحفاظ على استقلال الدولة وتحرير الأرض، ليس مهمة وطنية فحسب، بل هو مهمة طبقية بامتياز في ظل التقسيم الدولي الراهن للعالم.

أولاً: التنمية والعدالة الاجتماعية.

تبنى نموذج اقتصادي يحقق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية. وتوزيع عادل للثروة،

فجوهر هوية اليسار يكمن في مناهضة استغلال الإنسان للإنسان، والانحياز لتطوير القوى المنتجة كقاهرة تاريخية للتغيير.

ثانياً: المواطنة وإدارة التعدد.

صياغة نموذج ديمقراطي سوري قادر على إدارة التوازن الاجتماعي والصراع السياسي؛ نموذج يحقق المواطنة الكاملة، ويقدم رؤية خلاقة، حسب خصائص الوضع السوري لواقع التعدد القومي والديني في البلاد، كالقضية الكردية وقضايا الأثريين - السريان وغيرهم...

ثالثاً: الإرث الحي.

لا يبدأ اليسار من فراغ، بل يستند إلى إرث نضالي غني؛ في كل المناطق السورية، بدءاً من العمل الميداني في الأوساط الشعبية وتأسيس النقابات، والاتحادات والروابط، مروراً بالنضاحات في المعارك الوطنية والمعتقلات ضد الديكتاتورية والقمع، والحضور الفاعل في الحركة الاحتجاجية بعد عام 2011، وصولاً إلى التميز الإبداعي في الفكر والرواية والفنون. هذا التراكم هو أحد الركائز التي تخول اليسار في القدرة على ملامسة هواجس الأغلبية الساحقة من السوريين.

رابعاً: معيار الانتماء في عالم متغير.

تتلو هذا التيار تاريخياً في سياق الصراع بين الاقطاع والبرجوازية، أي إن شرط الانتماء إلى اليسار ووحدة القياس هو «الموقف من تطور القوى المنتجة» وتحريرها من كل ما يقيد تطورها الحر في كل مرحلة تاريخية، فهو وإن كان مطالباً دائماً بتطوير أدواته المعرفية لمواكبة التحولات الكبرى، ولكن ذلك لا يعني التخلي عن بوصلته، وهويته. وعليه فإن جوهر اليسار يقتضي اليوم أيضاً موقفاً حازماً تجاه كل ما يعيق العملية التاريخية، سواء من «الكومبرادور» المحلي وأدوات

القمع والاستبداد، أو من قوى النهب الدولية بمختلف أشكالها، من احتلال مباشر أو مشاريع فوضي، أو نهب عبر المؤسسات الدولية، فلا يسار دون الموقف من هذه المسألة.

خامساً: بين العدمية والجمود.

ثمة حاجة لصياغة رؤية واقعية تقطع مع ثنائية «العدمية والجمود»؛ فلا تبرؤ من الماضي بذريعة التجديد، ولا تقديس له بذريعة الأصالة. الهدف ثابت، وهو تحرير الإنسان، لكن الأدوات والخطاب يجب أن يتجددا. فلا بد من الإجابة عن الأسئلة الملحة التي تطرحها الحياة خارج دائرة «يقينيات» الأجيال السابقة، فما كان يدهياً في الماضي، لم يعد كذلك لدى الأجيال الشابة اليوم.

سادساً: العمل الميداني كاختبار حقيقي.

إن متابعة التفاعلات الاجتماعية اليومية في الشارع السوري، والحراك الشعبي، وتشكل البنى المهنية «قضايا السكن، المعتقلين، الترسيع العسفي» تعتبر ميداناً حيويًا لقوى اليسار، واختباراً لقدرتها على تجديد شبابها. فعدا عن كون العمل المطالب من صلب مهام اليسار، هو أيضاً الأداة المثلى لإعادة الاعتبار إلى «السياسة» بوصفها صراعاً بين قوى الاستغلال والمقهورين، لا انقسامات مشوهة على أسس طائفية أو عرقية.

بمعنى أوضح:

تحتاج سورية اليوم إلى يسار عملي مبادر، يخترق في عمق الحراك الجماهيري؛ يتعلم منه ويعلمه، يمدّه بخبراته النضالية، ويستلهم منه الروح الكفاحية، واستقطاب قواه الطبيعية الحقيقية. نحن بحاجة إلى يسار لا يكتفي بالعمل المكتبي، أو الاكتفاء بضجيج وسائل التواصل الاجتماعي، ولا يركن إلى استهلاك الشعارات الثورية، أو تكرار النصوص بدعوى «الطهرانية»، متجنباً في الوقت ذاته السقوط في فخ الميوعة الفكرية، أو التخلي عن الهوية، تحت مسمى «الحداثة». إن اليسار مدعو إلى أن يكون نموذجاً، وقوة مثل بعيد الاعتبار لقيم الالتزام، ونكران الذات، والوعي العلمي، والابتعاد عن الاستعلاء، وتجاوز الأمراض التي ظهرت في تجربته، كالذاتية، والنخبوية،

والعطالة السياسية. إن يساراً يمتلك أداة معرفية علمية، يصيغ على أساسها شعاراته العامة، ويحولها إلى فعل ميداني ملموس، يؤمن كافة مقومات التحول إلى كتلة اجتماعية واسعة تمثل مصالح شغيلة اليد والفكر. خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي تفتح الأفاق مجدداً لتصحيح مسار التاريخ الإنساني، وتسخير منجزات العلم لصالح البشرية بدلاً من تحويلها لأدوات ربح في يد أقلية طفيلية، تستحوذ على فائض القيمة العالمي.

سابعاً: رؤية متكاملة وتحالفات مرنة.

اليسار منظومة «اقتصادية، سياسية، ثقافية» متكاملة. أما محاولات تقزيمه إلى «علمانية مبتذلة» وظيفتها الصدام مع المقدس الديني، أو مظاهر «ثقافية» استعراضية تهمل جوهر الصراع على السلطة والثروة، فهو «يسار أعرج» يشوه المعنى الحقيقي لليسار ولا يقدم حلاً.

تمتاز سورية تاريخياً بالتعددية السياسية، ولكل تيار دوره. لذا، فإن البحث عن تفاهات وعمل مشترك بين اليسار، والتيارين، القومي والديني يعد ضرورة تاريخية.

إن تعقيد الأزمة يفرض التحلي بروح عملية تبحث عن القواسم المشتركة؛ فلا يوجد تيار قادر على إنقاذ البلاد منفرداً، وقد بات التوافق اليوم شرطاً أساسياً لبقاء سورية نفسها، وفي هذا السياق فإن أي تحالف يساري، أو أي شكل من أشكال التنسيق بين قوى اليسار، لا يلغي أهمية أوسع تحالف وطني ديمقراطي، بل يتكامل معه، لا بل يمدّه بالزخم والحيوية. إن الواقع السوري، بكل ما يحمله من تعقيد ومرارة ومخاطر، يمثل في جوهره فرصة موضوعية لليسار؛ فالمجتمع السوري اليوم بات متعطشاً لوجود قوى سياسية واجتماعية جادة وصادقة، لا تقتات على الأوهام، ولا تتاجر بجراحات الناس. واليسار، رغم حالة التبعثر الراهنة، يمتلك المقومات التي تجعله مؤهلاً للقيام بهذا الدور، وليكون - على الأقل - أحد هذه القوى الفاعلة والمؤثرة.. فمن لا يضع بصمته في فعل اليوم، قد لا يملك القدرة على فعل أي شيء غداً.

اليسار منظومة

«اقتصادية

سياسية، ثقافية»

متكاملة اما

محاولات تقزيمه إلى

«علمانية مبتذلة» او

مظاهر «ثقافية»

فهو «يسار أعرج»

يشوه المعنى

الحقيقي لليسار ولا

يقدم حلولاً

رسوم تتصاعد وعدالة تتراجع... ماذا يجري في نقابة المحامين؟



في ظل واقع اقتصادي ضاغط يبرز تحتها السوريون بمختلف فئاتهم، تبرز قرارات رفع الرسوم القضائية والنقابية كواحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل، لما تحملها من تأثير مباشر على مهنة المحاماة وعلى حق التقاضي معاً، فرفع رسوم الانتساب إلى نقابة المحامين ومن ثم زيادة رسوم الوكالات القضائية لا يمكن قراءتهما كإجراءات مالية معزولة، بل كمؤشرات على توجه عام يعيد تشكيل العلاقة بين النقابة والمحامين من جهة، وبين العدالة والمواطنين من جهة أخرى.

■ ميلاد شوقي

هذه الزيادات تطرح تساؤلات جدية حول حدود الدور النقابي وما إذا كانت الأولوية تمنح لتعظيم الإيرادات على حساب فتح المجال أمام الكفاءات الشابة، وتسهيل وصول الناس إلى العدالة.

فبين ضرورات التمويل ومقتضيات العدالة يبقى السؤال الأهم إلى أي حد يمكن تحميل المحامين والمتقاضين أعباء إضافية في ظل أوضاع معيشية متدهورة، دون أن ينعكس على جوهر المهنة ورسالتها؟

يُعد الوصول على المساعدة القانونية وتوكيل محام ركناً أساسياً من أركان العدالة، إلا أن «بورصة رسوم الوكالات القضائية» الأخيرة التي بدئ بتطبيقها منذ الأول من نيسان، كما توضحها الجداول المسربة، تضع هذا الحق أمام اختبار مالي صعب. إن رفع رسوم الوكالات «البدائية»، الشرعية، العقود، والشركات» لتصل إلى أرقام مضاعفة، يستوجب وقفة قانونية لمراجعة أثر هذه القرارات على المتقاضين وعلى مهنة المحاماة ذاتها.

العبء المالي وحق الوصول إلى العدالة

الدستور يكفل حق التقاضي للجميع، وهو حق لا يجوز تقييده بعوائق مادية تجعل من «العدل» سلعة للأثرياء فقط. فعندما تصل

الوكالة داخل السجن أو النظارة في القصر العدلي حيث قد تصل بعض الوكالات إلى 300 أو 400 ألف. كما زادت نقابة المحامين أتعاب بطاقات زيارة المحامين للمساجين من 10 آلاف ليرة سورية إلى ستين ألف ليرة سورية أي 6 أضعاف.

الأثر على العمل المهني للمحامين

هذه الزيادة لا تضر الموكل فحسب، بل تضع المحامي وخاصة مندوبي الوكالات في مواجهة مباشرة مع الجمهور. المحامي يجد نفسه «جاني ضرائب» لصالح صناديق النقابة والخزينة، والدخول في صدامات لتبرير هذه المبالغ التي لا تدخل في جيوبهم كأتعاب، بل تذهب كطوابع ورسوم.

غياب التناسب مع الواقع الاقتصادي

إن رفع الرسوم بنسب مئوية عالية جداً لا يتماشى مع القدرة الشرائية الحالية. فإذا كانت الغاية هي دعم صناديق التقاعد أو الإسعاف للمحامين، فإن الحل لا يجب أن يكون بزيادة الرسوم مباشرة على «صك التوكيل»، بل بالبحث عن موارد استثمارية للنقابة أو تحصيل ضرائب من عقود الشركات الكبرى والبيع العقاري الضخمة، بدلاً من إرهاق المتقاضين في القضايا البسيطة.

إن العدالة ليست مرفقاً ربحياً، بل هي خدمة سيادية يجب أن تظل ميسورة. إن رفع الرسوم القضائية والوكالات قد يملأ الصناديق، لكنه قد يفرغ قاعات المحاكم من أصحاب الحقوق المظلومين الذين لا يملكون ثمن «طابع» العدالة.

رفع رسوم الانتساب أيضاً

من جهة أخرى رفعت نقابة المحامين أيضاً رسوم الانتساب لنقابة المحامين بشكل كبير

تكلفة الوكالة القضائية مع طواعيها ورسومها المضافة «إسعاف، تعاون، نقابة...» إلى مستويات ترهق كاهل المواطن ذي الدخل المحدود، فإننا نكون أمام «منع مقنع» من الوصول إلى القضاء. المواطن الذي يبحث عن نفقة أو تثبيت بيع، سيجد نفسه مضطراً لدفع مبالغ طائلة قبل أن يبدأ محاميه بأولى جلسات المحاكمة.

نقد هيكلية الرسوم «التشعب والازدواجية»

بالقاء نظرة على رسوم الوكالات التي أصدرتها نقابة المحامين، نلاحظ تفرعاً هائلاً في بنود الرسوم: رسوم تعاون وإسعاف: وهي بنود تذهب لصناديق خدمية، لكن تحميلها بالكامل للموكل «المواطن» يرفع التكلفة النهائية بشكل حاد. التصديق المزدوج: وجود رسوم لتصديق الوكالة الأصلية، ورسوم أخرى للصور، ورسوم إضافية لكل شخص إضافي في الوكالة، يجعل من «الورقة» عبئاً مالياً يتجاوز قيمتها الإدارية.

تم رفع رسوم الوكالة البدائية وللشخص الواحد والتي تبرم داخل المحكمة إلى 250 ألف ليرة سورية بعدما كانت بحدود مئة ألف، ويضاف إليها رسوم بعد ذلك أيضاً حسب ما يتقاضى مندوب الوكالات من الأتعاب أو زيادة أسماء الموكلين داخل الوكالة، إضافة إلى رسوم الانتقال خارج المحكمة أو تنظيم

المفارقة أن هذه الزيادة الكبيرة لا تقابلها بالضرورة تحسينات ملموسة في الخدمات النقابية أو في دعم المحامين، سواء على صعيد التدريب أو فرص العمل أو الحماية المهنية، ما يطرأ تساؤلات مشروعة حول معايير اتخاذ مثل هذه القرارات ومدى مراعاتها لمصالح القاعدة الأوسع من المنتسبين المحتملين. إن الاستمرار بهذا النهج يهدد بتحويل مهنة المحاماة إلى مجال مغلق على القادرين مادياً فقط، وهو ما يتناقض مع جوهر العدالة التي يفترض أن يمثلها المحامون، فالمطلوب اليوم ليس إعادة النظر في قيمة رسوم الانتساب ورسوم تنظيم الوكالات فقط، بل تبني سياسات أكثر عدالة أيضاً، تراعي الظروف الاقتصادية وتفتح المجال أمام الكفاءات الشابة بدل إقصائها.

من مليون ونصف إلى سبعة ملايين ليرة سورية وتزداد تبعاً لمن المتقدم وهذا القرار لا يمكن النظر إليه كإجراء إداري عابر، بل يعكس خللاً عميقاً في فهم دور النقابة ووظيفتها الاجتماعية والمهنية.

ففي بلد يعاني فيه الخريجون الجدد من بطالة مرتفعة، وتراجع في القدرة الشرائية يصبح هذا القرار بمثابة حاجز طبقي يحول دون دخول كثير من الشباب إلى مهنة يفترض أنها تقوم على الدفاع عن الحقوق والحريات، فبدلاً من أن تكون النقابة حاضنة للمحامين الجدد خاصة المترنين، تتحول بهذا القرار إلى جهة إقصاء غير مباشرة وتفرض شروطاً مالية تعجيزية لا تتناسب مع الواقع الاقتصادي العام.

المفارقة أن هذه الزيادة الكبيرة لا تقابلها بالضرورة تحسينات ملموسة في الخدمات النقابية أو في دعم المحامين، سواء على صعيد التدريب أو فرص العمل أو الحماية المهنية، ما يطرأ تساؤلات مشروعة حول معايير اتخاذ مثل هذه القرارات ومدى مراعاتها لمصالح القاعدة الأوسع من المنتسبين المحتملين.

إن الاستمرار بهذا النهج يهدد بتحويل مهنة المحاماة إلى مجال مغلق على القادرين مادياً فقط، وهو ما يتناقض مع جوهر العدالة التي يفترض أن يمثلها المحامون، فالمطلوب اليوم ليس إعادة النظر في قيمة رسوم الانتساب ورسوم تنظيم الوكالات فقط، بل تبني سياسات أكثر عدالة أيضاً، تراعي الظروف الاقتصادية وتفتح المجال أمام الكفاءات الشابة بدل إقصائها.

وفي ظل هذه الظروف يبدو أن نقابة المحامين مطالبة بإعادة التوازن بين متطلباتها المادية ودورها الوطني لأن حماية المهنة لا تكون برفع الحواجز، بل بتوسيع المشاركة وتعزيز الثقة.

ثلاث سنوات... من الزلزال إلى إعلان «فيسبوك»!



بغفلة من الزمن، وبطابع شبه شخصي على منصة «فيسبوك» في 27 و28 آذار، خرج إعلان المؤسسة العامة للإسكان ليقول إنه «بكل سهولة ويسر» سيتم استكمال إجراءات إبرام العقود واستلام المساكن للمخسطين في أبنية متضرري الزلزال.

فرح شرف

يعكس في حقيقته تراجعاً في التواصل المؤسسي، وربما محاولة لإدارة توقعات المتضررين بعيداً عن المساءلة العلنية. فبدلاً من خطط واضحة وبرامج زمنية معلنة مسبقاً، تكتفي المؤسسة بدعوة «المخسطين» إلى مراجعتها في أقرب وقت، في مشهد يذكر المتضررين بسنوات من الوعود المتعاقبة التي غالباً ما انتهت إلى مزيد من الانتظار. أما النبرة الرسمية، التي تصف الإجراءات «بالسهولة واليسر»، فتبدو في ظل معاناة ثلاث سنوات منفصلة تماماً عن واقع العائلات المتضررة، التي لا تزال تقبع في مساكن إيجار مرتفعة التكلفة.

ماذا عن باقي المتضررين؟

لا تذكر المؤسسة في إعلانها كلمة واحدة عن مصدر التمويل للعقود التي سترمها مع المتضررين لقاء التخصص. ففي ظل ذرائع ضعف قدرة الدولة على الإنفاق واقتصاد يعاني من العجز الحاد، تبرز عدة تساؤلات مشروعة: هل سيتحمل المتضررون أنفسهم أقساطاً إضافية استناداً للعقود وسط انهيار قدرتهم الشرائية؟ أم إن هناك جهات مانحة غيبت عن التفاصيل؟ أين الحل لأكثر من 90 ألف عائلة متضررة مسجلة في القيدود الرسمية؟ أين البرامج الشاملة لترميم الأبنية غير الصالحة للسكن؟ أم إن سياسة المؤسسة حالياً تقوم على «إنهاء» ملفات محدودة، بدأ تنفيذها منذ سنوات، لتظهر بمظهر «الإنجاز»، بينما تترك الغالبية في دائرة النسيان؟

مفارقة الزلزال والسكن الشبابي

بينما استطاعت مؤسسة الإسكان - خلال ثلاث سنوات - تجهيز وتسليم وحدات سكنية لفئة

لكن خلف المفاجأة والعبارات الترحيبية، هناك واقع أكثر قسوة؛ فالتخصيص واستكمال الإجراءات لإبرام العقود والاستلام هو إجراء جزئي، ولا يطال سوى بضعة متضررين في بعض العمارات بأرقام محددة (7-8-9-10) في ضاحية المعصرانية بحلب، و77-86 على أوتستراد الثورة في اللاذقية، بينما لا يزال مصير 91 ألف أسرة متضررة وفق اللجنة العليا للإغاثة غامضاً، بعد أن مضى على الزلزال أكثر من ثلاثة أعوام.

الجزئية ليست استثناءً

لم يقدم إعلان مؤسسة الإسكان أي إحصاء عن عدد المستفيدين من المتضررين، ولم يشر إلى دفعات تسليم مقبلة لبقية المتضررين. فيما تشير أرقام اللجنة العليا للإغاثة إلى وجود 4444 مبنى غير صالح للسكن، و29 ألف مبنى بحاجة للتدعيم، و30 ألف بحاجة للصيانة، إضافة إلى 292 مبنى تم هدمه. وتؤكد تقارير منسقي الاستجابة في سورية أن 15 ألف مبنى في الشمال يحتاج إلى تدعيم، بينها أكثر من 5 آلاف منزل أيل إلى السقوط. إذا قارنا هذا الحجم الهائل من الدمار مع «العمارات» القليلة التي شملها الإعلان، نجد أن ما يتم تقديمه اليوم عبر الإعلان «الفيسبوكي» هو «نقطة في بحر»، واستثناء محدود يؤكد أن الأغلبية الساحقة من المتضررين لا تزال خارج دائرة الأولويات.

«فيسبوك» بديلاً عن المؤسسات!

من اللافت أن إعلاناً بهذه الأهمية صدر عبر منصة «فيسبوك» بطبيعتها ذات الصبغة شبه الشخصية، وليس عبر القنوات الرسمية المفترضة، ومع ذلك تم اعتبار الإعلان بمثابة التبليغ الرسمي لأصحاب العلاقة. هذا الأسلوب

حلول متكاملة

صحيح أن الإعلان مثل بارقة أمل لعشرات العائلات التي ستدخل أخيراً إلى منازلها بعد ثلاث سنوات من المعاناة، إلا أنه دليل قاطع كذلك على أن عملية التعافي من كارثة الزلزال لا تزال متعثرة، وانتقائية، وغامضة. وبدلاً من خطة وطنية شاملة وشفافة، تعلن عن مراحل زمنية واضحة، نجد أنفسنا أمام إعلان «فيسبوك» لعمارات محددة، فيما تبقى الغالبية تنتظر دوراً ربما لا يأتي. ففي بلد يعاني من أزمة إسكان مزمنة تفاقت بسبب الحرب والكارثة الطبيعية، لا يمكن قبول «الحلول الجزئية» كبديل عن العدالة. وإلا فما يسمى «بالأمل» سيظل مجرد كلمة تتردد في الإعلانات، بينما الواقع يثبت أن سنوات الانتظار الطويلة لم تنته بعد.

وإن كانت قليلة، من المتضررين، يظل ملف السكن الشبابي عصياً على الحل منذ عام 2004، أي 22 عاماً من الانتظار المرير. فمناطق المعصرانية مخصص ضمنها افتراضاً مشاريع السكن الشبابي، والمكتتبون عليها ما زالوا قيد الانتظار. فالتعامل مع أزمة ملف المكتتبين والمستحقين المزمّنة عبر المقاربات الجزئية من قبل المؤسسة يكرس انطباعاً بأن التوزيع لا يخضع لسياسة عامة عادلة، بل لمنطق «الاستثناءات» و«الدفعات المحدودة». والمؤسسة لا تقدم أي تصور عن كيفية التوفيق بين الملفات المتعثرة وأليات التنفيذ ومواعيدها الملزمة، وتكتفي بإعلانات منفردة تترك أصحاب الحقوق في حالة ترقب وقلق. فقد أصبح المكتتب وصاحب الحق يعرف أن هناك وحدات سكنية تسلم، لكنه لا يعرف متى سيأتي دوره، ولا على أي أساس ستحدد الأولوية.

حلب تغرق في النفايات والأحياء الأكثر تضرراً تصرخ بلا مجيب



حلب، مدينة التاريخ والحضارة، تتحول تدريجياً إلى حقل نفايات مفتوح. أزمة القمامة ليست وليدة اليوم؛ فهي مزمنة ومعقدة على معظم أحياء المدينة، لكنها تتفاقم بشكل خطير في بعض المناطق، خاصة الأحياء الشرقية مثل صلاح الدين والميدان والفردوس وغيرها، حيث تتحول الأزقة إلى مكبات عشوائية، وتنتشر الروائح الكريهة والحشرات والقوارض بلا أي مراقبة.

السبب الرئيسي لهذا التدهور واضح: قلة الأليات وتباعد فترات ترحيل النفايات. فالحويات لم تعد قادرة على استيعاب الكم الهائل من القمامة، فتتكسد النفايات فوق بعضها، لتتساقط وتتراكم حول الحوايات وتنتشر في الشوارع والأزقة، لتزيد من عبء السكان وتفاقم الإحباط والاستياء. الحملات المؤقتة لا تحدث فرقاً يذكر، والنفايات تتراكم أسرع مما يمكن جمعها. في هذا الشتاء القارس، تتضاعف معاناة الأطفال أثناء ذهابهم وإيابهم من المدارس، إذ يضطرون للمرور بين الحفر والطين وفي بعض

الأماكن فوق تراكمات القمامة، ليصلوا متعبين ومرهقين قبل بدء يومهم الدراسي. أما المواطن البالغ، فيواجه يومياً الطرقات المليئة بالحفر والطين والمياه الراكدة، ما يزيد من صعوبة التنقل ويضيف ضغوطاً يومية جديدة إلى حياته. حال الاستياء والغضب يتصاعد مع كل يوم تمر فيه هذه الأحياء دون معالجة فعلية، بينما بعض الأحياء الأخرى تبدو أفضل نسبياً، ما يبرز تفاوت الإهمال وعدم المساواة في تقديم الخدمات. فلماذا تترك أحياء بأكملها لتغرق في

النفايات وتدهور فيها حياة السكان، بينما يحصل البعض الآخر على خدمات شبه منتظمة؟ حلب ليست مجرد مدينة، إنها قلب تاريخي ينبض بالحياة، لكن اليوم يخنقه الإهمال، وتراكم النفايات، والطرقات المدمرة في أحيائها هي

الأكثر تضرراً.

المطلوب الآن ليس وعوداً عابرة أو حملات مؤقتة، بل خطة مستدامة للنظافة، وفرق تنظيف يومية، وصيانة عاجلة للطرقات، وزيادة وتيرة رحلات ترحيل النفايات، مع رقابة ومحاسبة صارمة على

التقصير.

حلب تصرخ، وسكانها يصرخون، فالمدينة تستحق أن تتنفس، وأن تعيش، وأن تستعيد مكانتها كمدينة صالحة للسكن والعمل، بعيداً عن النفايات والحفر والطين التي تخنقها.

مشفى السقيلية الوطني ملاذ الفقيرين الوحيد، يئن تحت وطأة ظلم السياسات



في منطقة الغاب بريف حماة الغربي، حيث المسافات الشاسعة بين بلداته والمراكز الصحية الغائبة تماماً، يقف مشفى السقيلية الوطني صامداً على حافة الهاوية، فهذا المرفق الحيوي الذي يفترض أن يكون ملاذاً صحياً آمناً لمئات آلاف المواطنين من بلدات وقرى ريف حماة الشمالي الغربي وريف ادلب الجنوبي، يقدم اليوم صورة مأساوية عن دولة منهكة، وخدمات تنهار، ومسؤولين يتحدثون بلغة «التفطيش» بدلاً من التغيير والمعالجة الجذرية.

■ رهف ونوس

أجهزة معطلة

وأطباء يعملون فوق طاقتهم

يستقبل المشفى آلاف المراجعين أسبوعياً، ويلجأ إليه الأهالي كخيار وحيد بعد أن دمرت الحرب معظم المراكز الصحية في الريف المحيط، لكن الواقع داخل أسواره يحكي قصة مختلفة تماماً، حيث يعاني المشفى من نقص حاد في الأجهزة الطبية ولاسيما في القسم الشعاعي المعني بتشخيص الحالات الطارئة والإصابات الخفيفة، واليوم يعمل بجهاز من نوع «سي آر» واحد بحالة متوسطة، بينما أجهزة التصوير الطبقي المحور (CT)، والتنظير، والماموغراف، جميعها معطلة، كما يوجد جهاز تصوير نقال واحد يخدم كل هذه الأعداد، والأفلام الطبية في حالة نقص دائم. في المقابل، يعمل الأطباء والمرضون فوق طاقتهم في مناورات مرهقة لا تنتهي، ورواتب متأخرة لا تسد رمق العيش، فالتقارير الصحفية الحديثة تؤكد أن رواتب الأطباء تتأخر إلى أشهر، وتُصرف على دفعات جزئية ولا تلي أبسط متطلبات الحياة.

«سياسة التفطيش» بدل الدعم

في خضم هذا الانهيار، جاء التصريح الأخير المتداول «صوت وصورة» عبر منصات التواصل الاجتماعي لمدير صحة حماة «نزبه الغاوي» بتاريخ 23 آذار أثناء تواجده في إحدى الخيم الرمضانية، ليكتب فصلاً جديداً في مسلسل العتب، حين تحدث عن «استبدال الكوادر الطبية بطاقم جديد ودفعهم للاستقالة» وفق سياسة «الإصلاح»، فلم تكن أولوية حديثه عن حل لمشكلة نقص الأجهزة، ولا عن كيفية توفير مستلزمات طبية أساسية، بل كان

يصب الزيت على نار المشهد المتفجر أساساً. إنها المفارقة الصارخة، فبدلاً من السعي إلى تغيير واقع المشفى السيء وتأمين المعدات والمستلزمات الطبية، يتم التلويح بتغيير الكوادر المنهكة، وكأن الخلل ليس في الجهاز «المعطل» ولا في الرواتب «المجففة»، بل في الأطباء الذين يواصلون العمل رغم كل الضغوط الاقتصادية والجسدية والنفسية، وفي هذا السياق يتحول التصريح الرسمي من «وعد إصلاح» إلى تهكم سياسي بامتياز.

عندما يصبح

التداوي «المجاني» بالأسم فقط

مشفى السقيلية ليس مجرد مبنى حكومي، بل هو الشريان الوحيد لشريحة واسعة من الفقيرين «وهم الغالبية الساحقة من الشعب السوري» غير القادرين على تحمل أعباء المشافي الخاصة ذات الأسعار «الكاوية» في ظل أوضاع معيشية واقتصادية خانقة، وأجور لا تكفي لشراء الخبز، يجد المواطن نفسه أمام خيارين أحلاهما مر، إما المكابرة على المرض حتى يصل إلى مرحلة لا تحتمل، أو الانكسار تحت وطأة ديون العلاج.

فالحكومة تعلم أن مشافي الدولة العامة هي ملاذ الفقيرين، لكنها تقف كالمترجم على انهيارها تأسيساً لسياسة «التخلي» المقنعة. فحين يغيب الدعم الحقيقي، وتتحول «الحلول» إلى أداة تزيين، يصبح السؤال مشروعاً: من تخدم هذه السياسات؟!

فالحديث الرسمي عن دعم الكوادر الطبية بينما المشافي الحكومية عموماً تعاني عجزاً في أبسط المقومات، يضعنا أمام تناقض فاضح بين الخطاب الرسمي عن «الاستقرار المهني» والواقع الميداني المرزى للمشافي، ما يعيد إنتاج أزمة الثقة بين المواطن والدولة!

من يدفع الثمن؟

الاستمرار في سياسات التخلي هذه، واستبدالها بخطابات تهديدية تحت مسمى «إعادة الهيكلة»، لن يؤدي إلّا إلى كارثة إنسانية على المدى المتوسط، مع نزيف أكبر للكوادر الطبية التي تبحث عن الفرص الأفضل، بما فيها خيارات الهجرة، أما على المدى الطويل، فسيظل الفقير وحيداً في مواجهة مرض لا يجد من يداويه، ودولة تتنصل من دورها الرعائي.

حق المواطن بالعيش الكريم والتداوي غير المكلف، ليس «منة» من أحد، بل هو واجب ومسؤولية الحكومة التي تريد أن تبني ثقة غير قابلة للتشكيك والانهيار، ولتثبت أنها مع المواطن وليست ضده، وإلا فلتستعد لموجات الاحتقان والغضب في كل مدينة سورية يئن فيها مريض تحت وطأة خدمات شبه معدومة والدولة «تتفرج»!

ما بين السطور

هذا المشهد المتكرر من الإهمال للخدمات الأساسية وحرمان المواطن من حقه في التداوي بكرامة، وعندما يرى أن كل بوابات الأمل تغلق في وجهه، فلا بد أن تتراكم الغيوم في الأفق.

فمدينة السقيلية وبقية البلدات في المنطقة، شأنها شأن الكثير من المناطق السورية، تعيش حالة من الاستياء العميق لا تتعلق بجهاز تصوير معطل فقط، بل بمنطق كامل يتعامل مع الإنسان كرقم في معادلة باهتة، وربما تكون الحوادث اليومية التي تشهدها المدينة - تلك التي تظهر في شكل احتجاجات أو مواقف متوترة - مجرد أعراض لمرض أعمق لكن الجوهر يبقى ثابتاً، فالضغط المعيشي والاقتصادي والاجتماعي يخلق بيئة خصبة للانفجار، حيث يصبح سوء الخدمة وإهمال الحقوق شرارة كافية لإشعال فتيل الغضب الشعبي.

تفاوت جودة الخبز... بين الفساد والرقابة القاصرة



التحقيق عن تلاعب في الكشوف والتقارير المالية، وعدم تطابق كميات المواد التموينية والنظمية المسجلة للمخبز مع السجلات الرسمية.

فيما تشير الشكاوى إلى أن جودة الخبز تتفاوت بين المناطق. وهذا التفاوت لا يقتصر على بعض المدن والأرياف، بل يشمل المخابز داخل المدينة الواحدة.

فعلى سبيل المثال، تركزت الشكاوى في الرقة مؤخراً، وبشكل خاص في حي الدرعية، حيث يشكو الأهالي من نوعية ورياءة الخبز الموزع.

أي أن الجولات الميدانية محدودة الزمان والمكان، والرقابة الشكلية والمحدودة تركز على بعض جوانب العمل في المخبز فقط وتتجاهل بقيتها، مثل: خطوط الإنتاج، والالتزام بالوزن، والاتجار بالطحين التمويني وبيعه للسوق السوداء، والمتاجرة بالمحروقات، وسوء التخزين والنقل، والتلاعب بالخميرة وغيرها.

فالمشكلة ليست في اكتشاف بعض المخالفات فقط، حيث تشير تقارير في بداية هذا العام للإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى تنظيم ضبوط بحق مخابز

لطالما كان الخبز في سورية أكثر من مجرد مادة غذائية؛ فهو أساس الأمن الغذائي والمعيشي للأسر، ومؤشر على أداء الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية.

■ سلمى صلاح

ورغم تأكيد مؤسسة المخابز أنها كتفت جولاتها الميدانية، وأرسلت فرق «الجودة» إلى كل المناطق، ونظمت ضبوطاً بحق المخالفين. لكن الواقع الذي يعيشه السواد الأعظم من السوريين يقول عكس ذلك تماماً: التفاوت في جودة الخبز لا يزال كبيراً بين مخبز وآخر، وبين حي وآخر.

ولا يبدو أن هذه «الجولات» تحدث فرقاً؛ تأتي الفرق، تدون الملاحظات، تنظم ضبوطاً هنا أو هناك، ثم تغادر. وبمجرد أن تخرج، يعود العمل بالأساليب ذاتها: تقليل الوزن، خلط الطحين الرديء بالجيد، الغش في المكونات.

ففي شهر شباط، تم الكشف عن اختلاسات مالية تجاوزت 2.6 مليار ليرة في مخبز واحد فقط، وكشف

وليس انتهاءً بمكافحة الفساد عبر الرقابة الاستباقية والمتابعة الجدية لكل سلسلة الإنتاج حتى كوة البيع للمواطنين.

فرغيف الخبز مرآة للثقة بين المواطنين والمؤسسات، وبدون استعادتها سيبقى المواطن يدفع ثمناً مضاعفاً: اقتصادياً في ارتفاع الأسعار وتردي الجودة، واجتماعياً في الإحباط والاستياء المتعاظم.

بل يتطلب منهجية عمل متكاملة اعتباراً من تاهيل البنية التحتية للمخابز والصيانة الدورية لخطوط إنتاجها، مروراً بتأمين مستدام لمستلزمات إنتاجها بالمواصفة والجودة المطلوبة وبما يتوافق مع طاقاتها الإنتاجية «محروقات-طحين-خميرة-ملح...»، وصولاً إلى اليد العاملة وأجورها، وخاصة ذات الخبرة الفنية مثل العجان،

نتيجة «تكرار المخالفات». ما يعني أن العقوبات غير رادعة بما فيه الكفاية، والأهم أن المخالفين لا يخشون العواقب. فالحفاظ على جودة الخبز لم ولن تحله ذريعة رفع السعر أو ذريعة الوزن وعدد الأرغفة وقطرها، ولا الإليات المتبعة في الكشف عن حالات مخالفة معزولة هنا وهناك. بنتيجة جولات رقابية شكلية،

الأردن يفتح السوق... وصناعتنا تنهار بسبب الخلل التجاري



في 1 نيسان 2026 اصدرت وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية قرارها رقم 34 لسنة 2026، معلنة إلغاء سلسلة من القيود التي كانت تقيد دخول السلع السورية إلى السوق الأردنية، لكنها في المقابل فرضت رسوماً جمركية «حمائية» مرتفعة على قائمة واسعة من المنتجات السورية، ولا سيما في القطاعات الغذائية والمنسوجات، وصلت إلى نسبة 100%، تحت ذريعة حماية المنتج الأردني وتنظيم السوق المحلي. وقد تم تأجيل تنفيذ القرار حتى 10 نيسان لمنح فترة تجهيز وتنظيم للإجراءات التقنية، لكن ما بدأ كفتح تجاري في الظاهر سرعان ما تحول إلى حاجز غير مباشر أمام تنافس صادراتنا في ذلك السوق الحيوي.

وفي سوق العمل، يمثل ضعف التصدير وارتفاع الحواجز التجارية ضغطاً إضافياً على القطاع الصناعي السوري الساعي إلى الانتعاش بعد سنوات طويلة من الصعوبات والمعاناة، والمستمرة حتى تاريخه. فالشركات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعتمد على الأسواق الإقليمية كالأردن تواجه اليوم صعوبة في تسويق منتجاتها، ما يؤثر سلباً على فرص التشغيل ويضعف الطلب على اليد العاملة في قطاعات كانت توفر آلاف الوظائف، ويزيد من خطر تراجع معدلات التشغيل وارتفاع البطالة.

كما أن الرسوم الجمركية المرتفعة تجعل الصناعات السورية أقل قدرة على المنافسة مقارنة بالمنتجات الأردنية أو تلك القادمة من دول أخرى، ما يؤدي إلى انكماش في الحصة السوقية للصناعات الوطنية، مع ما يترتب على ذلك من ضعف في الإنتاج المحلي وتراجع في الإيرادات الضريبية الناجمة عن النشاط الصناعي.

في ضوء هذه التدايعات، لا بد أن تتخذ الحكومة السورية موقفاً استراتيجياً نشطاً. فلا يكفي الترحيب بفتح الأسواق، بل يجب

وفق أرقام تبادل التجارة بين سورية والأردن في عام 2025، بحسب المصادر الأردنية، وصل حجم التبادل التجاري إلى نحو 334 مليون دينار أردني مقارنة بـ 116 مليون دينار في 2024، وهو ارتفاع يقارب ثلاثة أضعاف، لكن جانب الصادرات الأردنية كان الأغلب بنحو 252 مليون دينار، مقابل واردات أردنية من سورية قدرها 82 مليون دينار، ما يعكس فائضاً تجارياً كبيراً لصالح الأردن.

هذا الاختلال في الميزان التجاري يعني أن السيولة النقدية تتدفق من الاقتصاد السوري نحو السوق الأردنية أكثر مما يعود، ما يزيد من ضغوط عجز المدفوعات ويضعف قدراتنا على الاستقرار النقدي.

وعلى المستوى الكلي للاقتصاد، يسهم هذا الخلل في زيادة عجز الميزان التجاري السوري، ما يفاقم مشكلات احتياطات النقد الأجنبي ويحد من قدرة الاقتصاد على تمويل الواردات الضرورية. كما أن ضعف الصادرات السورية يدفع إلى تضخم مساحات العجز في ميزان الحساب الجاري، ما ينعكس بدوره على سعر الصرف والتضخم ويزيد تكاليف الاستيراد على المستهلكين المحليين.

الجمركية المفروضة على السلع السورية، ضرورة لا بد منها لتحقيق توازن تجاري عادل يخدم مصالح الطرفين، ويسهم في تنشيط الصناعة السورية بدل أن يجعلها ضحية لوصول غير متكافئ في الأسواق المجاورة. إن دعم الصناعة الوطنية وحمايتها ليس خياراً بل أولوية اقتصادية وطنية تضمن أن تكون صناعتنا قوة منتجة قابلة للمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، وألا تبقى عاجزة عن دخول سوق قريب جغرافياً واقتصادياً كالسوق الأردنية بسبب سياسات تجارية أحادية الجانب.

أن يكون لدينا آليات حماية وتحديث للصناعة الوطنية تسمح بزيادة تنافسيتها داخلياً وخارجياً. وهذا يتطلب حوافز ضريبية للمصانع، دعماً لتكاليف الإنتاج، وتحسيناً للبنية التحتية الصناعية، وتيسير وصول المنتجات السورية إلى الأسواق الإقليمية، بالإضافة إلى اتفاقيات تجارية تضمن المعاملة بالمثل مع شركائنا التجاريين، بما في ذلك الأردن.

كما أن التنسيق الحكومي والدبلوماسي مع الجانب الأردني لإعادة النظر في بنود القرار 34 لسنة 2026، وخصوصاً في نسب الرسوم

مركز هاتف ضاحية الشام يحول بيانات المواطنين إلى «منشور تفاعلي»!



مؤشراً على الجدارة المؤسسية، فإن تخلي مركز هاتف ضاحية الشام عن هذا المعيار، من المفترض، أن يعرضه للمساءلة القانونية، فلو أريد حقا تحصيل الديون مع الحفاظ على كرامة الناس، لكنت خيارات مثل الرسائل النصية، أو غيرها من الطرق القانونية، أكثر نجاعة. لكن خيار النشر العلني كشف عن غياب أي استراتيجية مهنية لإدارة البيانات. والأخطر أنه يعكس نظرة دونية لحقوق المواطنين، واستسهالاً لانتهاك الخصوصية بذريعة «تحصيل الأموال»!

هل أصبحت

الخصوصية سلعة مباحة؟

لن نقل من أهمية وضرورة تحصيل الذمم المالية المتركمة طبعاً كحق من الحقوق العامة للمؤسسة، لكن ما يثير القلق هو الرسالة غير المباشرة التي أرسلها هذا التصرف، وهو أن بيانات المواطن ليست ملكاً له، بل يمكن تداولها علناً متى رأت المؤسسة ذلك مناسباً. وتكتسب هذه الرسالة خطورة مضاعفة في ظل غياب قانون لحماية البيانات الشخصية، وضعف آليات الرقابة. فحين تتحول مؤسسة حكومية

في خطوة غريبة، ومؤسفة، لجأ مركز هاتف ضاحية الشام في حرسنا إلى نشر بيانات مواطنين -العشرات باسمائهم الثلاثية وأرقام هواتفهم- على صفحته في فيسبوك، وقناة التلغرام أيضاً، وذلك لطلب تسديد الذمم المالية.

سارة جمال

ولم تكتف المؤسسة بهذا الأسلوب غير المسبوق، بل حولت فعلياً قوائم الديون إلى وثائق علنية يمكن تداولها وإعادة نشرها، ما يفتح الباب أمام مخاطر تهدد سلامة الأفراد وخصوصيتهم. وبدلاً من اتباع وسائل التحصيل المعروفة، مثل الرسائل النصية، أثر المركز اتباع طريقة ضغط عامة، ما يكشف عن حالة عجز في أداء الوظائف الأساسية للمؤسسة؛ أي تحصيل المستحقات من دون التضحية بحقوق المواطنين.

انهيار الثقة

في زمن باتت فيه حماية البيانات

والمطلوب هو الانتقال إلى نموذج مؤسسي يحترم كرامة السوريين، ويوازن بين حق المؤسسة في تحصيل مستحقاتها والتزامها بحماية البيانات كأساس للثقة والاستقرار الاجتماعي.

هذه الآلية يعكس انهياراً لآليات التحصيل الرسمية، وغياب احترام الخصوصية، وضعف المساءلة. فالمواطن يحتاج إلى مؤسسات تحميه، لا أن يجد نفسه أمام مؤسسة تنتهك خصوصيته بذريعة «سداد الذمم».

إلى «منصة فضح» فإنها تساهم في تآكل دور القانون، وتجعل من التكنولوجيا أداة إقصاء.

حماية المواطن

ما قام به مركز هاتف ضاحية الشام ليس مجرد خطوة عابرة، فاتباع

استغلال حاجة الشباب بمسمى «التدريب»

في زمن تتسع فيه رفعة الفقر وتضيق فيه سبل العيش، يخرج آلاف الشباب السوري حاملين شهاداتهم الجامعية إلى سوق عمل لا يرحم، ليكتشفوا أن الحلم بالوظيفة تحول إلى سراب، فبينما تعلن الإحصائيات عن أرقام لا تعكس الواقع المرير، يعيش الخريجون مأساة مضاعفة؛ إما القبول «بفرص عمل» لا تتجاوز كونها فرصة «تدريبية»، أو الانزلاق في فوهة البطالة التي تلتهم سنوات العمر والكرامة.



لتستقبل لاحقاً دفعة أخرى جديدة، وهكذا دواليك.

إنها آلة تشغيل مجانية تغذيها حاجة الشباب الماسة لأي فرصة، وتضمن للشركة استمرار العمل بأقل التكاليف.

هذا النمط وإن كان لا يظهر في الإطار الرسمي أو شبه الرسمي للإحصاءات، إلا أنه واسع الانتشار في الواقع، ويوجد فيه الشباب متنفساً مؤقتاً يمنحهم فرصة للتجربة والخبرة، بينما تستفيد منه الشركات كحل سحري لخفض النفقات تحت غطاء «التأهيل».

أرقام لا تعكس الحقيقة

بعض الباحثين الاقتصاديين يقولون إن البطالة في سورية بلغت 37% بينما تصريح وزير الاقتصاد والصناعة «محمد نضال الشعار» يؤكد أنها تجاوزت 60%. أما المنظمات الدولية فتقول دراساتها أن البطالة بين السوريين القادرين على العمل تتراوح بين 65-85%، لكن هذه الأرقام لا تروي القصة الكاملة.

فهي لا تحتسب آلاف الشباب الذين يعملون في وظائف هشّة أو تدريبات غير مدفوعة الأجر، والذين يندرجون إحصائياً ضمن «القوى العاملة» بينما هم في الحقيقة خارج سوق العمل الحقيقي.

إن سياسات التوظيف الحالية لا تعكس فشل القطاع الخاص في توفير فرص عمل حقيقية فقط، بل تكشف غياباً صارخاً للدور الرقابي

هنية سليمان

فرصة تدريب أم استغلال مقنّع؟

في المشهد الوظيفي السوري الحالي، بات نمطاً مألوفاً أن تعلن بعض الشركات الخاصة عن «فرص عمل» تبدو للوهلة الأولى مغرية، لكن سرعان ما يكتشف المتقدم أنها مجرد فترة «تدريب» تمتد إلى ثلاثة أشهر أو أكثر، غالباً من دون أجر، أو بأجر متدنٍ لا يغطي حتى تكلفة المواصلات، ومع ذلك يقبل الشباب عليها بكل شغف. لماذا؟ لأن البديل هو الفراغ القاتل.

هؤلاء الشباب ليسوا سذجاً، بل هم أكثر وعياً بالواقع، يعلمون أن هذه العقود الهشة لن تؤمن لهم مستقبلاً، لكنهم يراهنون ربما على تحصيل شهادة «خبرة» تضاف إلى السيرة الذاتية «CV» في محاولة يائسة لتحسين فرصهم في الحصول على عمل لائق ومستدام لاحقاً، فهذه مقايضة قسرية، الوقت والجهد مقابل ورقة قد تفتح باباً موصداً.

كيف تُدير هذه الشركات آلة الاستغلال؟

في ظل نسب البطالة المخيفة، تجد بعض جهات القطاع الخاص ضالتها في نموذج «التدوير الوظيفي»، فن تعتمد هذه الشركات سياسة منظمة تستقطب أعداداً محددة من المترددين، يتبعها إقالة دفعات تم قبولها سابقاً،

أما أن الأوان للدولة أن تتحمل مسؤولياتها وتخرج من قوقعها، الإدارية الرتيبة والقاصرة والمنحازة، لتضع حداً لهذه الممارسات الاستغلالية وغيرها؟!

فالمطلوب ليس إعادة النظر في تشريعات العمل بما يضمن مصالح أرباب العمل فقط، بل بمصالح وحقوق العاملين، مع ربط التراخيص والتصاريح بمعايير واضحة تحمي العمالة بما في ذلك «المتدربين قسرياً» وتضمن حقوقهم، فالتشغيل الحقيقي ليس «منة» تقدمها الشركات الخاصة لتستغل الطاقات والكفاءات، بل حق للشباب وواجب على الدولة تأمينه وضمانه، وإلا ستتحول معدلات البطالة المتزايدة إلى قنبلة موقوتة تهدد النسيج الاجتماعي برمته.

للدولة، فبينما تتحمل الأسر السورية وطأة غلاء المعيشة، تكتفي الجهات الرسمية بإصدار بيانات متفائلة لا تمت إلى الواقع بصلة، تاركة الشباب فريسة لاستغلال واضح يعيد إنتاج الفقر ويؤخر التنمية.

نحو مساءلة حقيقية

إن معاناة الشباب السوري مع هذه السياسات التوظيفية المجحفة ليست مجرد قضية اقتصادية، بل هي انتهاك صريح للحق في العيش الكريم والعمل اللائق، فاستمرار هذا النمط من الاستغلال في ظل غياب قوانين رادعة وحد أدنى من الأجر الملزمة، يعني أننا أمام جيل كامل يسرق مستقبله.

ريف الحسكة يغرق فهل من منقذ؟



وصولاً إلى مدينة القحطانية، حيث الطرق المتهالكة التي تسهم بتجمع المياه ومنع تصريفها. وأفاد الأهالي بأن المياه قد دخلت إلى المنازل بشكل مفاجئ، متسببة بخسائر كبيرة في الأثاث والممتلكات، فيما انهارت أجزاء من بعض البيوت الطينية في القرى.

المشاهد التي نقلها السكان أظهرت شوارع تحولت إلى أنهار من المياه والطين، مع انسداد شبه تام لشبكات الصرف الصحي، التي بدت عاجزة كلياً عن استيعاب كميات الأمطار. وفي ظل هذا الواقع، اضطر الأهالي للاعتماد على وسائل بدائية لسحب المياه، مستخدمين المضخات اليدوية أو حتى الأواني المنزلية، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بينما بقيت الجهات الرسمية شبه غائبة عن المشهد.

الأكثر إثارة للغضب، هو غياب أي تدخل فعلي من فرق الطوارئ أو الدفاع المدني، رغم المناشدات المتكررة. إذ لم تسجل سوى تحركات محدودة وغير مؤثرة، ما دفع الأهالي إلى تنظيم جهود ذاتية للتعامل مع الكارثة، في ظل شعور متزايد بأنهم تركوا لمواجهة مصيرهم دون أي دعم.

في مشهد يعكس عمق الأزمة الخدمية في منطقة الجزيرة السورية «محافظة الحسكة»، تحولت موجة الأمطار الغزيرة التي شهدتها المحافظة خلال الأيام الماضية إلى كارثة حقيقية، بعد أن تسببت فيضانات واسعة اجتاحت عدداً من المدن والبلدات، مخلّفة أضراراً جسيمة في أكثر من مئة منزل، وسط غياب شبه كامل لأي استجابة من الجهات المعنية أو فرق الطوارئ.

مراسك قاسيون

وبحسب شهادات متطابقة ومقاطع مصورة متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد تضررت أحياء عدة في مدن الحسكة والقامشلي، إلى جانب قرى ريفية تقع على ضفاف نهري الخابور ودجلة، حيث غمرت المياه المنازل بشكل كامل في بعض المناطق، خاصة في الأحياء المنخفضة كحي غويران والنشوة في الحسكة، إضافة إلى أحياء جمعايا وقناة سويس، وقرى حامو وكري رش الحمدش في الريف الجنوبي لمدينة القامشلي

إن ما شهدته الجزيرة السورية خلال الأيام الماضية يتجاوز كونه مجرد فيضانات موسمية، ليكشف عن خلل عميق في بنية الإدارة الخدمية، وعجز واضح في الاستجابة للأزمات. وبينما تستمر المعاناة، يبقى السؤال مطروحاً: من يحاسب على هذا الإهمال؟ ومن يعوض الناس عن خسائرهم، في ظل غياب أي أفق للحل؟

واضحة للتعامل مع الكوارث، وفي موازاة ذلك، يلفت الأهالي إلى غياب أي إعلان رسمي حول تعويض المتضررين، رغم الخسائر الكبيرة التي تكبدها، في وقت يعاني فيه معظم السكان من أوضاع اقتصادية صعبة. هذا الصمت الرسمي يفاقم من حالة الاحتقان، ويعكس استخفافاً واضحاً بمعاناة الناس.

وتعيد هذه الفيضانات إلى الواجهة ملف البنية التحتية المتردية في الجزيرة السورية، حيث تعاني شبكات الصرف من الإهمال المزمن، وغياب الصيانة والتحديث، رغم تكرار الكوارث مع كل موسم شتوي. فما جرى ليس حدثاً طارئاً، بل نتيجة طبيعية لسنوات من التقصير وسوء الإدارة، في ظل غياب أي خطط استباقية أو استراتيجيات

مسرحية الإهمال الرسمي من جديد... في القنيطرة هذه المرة



في مشهدٍ يعيد إنتاج الكوابيس نفسها التي طالما أرقت المواطنين مع تردّي الخدمات العامة في محافظة القنيطرة، تظل المشكلة الأكبر في تلوث مياه الشرب في قرية القصبية بريفها كجرح نازفٍ لا يراد له أن يندمل.

رشا عيد

أو الجهات المنفذة «بحسب ما تم تداوله في لقاءات على منصات التواصل»، إلى أن مشروع تاهيل شبكة الصرف الصحي في المنطقة لا يمكنه التطرق لشبكة مياه الشرب لأنها «خارج نطاق المشروع المخطط». نجد أنفسنا أمام حالة انفصام حاد في العمل المؤسساتي، فيحفر من أجل شبكة الصرف بينما تبقى أنابيب مياه الشرب عرضة للتسرب من نفس المصادر الملوثة.

فإذا كان التسرب يأتي من شبكة الصرف الصحي «وهو الاحتمال الأكبر في ظل تهاك البنية التحتية»، فلماذا لا يتم توظيف تلك الحفريات أيضاً وبالوقت نفسه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والبدء بمعالجة جذور المشكلة في شبكات المياه أيضاً؟

فهل من المعقول أن تكتفي الجهات المعنية بتحصين جانب واحد بينما تترك شريان الحياة «مياه الشرب» عرضة للتلوث؟ الجواب ليس تعقيداً فنياً، بل هو فشل إداري وقصور في التنسيق يصل إلى حد الجريمة بحق الإنسانية.

إن ما يحدث في «القصبية» لا يختلف كثيراً عما يحدث في قرى أخرى قريبة مجاورة أو بعيدة، حيث تتكرر الشكوى نفسها وبالذرة المتعبة نفسها، فقد أصبح ملف البنية التحتية المتهالكة في سورية أشبه بجثة هامدة، تتحرك عليها الجهات الرسمية كمن يحاول إنعاشها بضمادات جروح صغيرة، فلا يوجد رؤية متكاملة واستراتيجية لإعادة تاهيل شبكات الصرف الصحي والمياه معاً، ولا توجد محاسبة حقيقية للمستهترين الذين يكررون الأخطاء ذاتها.

فصحة الناس وأرواحهم ليست هدية من أحد، وهي في صدارة الأولويات التي تتحدث عنها

فبينما تزف الجهات الرسمية تصريحات براءة عن «المعالجة الفورية»، يغلي غضب الأهالي الذين باتوا رهينة مياه مزروجة بالمازوت، والأسوأ من هذا وذلك هو: اللا مبالاة والاستهتار تجاه الحقوق وبمعالجة هذه المشكلات.

اشتكى أهالي قرية القصبية في ريف القنيطرة الجنوبي من تلوث مياه الشرب بمادة المازوت القادمة من بئر «عين فريخة»، مما جعل المياه غير صالحة للاستخدام البشري. وذلك بحسب ما نشرته صحيفة «الوطن» بتاريخ 26 آذار 2026.

وأكد «سالم جاسم البخيت»، مدير عام مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في المحافظة، أن «أسباب الشكوى عولجت بشكل فوري، وتمت إزالة مصدر التلوث»، زاعماً أن التحاليل أثبتت سلامة المياه.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة، كيف يمكن للمسؤولين أن يتحدثوا عن «السلامة» بينما يعيش الأهالي على وقع هذه الكارثة المتكررة للمرة الخامسة؟!

هذا التكرار ليس مجرد خلل عابر، بل هو دليل قاطع على أن ما يسمى «بالحلول الإسعافية» ما هي إلا مسكنات وترقيع فوق جرح عميق يزداد تفرحاً وغفونة، فالتصريحات الرسمية هنا لا تعكس واقعاً بقدر ما تعكس فشلاً إدارياً واستهتاراً مطلقاً بصحة الناس، وكان المطلوب هو إدارة الأزمة إعلامياً على أن تعود الكارثة لتظهر من جديد بعد أسابيع أو أيام.

والغريب في هذه القضية أن المأساة تكشف عن خلل هيكل كبير في التخطيط الحكومي، ففي الوقت الذي يشير فيه حديث المتعهدين

أما أن الأوان لأن تنتهي هذه المهزلة، وأن تتحرك الحكومة بجدية لمعالجة جذرية تضع حداً للمأسي المتكررة؟ أم إن معاناة أهالي القصبية، المعممة على جميع أنحاء البلاد، ستستمر!

فحق المواطن بالمياه المأمونة والصالحة للشرب عبر الشبكات الرسمية ومسؤولية وواجب حكومي، ولا يجب أن يصبح التعدي على هذا الحق وكأنه أمر مفروغ منه، والاستهتار بصحة وسلامة الناس والقبول بنمط النهرب من المسؤولية بعبارات مثل «خلل فني، عطل بالشبكة، سوء التخفيض وغيرها» بما يفسح المجال أمام المزيد من التعدي على هذا الحق.

الحكومة نظرياً، لكن الواقع يقول عكس ذلك تماماً، فالمواطن اليوم في القنيطرة وغيرها من المدن يدفع ثمن الإهمال سواء كان ناجماً عن صيانة الشبكات أو نقص عمليات التعقيم، والنتيجة واحدة مع فارق كبير بمدى التورط.

إن المشكلة ليست في عطل فني طارئ، بل هي أزمة مزمنة في التعامل مع قضايا الناس، فتجاهل التكامل بين مشاريع الصرف والمياه، والاكتفاء بالمعالجات الترقيعية بعد كل مشكلة، والإصرار على إصدار تصريحات مطمئنة تتناقض مع معاناة الأهالي، كلها عناوين لسياسة رسمية تفتقد لأبسط معايير المسؤولية.

الصناعة في حلب تغرق بالوعود... والحلول تنتظر من ينفذها!



استحالة المنافسة وسيول من التهريب

لا يخفي الصناعيون غضبهم مما يبدو أنه «انتحار اقتصادي» ترعاه السياسات الجمركية. فبحسب دركلت، تدخل البضائع الأجنبية الأسواق السورية برسوم شبه صفرية، بينما تُفرض رسوم مرتفعة على المواد الأولية التي يحتاجها المصنع المحلي.

وتمتد المشكلة إلى البضائع المهربة التي تغزو الأسواق من دون رادع. فهذه البضائع التي لا تخضع لضريبة ولا رقابة، تتفوق على المنتج المحلي بالسعر، ما يجعل من المنافسة شبه مستحيلة.

الوعود تنتهي في القاعات المغلقة

تصل المرارة إلى ذروتها حين يتحدث الصناعيون عن مصير مطالبهم. حيث يقول دركلت إن «الحكومة استمعت لمطالبنا. لكن مقترحاتنا بقيت داخل قاعات الاجتماع، وتم رفضها أو إهمالها بحجج وذرائع شتى، أو وعدت بحلول جذرية لكن هذه الوعود إن لم تبصر النور فستبقى في نطاق الكلام».

إذا، متى ستخرج الصناعة في حلب، وفي

مر أكثر من شهرين على الاجتماع الأخير الذي عقده غرفة صناعة حلب في 2 شباط، وما زالت الوعود الرسمية تبخر كالسراب.

نور الإبراهيم

فبينما يبرز القطاع الصناعي تحت وطأة عقبات مترامية، تبقى الوعود منذ ما يزيد عن العام حبيسة قاعات الاجتماعات، والصناعيون يتحدثون بمرارة لا تخفيها الأرقام «البراقة» التي تقدمها تقارير وزارة الاقتصاد والصناعة.

الطاقة عبء يقتل الإنتاج

رئيس اللجنة الصناعية في منطقة العرقوب وعضو غرفة صناعة حلب، تيسير دركلت، أكد «للثورة السورية» في 24 آذار، أن أزمة الطاقة تأتي في المقدمة. فارتفاع تكاليف الطاقة ليس مجرد رقم؛ إنه حكم إعدام على أي محاولة إنتاج. وبدلاً من أن تكون الطاقة دعماً للصناعة، تحولت إلى سلاح في وجهها.

مواطن درجة أولى، والصناعي مواطن درجة ثانية! فالصناعيون لا يطالبون بمعجزات، بل طاقة مستدامة وبسعر معقول، وجمارك تحمي منتجهم، وتخفيف الأعباء الضريبية، وخلق بيئة داعمة للاستثمار والإنتاج، ومحاربة جدية للتهريب، والأهم أن تخرج الوعود من قاعات الاجتماعات إلى أرض الواقع.

يعني تصفية نهائية لأي إمكانية للنهوض بالقطاع الصناعي السوري. فالصناعيون ومطالبهم تصطدم بغياب تام لأي إرادة تنفيذية، حيث تؤخذ القرارات بلا إلزام بالتنفيذ أو تطبق بشكل مشوه يخدم مصالح ضيقة.

بالإضافة إلى سياسة جمركية تحمي المستورد وتتجاهل المنتج المحلي. وكان المستورد

سورية ككل، من دائرة الكلام إلى الفعل؟! فتكرار المطالب يشير إلى أن الاجتماعات ليست أكثر من جلسات «تبادل آراء»، ولم ترافقها أي قرارات تنفيذية، أو آليات متابعة، أو محاسبة واضحة للجهات المقصرة.

هل التنمية على أجندة الحكومة فعلاً؟

استمرار الوضع على ما هو عليه،

جردة حساب اقتصادي منذ سقوط



بين المحافظات. والأخطر أن الخطاب الرسمي نفسه لم يخف الاتجاه العام، بل كرر بوضوح أن الهدف هو تقليص حجم القطاع العام.

المؤسسات الدولية وعودة الوصفات القديمة

إذا كانت الفترة الماضية قد كشفت شيئاً، فهو أن الفجوة بين الخطاب الاقتصادي والممارسة كانت واسعة جداً. وفق «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، بلغ الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد في بداية الشهر الحالي 7,8 مليون ليرة سورية، بينما وصل متوسط التكاليف إلى 12,5 مليون ليرة. وفي المقابل، لا يتجاوز الحد الأدنى الرسمي للأجور «حتى بعد رفعه مؤخراً، علماً أن الموظفين لن يقبضوا الزيادة حتى شهر أيار» ما يعادل 10% فقط من التكاليف الوسطية للمعيشة.

وعند المقارنة بدول الجوار، تتضح الأماسة أكثر: الحد الأدنى للأجور في تركيا 530 دولاراً، وفي لبنان 400 دولار، وفي العراق 382 دولاراً، وفي الأردن 366 دولاراً، بينما يبقى العامل السوري في القاع عند 114 دولاراً.

كما أن الإعلان الدستوري الصادر في 13 آذار 2025، والذي رسم ملامح المرحلة الانتقالية لخمسة سنوات، حمل تناقضاً واضحاً في المادة 11: إذ تحدث عن «العدالة الاجتماعية» من جهة، لكنه نص في الوقت نفسه على حماية المستثمرين وحقوقهم، من دون أي إشارة صريحة إلى حقوق العمال.

وبعد تطمينات طويلة من حاكم المصرف المركزي في تموز 2025 بأن البلاد لن تستدين من صندوق النقد أو البنك الدولي،

المستوردات بلا ضوابط فعلية... والمنتجين يصرخون

أسوأ ما شهدته الفترة الماضية كان سياسة فتح الاستيراد بلا ضوابط، أو ما يمكن وصفه بـ«الإغراق السلعي». فقد فتحت الأبواب على مصراعها أمام الاستيراد المنفصل، وخصوصاً من تركيا، دون رقابة حقيقية أو حماية جدية للمنتج الوطني الذي ما يزال هشاً. ونتج عن ذلك استنزاف واضح لمخزون البلاد الشحيح من القطع الأجنبي، ولم يتوقف الأمر عند السلع الاستهلاكية، بل امتد إلى استيراد السيارات التي تبين أن البلاد قد استوردت عدداً كبيراً جداً من السيارات المستعملة التي يمكن وصفها بالمقاييس العالمية بأنها خردة.

قد يبدو هذا المشهد للبعض دليلاً على تعافي أو تحسناً في توافر السلع، لكن الحقيقة الاقتصادية مختلفة تماماً، حيث أن إغراق السوق ببضائع أجنبية رخيصة نسبياً قد ضرب الصناعة المحلية والورش الصغيرة، وحول سورية إلى سوق استهلاكي يخدم مصانع الخارج بدل أن ينهض بالإنتاج الداخلي، وهو ما دفع العديد من الصناعيين للتحرك اعتراضاً على هذا التوجه، بما في ذلك حزمة التوصيات الـ13 التي أطلقتها غرفة صناعة دمشق وريفها يوم 5 شباط الماضي والتي تضمنت مطالب جوهرية، مثل إرساء مبدأ مشاركة الصناعيين في صنع القرار وحماية الأسواق السورية من الإغراق.

ورغم ارتفاع الأجور جزئياً، إلا أن هذا الارتفاع ترافق مع موجات فصل للموظفين، وإجبار آلاف العاملين على إجازات إدارية، وأزمة سيولة استمرت طويلاً وجعلت سحب الراتب الشهري معاناة حقيقية أمام الصرافات الآلية، فضلاً عن النقل التعسفي

مر نحو عام وأربعة أشهر على سقوط سلطة الأسد ونحو عام على تشكيل الحكومة الحالية، وحتى الآن لا يزال يجد السوريون أنفسهم أمام سؤال اقتصادي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى: هل خرجت البلاد حقاً من المنظومة الاقتصادية التي حكمتها لعقود، أم أننا أمام إعادة تدوير للنهج نفسه بأدوات ووجوه جديدة؟ فالرحيل السياسي للسلطة السابقة، مهما كان مدوياً ومرغوباً من جانب الناس، لا يكفي وحده إذا بقيت البنية الاقتصادية ذاتها قائمة، بما تحمله من سياسات الإفكار والخصخصة ورفع الدعم وإضعاف دور الدولة الاجتماعي.

إذا كانت الفترة الماضية قد كشفت شيئاً فهو أن الفجوة بين الخطاب الاقتصادي والممارسة كانت واسعة جداً

جديد يبني العدالة الاجتماعية بشكل حقيقي على انقراض عقود طويلة من النهب والتجوع. لكن هذا الأمل اصطدم سريعاً بالإشارات الأولى للسلطة الجديدة التي سارعت إلى إعلان تبنيها «اقتصاد السوق الحر التنافسي»، وهو ما شكل بداية لتسريع السياسات الكارثية نفسها ولكن بزخم أكبر.

نتذكر جميعاً أنه في الأيام الأولى بعد سقوط السلطة، عاد عبد الله الدردي - أحد أبرز الوجوه الاقتصادية في عهد بشار الأسد بين عامي 2003 و2011 - إلى الواجهة، وأطلق عبارته الشهيرة: «لدينا حكومة لا تملك المال، لا خيار أمامها إلا سبيلين، الغرق في الديون أو تنشيط الاستثمار»، واصفاً المرحلة بأنها «فرصة العمر». ثم توالى بعد ذلك الإجراءات التي حملت المواطن أعباء جديدة، من رفع الدعم عن السلع الأساسية، إلى قفز سعر رطل الخبز من 400 ليرة إلى 4000 ليرة، مروراً بارتفاع أسعار المحروقات والخدمات والنقل، ليجد السوريون أنفسهم أمام أجندة اقتصادية تشبه ما عرفوه سابقاً لكن بوتيرة أسرع وأكثر قسوة.

أحمد الرز

قبل أسابيع قليلة من سقوط السلطة السابقة، كانت الرسائل الاقتصادية الرسمية تمهد لمرحلة ستشهد المزيد من الخصخصة وإنهاء القطاع العام بالضربة القاضية. ففي الأيام الأخيرة للأسد، جرى الحديث عن «كسر المحرمات»، وارتفع منسوب الخطاب الحكومي الذي شن هجوماً على ما وصف بـ«الأيديولوجيا السلبية الجامدة»، في إشارة واضحة إلى التحضير لتصفية القطاع العام وإنهاء الدعم الاجتماعي تماماً. وفي ذلك السياق جرى رفع سعر لتر المازوت من 2000 ليرة إلى 5000 ليرة دفعة واحدة، بالتوازي مع التلويح بالانسحاب من قطاعات صناعية استراتيجية بحجة «تحويلها إلى رابحة»، في وقت كان فيه أكثر من 90% من السوريين قد وقعوا تحت خط الفقر وفق تقديرات الأمم المتحدة.

جوهر النظام الاقتصادي لا يزال قائماً

فتح رحيل السلطة السابقة باب الأمل أمام السوريين، الذين حلموا بنموذج اقتصادي

السلطة السابقة: ماذا تغير فعلاً؟



المستثمرين دستورياً من دون حماية العمال، يشير إلى أن السياسات الاقتصادية القديمة لم تغب، بل عادت بصيغ مختلفة وما تزال تتحكم بمسار البلاد ومستقبلها. والتغيير الذي دفع السوريين أثماناً باهظة من أجله لا يكتمل ما لم تجتث هذه السياسات من جذورها، لأن سقوط السلطة السابقة سيبقى منقوصاً ما دامت النيوليبرالية المتوحشة نفسها تعاد صياغتها بطرق جديدة من حيث الشكل فقط.

ما الذي يجب أن يتغير؟

بعد رحيل السلطة السابقة، يبدو واضحاً للسوريين أن مشكلتهم لم تحل برحيل رأس السلطة السابقة، ولا تحل إلا بتغيير منظومة مصالح كاملة وشبكة من السياسات الاقتصادية المتوحشة. فالإبقاء على البنية الاقتصادية ذاتها، مع استبدال الوجوه فقط، لا يعني تغييراً حقيقياً بل إعادة إنتاج للآزمة بأدوات جديدة. وما يجري اليوم من خصخصة وإعادة فتح الباب أمام المؤسسات الدولية، وتراجع القيمة الحقيقية للأجور، وحماية



يبدو واضحاً
للسوريين أن
مشكلتهم
لم تحل برحيل
رأس السلطة
السابقة ولا
تحل إلا بتغيير
منظومة
مصالح كاملة

برلمانية أو شعبية. وبالتوازي، جرى إحداث «الصندوق السيادي» بصلاحيات واسعة ودون رقابة فعلية من الأجهزة الأخرى، مع منحه القدرة على الاستحواذ على أصول القطاع العام واستثمارها أو بيعها. وهكذا، جرى وضع أصول الدولة باعتبارها ملكاً عاماً تحت تصرف جهة لا تخضع للمساءلة، الأمر الذي يشجع على نقل الثروة العامة إلى دوائر ضيقة تحت عنوان «الاستثمار المرن».

وفوق ذلك، جاءت مسودات القوانين الضريبية التي أعلنتها وزارة المالية لتمنح الأثرياء وكبار المستثمرين إعفاءات غير مسبوقة تاريخياً، في مقابل حرمان الخزينة العامة من موارد كبيرة. ثم جاء إعلان حاكم المصرف المركزي في نهاية آب عن طباعة فئات نقدية جديدة وحذف صفرين من العملة. ورغم تقديم هذا الإجراء بوصفه علاجاً فنياً للتضخم، فإنه وبعد شهرين من تجربته، تبين أنه لم يمنع تراجع الليرة السورية، وفتح الباب عملياً أمام عمليات غسيل أموال واسعة للفاستدين وتجار الحرب، الذين يكسبون مئات المليارات من الليرات السورية المنهوبة.

وشهدنا في نهاية تشرين الأول الماضي الضربة الأكبر، وذلك بفعل قرار وزارة الطاقة رفع أسعار الكهرباء وفق نظام الشرائح الأربع. ورغم تسويق الشريحة الأولى على أنها مخصصة لأصحاب الدخل المحدود، فإن سقفها البالغ 150 كيلو واط شهرياً منخفض جداً، ما يدفع الغالبية الساحقة من الأسر السورية حكماً إلى الشرائح الأعلى ذات الأسعار المحررة. وبذلك يتحول رفع الدعم إلى عملية مقنعة هدفها نقل الكهرباء من خدمة أساسية إلى سلعة تجارية باهظة.

جاء بيان صندوق النقد الدولي في 17 تشرين الثاني ليكشف عن زيارة فريقه إلى دمشق واتفاقه على «برنامج تعاون مكثف»، تمهيداً لاستئناف مشاورات «المادة الرابعة» التي توقفت في سورية منذ 2009. وهذه المشاورات، بما تمثله من رقابة اقتصادية وسياسية، تفتح الباب مجدداً أمام حزمة الوصفات المعروفة: تقشف، ورفع دعم، وخصخصة. ومنذ ذلك الحين تتكثف زيارات الصندوق والبنك إلى سورية، وصولاً إلى افتتاح مكاتب دائمة في البلاد.

وفي السياق نفسه، برز نظام التعاقد BOO بدلاً عن نظام BOT كأحد أخطر التحولات. ففي قطاع الطاقة، أعلن عن عقود استثمارية وفق هذا النظام، أبرزها مع شركة UCC القابضة وإعلان الاستثمار في محطة وديان الربيع الكهروضوئية. والفرق بين BOT وBOO هنا ليس تفصيلاً، ففي BOT تعود ملكية المشروع إلى الدولة بعد مدة زمنية محددة، أما في BOO فالمستثمر يملك المشروع والبنية التحتية. واعتماد BOO في الكهرباء يعني فعلياً خطوة في اتجاه خصخصة كلية وحرمان الدولة من سيادتها على قطاع استراتيجي يحدد حياة الناس اليومية.

القوانين الاستثمارية واستبدال العملة

في التاسع من تموز 2025، صدرت حزمة من ستة مراسيم رئاسية، وكان أكثرها حساسية تعديل قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021. هذا التعديل أطاح عملياً بأي استقلالية مؤسساتية حين أنشأ «المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية» وحصر مفاتيح القرار الاقتصادي والاستثماري في يد السلطة التنفيذية بعيداً عن أي رقابة

«72,6%» لماذا ارتفعت صادرات الصين



المجالات تحديداً، حققت الشركات الصينية عملية إحلال عالمي هادئة.

شركات، مثل: جيوهاويت، وسانباغ، وشينينغوي، اعتمدت على مراكز الحوسبة الضخمة التابعة لشركات، مثل: علي بابا وتينسنت وبايت دانس، لإجراء اختبارات هندسية صارمة على نطاق واسع. وبعد أن اقتربت مؤشرات الأداء من مستوى شركات، مثل: تكساس إنسترومنتس وإنفينيون، بدأت هذه الشركات بالاستفادة من ميزة السعر، وترافقت مع شركات تصنيع الخوادم، مثل: فوكسون وكوانتا وإنفينتك، لتصدير كميات كبيرة إلى مراكز البيانات في أمريكا الشمالية والشرق الأوسط. وفي مجال نقل البيانات، أصبحت رقاقات واجهات الذاكرة التي طورها شركة لانشي في موقع تنافسي ثلاثي إلى جانب شركات أمريكية ويابانية. ومع ازدياد الطلب في خوادم الذكاء الاصطناعي، تتدفق هذه المنتجات - ذات الأسعار المرتفعة نسبياً، والتي لا تخضع لقيود التصنيع المتقدم - إلى الأسواق العالمية بشكل متواصل.

وهكذا، قدّمت الصين في عصر الذكاء الاصطناعي معادلة واضحة: إذا كانت قمة الهرم في الرقاقات المنطقية المتقدمة ما تزال مقيدة، فإن السيطرة على قاعدة الهرم: أي رقاقات «الطاقة والنقل والإشارات التناظرية»، يمكن أن تحقق موقعا يصعب الاستغناء عنه. فطالما استمر الطلب العالمي على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، فإن أي مركز بيانات، بغض النظر عن نوع المعالج المستخدم، سيحتاج باستمرار إلى هذه الرقاقات الصينية. وهذا يعادل عمليا نوعا من «فرض رسوم عبور» غير مباشر.

إذا كانت رقاقات الذكاء الاصطناعي المحيطة، ورقاقات الذاكرة تمثل «قوة الاقتحام»، فإن الركيزة الحقيقية التي تحمل حجم الصادرات، هي تقنيات التصنيع الناضجة «من 28 نانومتر إلى 90 نانومتر». والمفارقة أن الدافع الأساسي وراء توسع هذه التقنيات الناضجة هو الذكاء الاصطناعي نفسه. فبسبب الذكاء الاصطناعي، قامت شركة TSMC التايوانية بتوجيه معظم إنفاقها الرأسمالي ومواردها الهندسية نحو

في توزيع الطاقة الإنتاجية أحدث فجوة ضخمة في سوق الذاكرات المؤقتة DRAM والذاكرات الدائمة NAND Flash التقليدية: أي تلك المستخدمة في الهواتف والحواسيب والخوادم العادية والإلكترونيات الاستهلاكية، حيث ظهرت فجأة حالة نقص عالمي. وتشير بيانات مؤسسة «كاونتر بويونت للأبحاث» إلى أن أسعار الذاكرات المؤقتة العالمية ارتفعت في الربع الأول من عام 2026 بنسبة تتراوح بين 40% و50% مقارنة بالربع السابق.

في هذه الفجوة، تمكن مصنعان صينيان للذاكرة من تجاوز «خط الحياة والموت» المرتبط بمعدلات العائد الإنتاجي. وقد قامت منتجتهما - عبر مراكز تجارية، مثل: هونغ كونغ وفيتنام - بملء النقص العالمي في ذاكرة الأجهزة الاستهلاكية بوتيرة متسارعة. وبما أن رقاقات الذاكرة تُعد سلعة قياسية ذات قيمة عالية وقابلة للتوحيد، فإن استغلال دورة ارتفاع الأسعار مع التصدير بكميات كبيرة أدى إلى رفع «متوسط سعر» صادرات الذاكرات المتكاملة الصينية بشكل حاد.

لكن رقاقات الذاكرة وحدها لا تفسر الصورة كاملة. هناك منحني نمو آخر أكثر خفاءً، قادم من تلك «الرقاقات المحيطة» غير اللافتة ضمن سلسلة صناعة الذكاء الاصطناعي.

في السردية الجيوسياسية الكبرى لأشباه الموصولات، يتركز الضوء العالمي على «رقاقات المعالجات الرسومية الفائقة GPU» وعلى عقد التصنيع الدقيقة، وكأن السيطرة على هذه النقطة كفيلة بإيقاف مسار الذكاء الاصطناعي في الصين. لكن هذا التصور - في نظر العاملين في الصناعة - تبسطي وخطير. فالشريحة المتقدمة التي تبلغ قيمتها عشرات آلاف الدولارات، إن لم تحط بمئات الشرائح الأخرى التي لا يتجاوز سعر الواحدة منها بضعة دولارات، تتحول إلى قطعة باهظة الثمن بلا فائدة: رقاقات إدارة الطاقة، ومرحل القدرة، وشرائح تقوية الإشارة، واجهات الذاكرة عالية السرعة، وسلاسل الإشارة التناظرية: هذه «الأدوار الثانوية» هي البنية الأساسية التي لا يمكن لأي مركز بيانات للذكاء الاصطناعي الاستغناء عنها. في هذه

في آذار 2026، أصدرت الإدارة العامة للجمارك في الصين مجموعة من البيانات. في الظروف العادية، يُعد هذا إجراءً روتينياً، لكنه في أوساط صناعة أشباه الموصولات العالمية أثار ضجة كبيرة. خلال الشهرين الأولين، قفزت صادرات الصين من الذاكرات المتكاملة إلى 43,3 مليار دولار، بزيادة سنوية بلغت 72,6%. وفي الفترة نفسها، بلغ معدل نمو الصادرات الصينية الإجمالي 21,8% فقط، أي أنه تخلف بفارق كبير. وعلى أثر ذلك، رفعت مؤسسة الأبحاث Omdia توقعاتها: إذ يتوقع أن ينمو سوق أشباه الموصولات في الصين بنسبة 31,3% في عام 2026 ليصل إلى 546,5 مليار دولار. وإذا تحقق هذا الرقم فعلاً، فسيكون على الصناعة العالمية إعادة رسم خريطتها بالكامل.

الإنتاجية في مجال أشباه الموصولات، لكنها كانت تشتري نحو 80% من الرقاقات العالمية، وتستهلك داخلياً حوالي 35% منها، بينما يعاد تصدير الباقي بعد إدخاله في الهواتف والحواسيب والأجهزة المنزلية والسيارات. بعبارة واضحة، لعبت صناعة أشباه الموصولات في الصين لفترة طويلة دور «مستودع عبور» و«ورشة تجميع» للرقاقات العالمية، وليس دور صانع القيمة. وكانت فاتورة استيراد الرقاقات تفوق النقط، وهذا لم يكن مجرد تعبير مجازي، بل مرآة تعكس واقع أن الصناعة الصينية «كبيرة ولكن غير قوية».

ثم بعد خمس سنوات، تغيرت الصورة في تلك المرأة. الفجوة بين نمو الصادرات بنسبة 72,6% ونمو الكميات بنسبة 13,7% تعني شيئاً واحداً: صناعة أشباه الموصولات في الصين تتحرك من موقع «الناقل» نحو موقع «المورد». لم يحدث ذلك بين ليلة وضحاها، بل نتيجة تلاقي عدة تيارات صناعية خفية ضمن نافذة زمنية واحدة. أكثر هذه التيارات مباشرة، هو انعكاس اتجاه الأسعار في سوق رقاقات الذاكرة.

من رأس الهرم إلى قاعدته

ابتداءً من عام 2025، شهدت سوق رقاقات الذاكرة العالمية عملية تصفية قاسية للطاقات الإنتاجية، أعقبها ارتفاع حاد في الأسعار. قامت شركات، مثل: سامسونغ، و SK هينكس، وميكرون، بضحخ جميع قدراتها المتقدمة واستثماراتها في تقنيات موجهة للمؤسسات، لتغذية الطلب الهائل الناتج عن تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي. هذا التوجه «النخبوي»

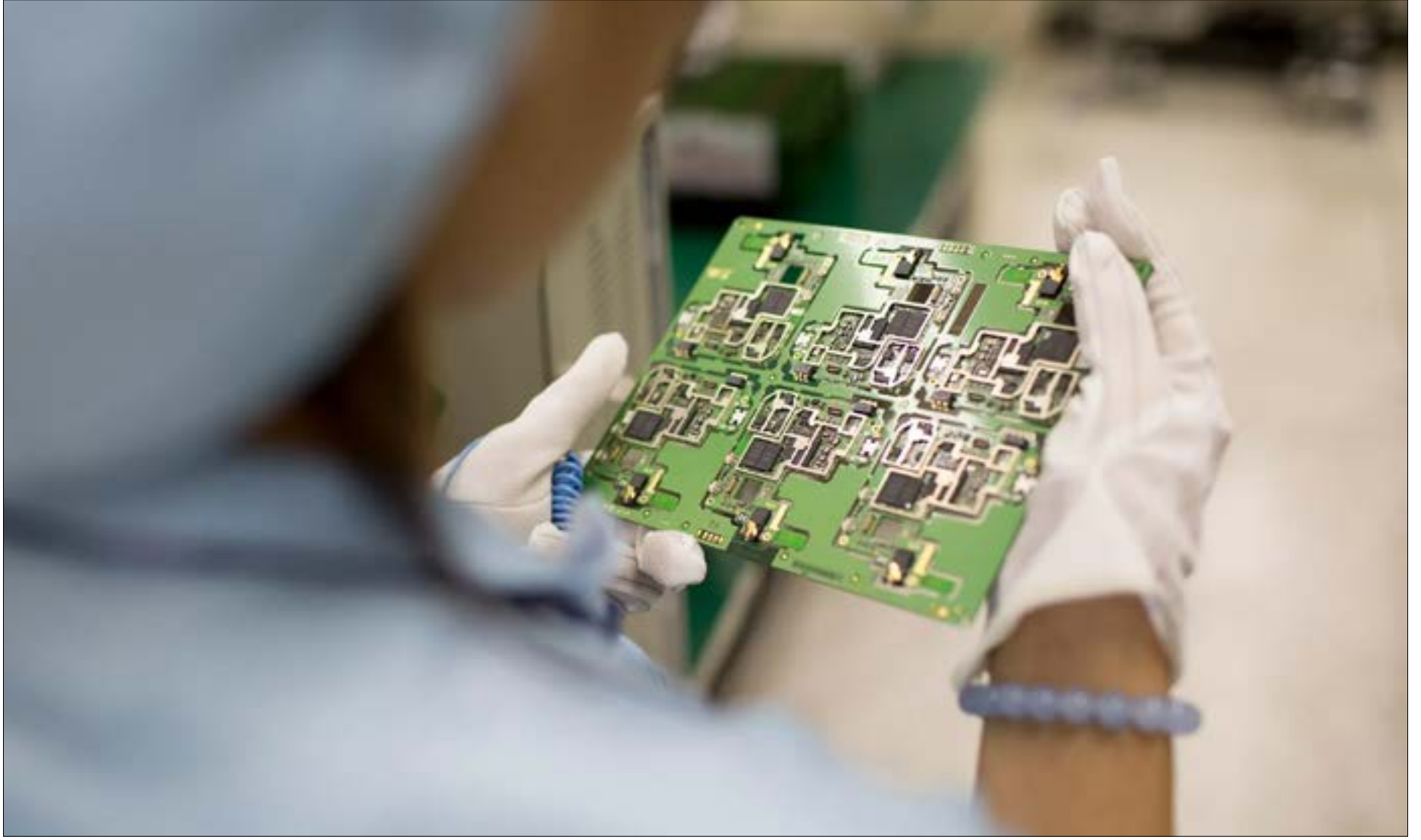
مركز مراقبة العقل

لكن ما جعل قدامى العاملين في هذا القطاع يشعرون بالقلق الحقيقي، لم يكن حجم الإجمالي بحد ذاته، بل تلك الفجوة غير الطبيعية نسبياً بين «الكمية» و«السعر». في الفترة نفسها، لم ترتفع الكمية المصدرة سوى بنسبة 13,7%، لتصل إلى نحو 52,46 مليار شريحة. وبعملية حسابية بسيطة يتضح أن متوسط سعر الشريحة المصدرة من الصين ارتفع خلال عام واحد بنحو 52%. ولو عدنا خمس سنوات إلى الوراء، لما كان أحد ليربط هذا الرقم بـ«الرقاقات الصينية». ففي ذلك الوقت، كانت صادرات الصين من الرقاقات تكاد تكون مرادفاً لمصانع التغليف في دلتا نهر اللؤلؤ، المعروف بأنها كانت مرتبطة بمرحلة التجميع والتغليف منخفض القيمة، وليس بالتصميم أو التصنيع المتقدم. «مكان صناعة شرائح MCU منخفضة المستوى، ومكونات طاقة للاستهلاك، تُعبأ وتُشحن إلى الخارج مقابل هوامش ربح ضئيلة من أعمال المعالجة».

لكن مع بداية عام 2026، تغير المشهد. أصبحت الرقاقات التي تخرج من الصين فجأة ذات قيمة أعلى. لفهم هذا التحول، يجب العودة بالزمن إلى عام 2021. في ذلك العام، بلغ إجمالي إنتاج الذاكرات المتكاملة عالمياً نحو 556 مليار دولار، فيما استوردت الصين وحدها ما قيمته 432,5 مليار دولار، متجاوزة النفط لعدة سنوات متتالية لتصبح أكبر سلعة مستوردة. وقد عرض أستاذ جامعة تسينغها ووي شاوغون مجموعة من التحليلات لهذه الأرقام تستحق التامل: لم تكن الصين تفتقر إلى القدرة

ما جعل قدامى العاملين في هذا القطاع يشعرون بالقلق الحقيقي لم يكن حجم الإجمالي بحد ذاته بل تلك الفجوة غير الطبيعية نسبياً بين الكمية والسعر

العالمية من الرقائق الإلكترونية؟



مخاطر بنوية كاملة في هذا النمو السريع. فالطفرة الحالية تعتمد بدرجة كبيرة على وفورات الحجم في التقنيات الناضجة، وعلى دورة ارتفاع الأسعار العالمية، وليس على تفوق في التقنيات المتقدمة. وفي مجال التصنيع المتقدم، لا تزال القيود المفروضة على معدات، مثل: EUV تفرض فجوة موضوعية مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وتايوان. ومع تراجع دورة أسعار الذاكرة أو حدوث فائض جديد في الطاقة الإنتاجية للتقنيات الناضجة، قد تدخل السوق في جولة جديدة من المنافسة السعرية، ما يطرح تساؤلات حول قدرة الشركات الصينية على الحفاظ على هامش الربح، والانتقال من «توسيع الكمية» إلى «تحسين الجودة». كما تبقى المخاطر الجيوسياسية - من تشديد محتمل للقيود التجارية إلى فرض رسوم جديدة - عاملاً ضاعطاً دائماً.

لكن بغض النظر عن هذه التحديات، فإن بيانات مطلع عام 2026 أرسلت إشارة لا يمكن تجاهلها: صناعة أشباه الموصلات في الصين تتحرك من موقع «الدفاع السليبي» إلى موقع «التصدير الفاعل»، ومن نموذج «الكميات منخفضة القيمة» إلى نموذج «الاختراق عبر القيمة المضافة». هذا ليس انتصاراً كاملاً، لكن القصة لم تعد طرفاً يتلقى الضربات فقط. عندما تصبح كل لوحة طاقة في مراكز البيانات العالمية، وكل وحدة تحكم في السيارات الكهربائية، وكل شريحة ذاكرة في الهواتف، تحتوي بشكل متزايد على مكونات «صنع في الصين»، فإن مركز الثقل في خريطة أشباه الموصلات العالمية يبدأ بالتتحرك - بشكل تدريجي، لكنه غير قابل للعكس.

قبل خمس سنوات، كانت الصين تنفق على استيراد الرقائق أكثر مما تنفقه على النفط. وبعد خمس سنوات، بدأت تستخدم رقائقها الخاصة لتغذية مصانع العالم. ما حدث خلال هذه الفترة ليس تفصيلاً بل تحولاً في موقع الصين داخل النظام الصناعي العالمي - تحول يستحق قراءة دقيقة من كل من يهتم بإعادة تشكيل موازين الصناعة العالمية.

المرتبطة بالإنترنت الأشياء. في المقابل، يوفر الطلب القوي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا على الإلكترونيات الاستهلاكية منخفضة التكلفة، منفذاً طبيعياً لتصدير الرقائق الصينية المصنعة بالتقنيات الناضجة.

أما فيتنام، التي أصبحت مركزاً رئيسياً لموجة جديدة من انتقال الصناعات الإلكترونية، فقد استوعبت جزءاً كبيراً من طاقات التجميع التي خرجت من الصين. لكن المفارقة أن نسبة كبيرة من الرقائق المستخدمة في هذه المصانع لا تزال تأتي من الصين نفسها. هذا التنوع في وجهات التصدير لا يقلل فقط من المخاطر الجيوسياسية، بل يعكس أيضاً تحول دور الصين في سلسلة التوريد العالمية من «مركز لإعادة التصدير إلى أمريكا» إلى «مركز إشعاع متعدد الأقطاب».

دلالات مختلفة للأرقام

عند العودة إلى ذلك الرقم الذي كان ينظر إليه سابقاً على أنه مرجح - وهو أن واردات الصين من الرقائق بلغت 432,5 مليار دولار في عام 2021، متجاوزة النفط - فإنه يكتسب اليوم دلالة مختلفة. تشير بيانات وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات إلى أنه في عام 2025 بلغ إنتاج الصين من الدوائر المتكاملة 484,3 مليار شريحة، وارتفع عدد شركات تصميم الرقائق إلى أكثر من 3901 شركة، فيما تجاوز إجمالي مبيعات القطاع 835,7 مليار يوان «قريبة 122 مليار دولار». كما اقتربت نسبة الاكتفاء الذاتي في الرقائق المصنعة بالتقنيات الناضجة من 45% مع تقدم تدريجي نحو هدف 55% في عام 2026.

لا تزال الصين أكبر مستورد للرقائق في العالم، لكن هيكل الواردات يتغير: الاعتماد على التقنيات المتقدمة لا يزال قائماً، بينما يتم إحلال واسع للواردات في الشرائح المتوسطة والمنخفضة. الدورة التي كانت قائمة قبل خمس سنوات - «استيراد 80%، استهلاك 35% وإعادة تصدير الباقي» - بدأت تتفكك. لم تعد الصين مجرد محطة عبور، بل بدأت، في مجالات محددة، تتحول إلى مصدر صاف. لكن، مع ذلك، فإن قراءة هادئة تكشف عن

عليها عمل الاقتصاد الصناعي الحديث. والصين تعيد هنا إنتاج المسار الذي سلكته في قطاعات، مثل: الطاقة الشمسية وشاشات LCD والبطاريات: سوق محلية ضخمة توفر بيئة اختبار، ومنافسة داخلية شديدة تخفف التكاليف بسرعة، ثم توسع خارجي قائم على ميزة السعر. وعلى مستوى أعمق يجري تنفيذ عملية «ارتباط عكسي» بالبنية الصناعية العالمية، عبر التغلغل في قوائم مكونات المنتجات.

لنأخذ مثال السيارات الكهربائية. في أنظمة التحكم والطاقة، لم تعد الشركات الصينية الشهيرة تكتفي بدعم العلامات المحلية مثل: BYD، بل دخلت أيضاً في سلاسل التوريد الأوروبية بفضل ميزة التكلفة. في أنظمة التحكم بجسم السيارة كمثل، تحتوي السيارة الذكية على مئات من وحدات MCU التي تدير وظائف، مثل: النوافذ والمقاعد والمساحات وأنظمة إدارة البطارية. لخفض التكاليف، بدأت شركات عالمية كبرى في إدخال رقائق MCU صينية ضمن منتجاتها.

أما في طبقة الاستشعار، فقد أصبحت مستشعرات CMOS التابعة لشركة OmniVision الصينية، واحدة من ثلاثة أطراف رئيسية في السوق العالمية إلى جانب شركات يابانية وأمريكية. وعندما تصبح هذه الرقائق جزءاً مدمجاً بعمق في سلاسل الإنتاج العالمية، فإن أي محاولة لفصل سلاسل التوريد عن الصين في مجالات، مثل: إلكترونيات السيارات، أو التحكم الصناعي، ستؤدي إلى ارتفاع حاد في التكاليف، وربما إلى توقف الإنتاج بالكامل.

إن وجهات التصدير نفسها بدأت تتغير. في السابق، كانت صادرات أشباه الموصلات الصينية تعتمد بدرجة كبيرة على إعادة التصدير عبر هونغ كونغ، وقواعد التجميع في جنوب شرق آسيا. لكن خلال العامين الأخيرين، برزت أسواق الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. فلول الشرق الأوسط تضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والتمن الذكية، ما أدى إلى ارتفاع حاد في الطلب على رقائق الخوادم والوحدات

تقنيات 3 نانومتر و2 نانومتر، وتقنيات التغليف المتقدم، وهو ما أدى عملياً إلى إهمال التوسع الكبير في التقنيات الناضجة، إذ أن نموذجها التجاري يفرض عليها خدمة العملاء الأعلى ربحية، مثل: آبل، وشركات الذكاء الاصطناعي. وكلما صعدت هذه الشركة نحو قمة الهرم، اتسعت فجوة الطاقة الإنتاجية في قاعدتها. وهنا التقطت الصين هذه الفجوة.

بعد أن فرضت الولايات المتحدة في نهاية عام 2022 قيوداً شاملة على تقنيات الطباعة الضوئية «EUV»، أعادت الصين توجيه استراتيجيتها الصناعية: بدلاً من ضخ الموارد في تقنيات متقدمة يصعب تحقيق اختراق سريع فيها، تم التركيز على تعزيز القدرات في نطاق 28 نانومتر وما فوق. شركات، مثل: Huahong Semiconductor، وNexchip، مدعومة بصندوق الاستثمار الصناعي الوطني الصيني، قامت ببناء عشرات خطوط الإنتاج ذات قياس 12 إنش. تشير بيانات SEMI = المنظمة الصناعية العالمية التي تمثل شركات أشباه الموصلات، إلى أن الصين تتصدر العالم من حيث عدد مصانع الرقائق قيد الإنشاء.

في عام 2025، ارتفعت شحنات شركة SMIC الصينية بنسبة 21%، ونمت الصينية الأخرى Huahong بنسبة 18,5%، فيما حصلت شركة Nexchip على حصة كبيرة في مجالات، مثل: شرائح العرض ومستشعرات الصور. ومع عدم قدرة العديد من شركات تصميم الرقائق الصغيرة والمتوسطة على الحصول على طاقة إنتاجية لدى TSMC التايوانية، تحولت طلباتها إلى الصين، التي استطاعت من خلال طاقتها الإنتاجية المستقرة والواسعة في التقنيات الناضجة استيعاب الفائض العالمي من الطلب.

الأهم من ذلك، أن أكثر من 70% من التطبيقات الفعلية للرقائق - في السيارات الكهربائية، وإنترنت الأشياء، والروبوتات الصناعية، ومحطات 5G - لا تحتاج أصلاً إلى تقنيات 7 نانومتر أو 5 نانومتر، بل يكفيها نطاق 28 إلى 90 نانومتر. هذه الرقائق «غير اللافتة» هي في الواقع الشيعرات الدقيقة التي يقوم

في السابق كانت صادرات أشباه الموصلات الصينية تعتمد بدرجة كبيرة على إعادة التصدير عبر هونغ كونغ وقواعد التجميع في جنوب شرق آسيا

مدير معهد MIT يعترف بهزيمة أمريكا في سباق الابتكار ويتوقع «مستقبلاً صينياً» للعلم

نشرت صحيفة الشؤون الخارجية الأمريكية «فورين أفييرز» في الأول من نيسان الجاري، مقالاً هاماً ومطولاً للمدير السابق لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) الذي يعتبر من أهم المؤسسات العلمية الأمريكية، قال في عنوانه الصريح: «أمريكا تخسر سباق الابتكار، لماذا قد يكون مستقبل العلم صينياً». فيما يلي تلخيص لأبرز ما جاء في هذا المقال الذي دعم كاتبه الحجج الواردة فيه بالإحصائيات والأرقام.

■ ليو غرويسمان*
إعداد وتحرير: د. أسامة دليقان

لطالما اعتبرت الصين «مصنع العالم» ولكن بمعنى أنها مجرد دولة تتفوق في تصنيع تقنيات تم اختراعها في أماكن أخرى، وأنها عاجزة عن ابتكار أي شيء جديد جذرياً بنفسها. لكن الصين في الحقيقة أثبتت خلال العقد الماضي أنها قوة ابتكارية هائلة. فهي اليوم متقدمة بكثير على الولايات المتحدة في تصنيع ونشر تقنيات متقدمة مثل السيارات الكهربائية، والبطاريات، ومعدات الاتصالات اللاسلكية، والروبوتات شبه البشرية، والطاقة النووية من الجيل التالي. كما أن قطاع الأدوية الصيني كاد يلحق بأمريكا في طرح أدوية جديدة، وجيشها يمتلك قدرات تفننر إليها واشنطن، بما في ذلك «الترسانة الرائدة عالمياً من الصواريخ فرط الصوتية» حسب البنغاون.

يعود نجاح الصين إلى ضخ الموارد في كل جزء من نظامها البيئي للابتكار: من البحث العلمي الأساسي، إلى تعليم العلماء والمهندسين، إلى تسويق المنتجات الجديدة. في 2015، أطلقت بكين خطة طموحة بعنوان «صنع في الصين 2025» لتسريع هدفها في أن تصبح رائدة تكنولوجية عالمية. ومن خلال دعم حكومي ضخم للمشاركات في قطاعات رئيسية مثل تكنولوجيا المعلومات والروبوتات والفضاء، نجحت الصين إلى حد كبير. على سبيل المثال، ابتكرتها في السيارات الكهربائية مبهرة لدرجة أن الرئيس التنفيذي لشركة فورد وصفها بأنها «أكثر شيء أذلني في حياتي». حتى في قطاع أشباه الموصلات، قامت الصين ببناء أكبر طاقة إنتاجية في العالم للرقائق العادية.

أما الولايات المتحدة، فقدت تركيزها. بعد أكثر من 80 عاماً كقائدة ابتكارية بلا منازع، فشلت واشنطن في تقدير التهديد الذي تشكله الهيمنة الصينية المتزايدة على سلسلة الابتكار. وسياسات الإدارة الأمريكية الحالية تقوض نقاط قوة أمريكا وتفشل في معالجة نقاط ضعفها. تحتاج أمريكا إلى احتضان العلم والابتكار مجدداً، عبر الاستثمار في العلوم الأساسية، وجذب أفضل المواهب، واستكشاف طرق جديدة لتحويل الأبحاث المتطورة إلى منتجات قابلة للتسويق.

العودة إلى الأساسيات

كان الالتزام بالعلوم الأساسية في قلب الريادة التكنولوجية الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين. الجامعات هي أكبر منفذ لهذا النوع من الأبحاث، والحكومة الفيدرالية هي أكبر ممول. شراكة الحكومة والجامعات



خلفت أعظم مجموعة في العالم من جامعات البحث. تمويل المعاهد الوطنية للصحة ساهم في كل دواء وافقت عليه إدارة الغذاء والدواء بين 2010 و2019. وقانون «بييه-دول» 1980 سمح للجامعات بتملك وتسويق الاختراعات، مما أنتج شركات عالمية مثل Google و Moderna.

لكن المزايا الأمريكية مهددة. في عهد الرئيس ترامب، تحولت الحكومة من شريك إلى خصم للجامعات، عبر تجميد المنح وتعليق المشاريع. كما تحاول تفكيك نظام منح الأبحاث القائم على الجدارة واستبداله بمحاباة سياسية. بينما حدد القادة الصينيون الضعف النسبي في العلوم الأساسية كعقبة أمام الابتكار المحلي، وزادوا التمويل بنحو أربعة أضعاف بين 2013 و2023 ليصل إلى 57 مليار دولار. جامعات الصين تصدّرت الآن ترتيبات جودة الأبحاث التي كانت أمريكا تهيمن عليها. في مؤشر مجلة «الطبيعة» لعام 2025، تسع من أفضل عشر جامعات كانت صينية.

الصين تمتلك المواهب

من نقاط قوة النظام الأمريكي أنه يجذب كبار العلماء من جميع أنحاء العالم. 38% من شهادات الدكتوراه في العلوم والهندسة تذهب للطلاب الدوليين. 40% من الحائزين على جائزة نوبل في الكيمياء والطب والفيزياء خلال 25 سنة الماضية هم مهاجرون. لكن السياسات الفيدرالية تثبط إنتاج الجيل القادم من العلماء، عبر تجميد المنح مما يضطر الجامعات لتقليل عدد طلاب الدكتوراه، وتعليقات في منح التأشيرات «الفيزا» تحبط الطلاب الدوليين.

حتى الباحثون المتمرسون يغادرون إلى أوروبا أو الصين. على الأقل 85 باحثاً أمريكياً من أصل صيني عادوا للعمل في الصين منذ 2024. وفي الذكاء الاصطناعي، بقي ثلثا الباحثين الصينيين في بلادهم عام 2025 مقابل ثلث فقط في 2019. الصين تجاوزت أمريكا في تدريب العلماء: في 2022، منحت أكثر من 53 ألف دكتوراه في العلوم والهندسة مقابل أقل من 45 ألفاً لأمريكا. وبسكان أقل من ربع سكان الصين، لا تستطيع أمريكا منافستها إلا بجذب الطلاب الدوليين والاحتفاظ بهم.

الصبر فضيلة

تحتاج واشنطن أيضاً إلى معالجة نقطة ضعف قديمة: عدم وجود استراتيجية متماسكة لدعم التقنيات الحرجة من المختبر حتى تصبح قابلة للتسويق. العديد من التقنيات المخترعة في أمريكا تصنع في النهاية على نطاق واسع في الصين، مثل بطاريات الليثيوم، والألواح الشمسية، وأنظمة الليدار. تمتلك الصين الآن اختراعات شبه كاملة لهذه التقنيات.

الشركات الأمريكية التي تأمل في تسويق تقنيات ناشئة لا تزال تمتلك ميزة أسواق رأس المال، لكن المستثمرين الخاضعين غالباً ما يركزون على المكاسب قصيرة الأجل. هذا لا يناسب «التقنيات الصعبة» «الفيزيائية المبنية على اختراعات علمية» التي تحتاج إلى مليارات الدولارات والعديد من السنوات. في الصين، حيث الحكومة هي أكبر مقرض ومستثمر، هناك وفرة من «رأس المال الصبور». في كانون الأول 2025، أطلقت بكين صندوقاً جديداً ينفق توجيهه مئات المليارات من الدولارات على مدى 20 عاماً للشركات الناشئة في التقنيات الصعبة.

محرك التقدم

عندما كنت رئيساً لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، رأيت أن اكتشافات المختبرات كانت تفشل في الانتقال إلى السوق بسبب نقص رأس المال. لذلك أسسنا شركة «المحرك» Engine The، وهي حاضنة ومسرّعة تقدم تمويلًا من مستثمرين صبورين. إحدى شركات محفظتها كانت «كومولت فيوجن سيستمز»، التي اخترعت مغناطيساً فائق التوصيل عالي الحرارة للاندماج النووي. بفضل دعم «ذا إنجن»، جذبت الشركة 3 مليارات دولار، ووافقت Google على شراء نصف طاقة أول محطة اندماج لها.

للحكومة برامجها الخاصة، لكنها مجردة ومُسيّسة. منحة بقيمة 87 مليون دولار لشركة «سبلايم سيستمز» لإنتاج أسمنت منخفض الكربون ألغيت في عهد ترامب، مما أوقف بناء مصنعها الأول. كما أن التعريفات الجمركية، التي تدعى الإدارة أنها تشجع إعادة

التصنيع، تقلل الابتكار على المدى الطويل. ما تحتاجه أمريكا هو كيان واحد شامل يركز على التنافسية ويمول صناعات المستقبل. يمكن أن يكون هذا الكيان «مؤسسة حكومية» مستقلة ينشئها الكونغرس، بمهمة عامة لكنها قادرة على توليد الإيرادات. يمكنها تقديم استثمارات وقروض وضمانات في أكثر مراحل التطوير خطورة، وتنظيم ضمانات شراء حكومية، والمساعدة في تجاوز العقبات التنظيمية.

يجب أن تعمل هذه المؤسسة بعقلية رأس المال الجريء، متوقعة أن ليس كل الرهانات سوف تنجح، لكن القليل من النجاحات سيغني أرباحاً هائلة للتنافسية الوطنية. مثل هذه الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة لتطوير تقنيات جزرية جديدة لها تاريخ طويل في أمريكا: من إنشاء صناعة المطاط الصناعي أثناء الحرب العالمية الثانية، إلى برنامج تسريع لقاحات كوفيد «Operation Speed Warp».

لا تستطيع أمريكا اليوم الجلوس مكتوفة الأيدي وتعليق الأمان على أن تتعثر الصين. ما لم تتعلم الولايات المتحدة دروس تاريخها وتعبئ الموارد العامة والخاصة لإطلاق وتصنيع وتوسيع نطاق التقنيات الأكثر تقدماً مرة أخرى، فإنها ستتخلف عن الركب. وفي هذه الحالة، فإن الصين مهيةة لبناء اختراعات جديدة على أساس نقاط الضعف الأمريكية.

■ نبذة عن المؤلف: ليو رافائيل ريف غرويسمان هو مهندس كهرباء وأكاديمي إداري ولد في فنزويلا لأبوين يهوديين من أوروبا الشرقية، وبعد تخرجه مهندساً من جامعات فنزويلا هاجر إلى الولايات المتحدة وحصل على جنسيتها. وترقى في مناصب علمية وأكاديمية وصولاً إلى منصب الرئيس السابع عشر لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) من 2012 حتى 2022. كما انتخب عضواً أجنبياً في الأكاديمية الصينية للهندسة عام 2017. ويشغل منصب مدير مستقل في مجلس إدارة شركة TSMC التايوانية الشهيرة لصناعة الرقائق الإلكترونية.

ابتكارات الصين في السيارات الكهربائية مبهرة لدرجة ان الرئيس التنفيذي لشركة فورد وصفها بانها «أكثر شيء أذلني في حياتي»

طبيعة الدور الصيني في الحرب الحالية وإنهاء «تسليح» المعلومات الاستخباراتية



دخلت الحرب أسبوعها السادس، والتي كان يفترض أن تنهيها الولايات المتحدة و«إسرائيل» خلال بضعة أيام، ولكن لا مؤشرات حتى الآن على اقتراب نهايتها، بل يشير ما نراه حتى اللحظة إلى أن الاحتمالات الأرجح ستكون مزيداً من التصعيد والتورط الأمريكي، وتحديداً مع الحديث عن إمكانية الانتقال إلى أعمال برية على الأرض، لكن الأخطر، هو طبيعة الدور الصيني، وما يعنيه هذا خلال الفترة القادمة.

■ علاء ابو فراج

واسعة وإعادة تهيئة بالمعنى اللوجستي، بمعدات تكلف مليارات الدولارات، وهي لن تكون يسيرة بعد الحرب، هذا فضلاً عن أن الدول التي استضافت هذه القواعد قد ترى نفسها أمام فرصة مناسبة لطى التفاهات السابقة.

نموذج جديد لم يعرفه الخليج من قبل!

إن بكين لا تطرح نفسها كبديل للمظلة الأمنية الأمريكية، فهي حريصة على عدم الوقوع في الأخطاء الأمريكية التي نشهد نتائجها الآن، بل يبدو أن ما تفكر فيه الصين هو البحث عن نقاط استقرار محلية، كافية لأداء المهمة والتوازن المطلوب، دون ضرورة لحضور قوى عظمى، وترى أن الركوز إلى هذا النوع من التدخلات ما هو إلا تشوه نتج عن فترة الهيمنة الأمريكية، ولا ينبغي تكراره، فإن إنشاء نظام أمن إقليمي في منطقة الخليج، يمكن أن ينجح حين تتوفر شروطه، ولعل الأساسي فيه، هو أن تكون الدول المعنية دولا مستقلة فعلاً، وهو ما كان واضحاً في حديث وزير الخارجية الصيني في مكالمة مع نظيره العماني، وانغ بي حين قال: «تأمل الصين أن تعزز دول الخليج استقلالها وسيادتها، وأن تعارض التدخل الأجنبي، وأن تتعمق علاقات حسن الجوار، وأن تعزز الوحدة والتعاون، وأن تلتزم بزمم مستقبلها ومصيرها» وهذا جهد دبلوماسي يدفع الأمور بالاتجاه الذي تريده الصين، أي تقليص النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة، لا لتتسلل هي الفراغ، بل لبناء شبكة محلية بديلة قادرة على تجنب الصدمات مستقبلاً، تماماً كترك التي جرى بناؤها في شرق آسيا، مثل منظمة شنغهاي.

المعلومات الاستخباراتية ملك للجميع!

إن الدور الأبرز للصين في هذه الحرب، هو في الحقيقة تحول استراتيجي كبير لم يكن

بالإمكان التفكير فيه قبل بضع سنوات، فإن مجابهة قوى عظمى، مثل الولايات المتحدة قبل عقد من الزمن، كانت قائمة على فكرة «الحرب غير المتكافئة» مثل: النموذج الذي جرى في فيتنام، أي أن تعتمد على مقاومة طويلة بامكانيات عسكرية بسيطة، لكنها قادرة على إلحاق ضرر كبير خلال فترة زمنية طويلة، تؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع القوى العظمى، لكن ما يجري في إيران اليوم تجاوز ذلك بكثير، فيعتبر الكاتب الأردني-السلطاني سيف الدين عموص:

أن إيران هي قوة من القرن الواحد والعشرين، بينما واشنطن قوة من القرن العشرين، فالأسلحة الأمريكية المتطورة هي في الواقع تعتمد على فلسفة محددة، وضعت في مرحلة الحرب العالمية الثانية، وجرى تطوير هذه الأسلحة جيل وراء جيل، ويقول عموص: «قد يتبين أن الصواريخ فرط الصوتية تتفوق على حاملات الطائرات كما تتفوق البنادق على السيوف، إذ تسمح الصواريخ والبنادق بتحييد الخصم عن بعد، بينما تتطلب السيوف وحاملات الطائرات الاقتراب من الهدف. فهل ستصبح حاملات الطائرات متقدمة، مثل السيوف في الحروب الحديثة؟».

إن طرحاً كهذا يمكن أن يفتح لنا مجالاً لإعادة تقييم ما يجري بعيداً عن توصيفات، مثل: «حرب غير متكافئة» فإيران تملك اليوم صواريخ فرط صوتية، بينما لا تملكها الولايات المتحدة، وصحيح أن هناك عدم تكافؤ بين القطع العسكرية التي تملكها إيران وتلك التي تملكها واشنطن، لكن الحديث هنا يدور عن الفاعلية، فاعلية المسيرات والصواريخ في مقابل قطع ضخمة، مثل: حاملات الطائرات، وهو ما يعبر عنه الكاتب الأردني فيقول: «عندما يتباهى ترامب بتدمير الأصول العسكرية التقليدية، فكأنما يتباهى بقتل الخيول ووحدات الفرسان الإيرانية».

لكن إذا ما أردنا أن نبني أكثر فوق هذه الفكرة، يمكننا القول: إن المسيرات والصواريخ الإيرانية تظل محدودة الفعالية إلى حد كبير، إن لم تكن مدعومة بقدرات استخباراتية عالية، وهي ما كانت تبدو هدفاً صعب المثل بالنسبة لبلد مثل إيران، لكن ما قامت به الصين غير المعادلة كلياً، فتقوم بكين عبر عدد من

الشركات الخاصة والأفراد الخبراء بإنهاء عقود من احتكار القدرات الاستخباراتية العالية، فبدلاً من بيع هذه القدرات والمعلومات تقوم الصين بنشرها مجاناً على الإنترنت، بشكل متاح للجميع، دون أي مقابل! وكشفت جريدة واشنطن بوست عن دور شركات صينية في تقديم معلومات مفتوحة عن تحركات لحظية للقوات الأمريكية، جعلت كل قدرات التخفي مسألة مضحكة! فإن كانت الأقمار الاصطناعية الصينية قادرة على رصد القاذفات الأمريكية الشبحية أثناء التزود بالوقود، وتحديد مساراتها بشكل لحظي، بل وأيضاً اختراق اتصالاتها، فنكون أمام هدف مكشوف، واستطاعت هذه المعلومات المتاحة للجميع رصد كل الاستعدادات العسكرية وحجمها ومواقعها، وهو ما حول كل القواعد والقوات الأمريكية بما فيها حاملات الطائرات والمسيرات الإيرانية. في السياق ذاته تظهر فيديوهات على حسابات مختصين صينيين يعطون على شكل طوعي ومجاني دروساً في كيفية إسقاط طائرات F-35 مثلاً! وتبين أن هذه الدروس كانت نافعة! فبعد نشر الدرس بخمسة أيام، وترجمته إلى الفارسية وحصده لعشرات الملايين من المشاهدين، نجحت قوات الدفاع الجوي الإيرانية من إسقاط الطائرة بالطريقة نفسها المشار إليها بالفيديو! الصين، فرضت عصراً جديداً أقرب ليكون «استخبارات مفتوحة المصدر» وهذا لا يرتبط بالحرب الحالية في إيران، بل هو أوسع وأخطر من ذلك بكثير، فبكين تعلم أن أعداء الولايات المتحدة كثر، ومعظمهم شعوب دول فقيرة عانوا لعقود من بطش ماكينة الحرب الأمريكية، وهم اليوم مستعدون كل الاستعداد لاستخدام هذه المعلومات، فمن يرغب في إسقاط F-35 ليست طهران وحدها، بل هناك أطراف عديدة تحضر هذه الدروس باهتمام. الصين بدلاً من أن تدخل في هذه الحرب بشكل مباشر مع الولايات المتحدة، تبني حولها شبكة من الحلفاء، تتحول فيها تنظيمات صغيرة، مثل: أنصار الله في اليمن، إلى تهديد للهيمنة العسكرية الأمريكية بل وفي كثير من الأحيان إلى طرف أعلى تنظيمياً، وبالتالي متفوق عسكرياً!

تقوم بكين بإنهاء عقود من احتكار القدرات الاستخباراتية العالية فبدلاً من البيع تقوم الصين بالنشر مجاناً على الإنترنت بشكل متاح للجميع دون أي مقابل

أزمة ترامب ونتنياهو متداخلتان ومتشابكتان... كل الخيارات صعبة



نتنياهو هو سياسياً يبدو مستقراً إلى درجة ما، طالما أن الحرب جارية، لكن هذا الأمر يبقى رهن تطورات داخلية أخرى، اجتماعياً واقتصادياً، الجانبان اللذان يشهدان توتراً متعاضداً بمرور الوقت، فوفقاً لآخر البيانات التي تتداولها الصحافة «الإسرائيلية» ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري 120%، ويخسر الاقتصاد «الإسرائيلي» 3 ملايين دولار أسبوعياً خلال الحرب الجارية، وقد خفضت توقعات النمو لعام 2026 من 5,2% إلى 2% مما يعني تراجعاً وتضييقاً على معيشة وجودة حياة «الإسرائيليين» لفترة طويلة، حتى وإن توقفت الحرب بكل ساحاتها اليوم، وذلك فضلاً عن التداعيات الاجتماعية والنفسية للركض إلى الملاجئ صباحاً ومساءً، وخسارة إيرادات القطاع السياحي، وتوقف العديد من الأعمال، ومن الممكن ذكر طرفة، أن بعض المقاهي «الإسرائيلية» باتت تفرض الدفع بشكل مسبق من زبائنها، وذلك بعد هروب العديد منهم، وعدم دفع فواتيرهم بزيعة إنذارات الصواريخ، والركض نحو الملاجئ، مما أدى إلى تراجع في أرباحهم.

نتنياهو هو يقترب من أزمة ترامب

ما سبق، يدفع «الإسرائيليين» باتجاهين. الأول: بالتحرك ضد الحرب، وضد نتنياهو وحكومته، وفي هذا السياق شهدنا مظاهرات واحتجاجات متلفزة من بعض رؤساء البلديات، فضلاً عن عدة مواقف ميدانية، كان منها وقوف مجموعة من «الإسرائيليين» يصرخون أمام منزل وزير التعليم. الثاني: أن المجتمع «الإسرائيلي» هو مجتمع هجين، ومبني على تجمّع لجماعات غير متجانسة وبتراثبية عنصرية ضمنية، الأوضح فيها هو «الحريديم» الذين نشهد مواجهات ميدانية عدة بينهم وبين القوى الداخلية، أو بعض «الإسرائيليين» إثر قضية التجنيد، إلا أن أي شرارة غير متوقعة قد تدفع كل هذه الجماعات لانفجار فيما بينها، وهو ما بات يضع نتنياهو أيضاً بأزمة مشابهة لترامب: إذا طالت الحرب أكثر دون تحقيق أي نتائج، فإن عزله ومحاكمته، أو الاقتتال الداخلي قادم.

كل واحدة من هذه الإقالات تحمل سبباً خاصاً بها، بعضها يصعب استنتاجها بعد، وأخرى تجمعها عموماً. السبب العام، هو سعي ترامب لضمان وجود أناس مواليين له، وإن كانوا أقل كفاءة من أقرانهم، لضمان سير خطته دون عرقلة، أو مناورة قدر الإمكان، وإن كان السبب خلف إقالة نويم غير واضح بعد، إلا أن إقالة نومي تأتي وسط تهديدات متزايدة من الديمقراطيين بالضغط على تحريك دعاوى سابقة، والاستعداد لدعمها بأدلة جديدة، والتحضير لدعاوى جديدة تهديداً لاحتمالية فوزهم في انتخابات التجديد النصفية.

أما إقالة راندي جورج فقد جاءت في اللحظة التي يدور بها سجل أمريكي حول احتمالية وإمكانية وجدوى إنزال قوات برية في إيران، أو على أطرافها كجزيرة خارج، ويبدو أن جورج يرفض أو يبدي تردده، ورغم أن إقالته في هذا السياق لا تعني أن ترامب عازم على القيام بهذا الأمر، إلا أنها تشير إلى عدم رضاه عن وجود أحد بموقع مسؤولية حساس كهذا، ومن المحتمل أن يعيقه مستقبلًا سواء في إيران أو غيرها... فضلاً عن أن أزمة ترامب الحالية والضعف التي يواجهها، واحتمال انهيار تحالف «ماغا» ووصول الديمقراطيين ورفع دعاوى ومحاكمات، منها ما يتعلق بملفات «ابستين»، بات يشبه بدرجة ما ظرف رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، الذي يواجه محاكمات بالفعل، وبت مستقبلًا على المستوى الشخصي من إدامة الحرب وتوسيع رقعتها، لتأجيل هذه المحاكمات بذريعتها إلى ما لا نهاية، إلا أن أزمة ترامب أشد وأعمق، فلا هو قادر على اتخاذ قرار إنهاء الحرب بشكل صارم ما لم يضمن إمكانية ارتفاع حظوظه مجدداً، أو على الأقل حظوظ «ماغا» أو حتى الجمهوريين مستقبلاً، ولا هو قادر على الاستمرار بها لما لها من تداعيات اقتصادية كبيرة وخطيرة على الولايات المتحدة عموماً.

الداخل «الإسرائيلي» المحقق

في السياق ذاته، يزداد الظرف في الداخل «الإسرائيلي» سوءاً أيضاً، علماً أن تحالف

ظنّ صنّاع القرار الأمريكيون و«الإسرائيليون» أن بإمكانهم تحقيق انتصار سريع وحاسم بإسقاط النظام الإيراني، ودفع إيران بلداً وشعباً نحو اقتتال وانهايار داخلي، فكانت النتيجة وقوعهم في «مستنقع» صنعوه بأيديهم، وبانت تدبيره وتتحكم به إيران نفسها، لنرى ارتدادات اقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة وكبيرة في الداخل الأمريكي و«الإسرائيلي» على حد سواء، تنذر بتوترات قادمة.

■ يزن بوظو

فيها الولايات المتحدة، فإن تحالف «ماغا» خصوصاً، بات يتفكك تدريجياً، وموقف الجمهوريين عموماً بات أضعف، بينما ارتفع وعلا صوت الديمقراطيين من جديد، وبالتوازي مع الاستياء الشعبي العام، وتحرك العديد من القوى السياسية الأخرى ومنظمات مختلفة، خرجت إلى شوارع الولايات المتحدة مظاهرات حاشدة بالملايين في قرابة 3000 نقطة تجمّع، تندد بالحرب وترامب. وتفيد مؤشرات استطلاع الرأي بوجود نسبة 60% ترفض الحرب الجارية، وتشير إلى انخفاض شعبية ترامب إلى مستوى يتراوح بين 36 و40%.

هذه التطورات الداخلية الكبيرة والمتسارعة على الصعيد كافة، باتت تضع ترامب أمام تهديد مباشر من خصومه الديمقراطيين، باحتمالية فوزهم بأغلبية المقاعد في غرفتي الكونغرس الأمريكي، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، خلال انتخابات التجديد النصفية في شهر تشرين الثاني المقبل، بما يعنيه ذلك: الحد الأدنى إعاقة ترامب عن فعل كل ما يريد، والحد المتوسط عزله، والأعلى محاكمته وإدانته... وحتى إن تمكنوا من السيطرة على مجلس النواب وحده، فذلك سيترك لهم مجالاً أوسع للحركة، وبالتالي ضغوطاً وتهديدات أعلى.

أزمة ترامب المركبة

كل ذلك يضع ترامب وإدارته تحت ضغوط وتحديات وتهديدات متزايدة، على إثرها نشهد العديد من الإجراءات السياسية والحكومية، منها: إقالة وزيرة الأمن الداخلي كريستي نويم خلال شهر آذار، وإقالة المدعي العام بام بوندي، ورئيس أركان الجيش الأمريكي «القوات البرية» راندي جورج، خلال شهر نيسان الجاري، مع تصريح لترامب يشير إلى سعيه لإجراء تغييرات حكومية واسعة.

تشهد الولايات المتحدة حملة متصاعدة باطراد، ضد الحرب الجارية وإدارة ترامب واللوبي الصهيوني مجتمعين، مدفوعة بالتأثيرات الاقتصادية السلبية المباشرة، وارتفاع الأسعار، بدءاً من المحروقات التي ترفع أسعار مختلف أنواع البضائع، والتهديدات الاستراتيجية التي ارتفعت مستوياتها على كل الصعد، الاقتصادية والسياسية والعسكرية على حد سواء، بما فيها الأفرع الأساسية المالية والتكنولوجية والصناعية.

تحذيرات التضخم والركود

وفقاً لآخر البيانات التي تتناقلها صحف الاقتصاد الأمريكي، بناء على رأي خبراء من وول ستريت، فإن الحرب الجارية تسرع بالفعل من التضخم داخل الولايات المتحدة بوتيرة عالية، وعلى هذا الأساس ارتفعت توقعات حصول ركود اقتصادي في الولايات المتحدة خلال عام 2026 من 23% ما قبل بدء الحرب، إلى 37% دفعة واحدة خلال شهر من القتال، وهي عادة ما تكون نسباً تحمل تميلاً للواقع وتفاؤلاً كبيراً أساساً، والنسبة مرشحة للارتفاع مع استمرار الحرب وتداعياتها الاقتصادية.

وفي هذا الجانب الاقتصادي، من المفيد التنكير بأن ارتفاع أسعار المحروقات ومعها البضائع، لا يعني فقط صدمة بالأسعار بالنسبة للمريكين، وإنما سرقة أموالهم ودفعهم نحو فقر أكثر، مقابل اغتناء أولئك المتحكيين بسلاسل التوريد، والمستفيدين من ارتفاع أسعار الطاقة، والشريحة الطفيلية التي تسعى للاستفادة من أي أزمة، وهو ما ستكون له آثار على المدى الأبعد.

ضغوط وتحولات سياسية

مع هذه الورطة الاستراتيجية التي وقعت

تايوان في مهب الصراع: هل تضبط دبلوماسية الطاقة بوصلة الجزيرة؟



تكتشف تايوان اليوم أن الوعود الأمريكية لا تضيء المصابيح، ولا تدير المصانع، فبينما تغرق النخبة في أوهام الاستقلال السياسي، يأتي خناق الطاقة ليثبت أن الاستقلال الحقيقي مستحيل، دون السيطرة على مصادر الطاقة الأساسية، ومع ارتهان قراراتها للخارج، تضع النخبة مصير كادحيها تحت رحمة تقلبات السوق، وصراعات القوى الكبرى، مما يجعل «السيادة» المزعومة قشرة رقيقة تنهار أمام حقيقة العجز عن تأمين شريان الحياة الأساسي.

حلا الحايك

محطة نووية في 2025، لا يكفي لأكثر من 11 يوماً فقط، بحسب تقرير نشرته مؤسسات بحثية في 3 آذار. وهي فجوة أمنية مرعبة، تضع تايوان في ذيل القائمة الآسيوية من حيث القدرة على الصمود. وهو ما يشكل تهديداً مباشراً لقلب الاقتصاد العالمي، إذ يستهلك القطاع الصناعي وحده أكثر من 55% من كهرباء الجزيرة، وتأتي شركة TSMC، عملاق صناعة الرقائق، أكبر مستهلك للطاقة بنسبة تتجاوز 12.5% من إجمالي الاستهلاك الوطني في 2025، مع توقعات بقفزة هائلة لتصل بحلول 2030 إلى 24% نتيجة طفرة الذكاء الاصطناعي. إن هذا النهج الطاقوي لعمليات التصنيع التي لا تتوقف 7/24 يوصل بواقع مريع: فدون استقرار الإمدادات عبر مضيق هرمز، ستتحول أرقى المختبرات التكنولوجية إلى مجرد هياكل صامتة. ليتجاوز قلق تايوان في 2026 مجرد الخوف من نقص الإمدادات، إلى الإدراك أن «المعجزة الاقتصادية» مبنية على رمال متحركة، وأن أي اضطراب في مياه الخليج، قد يؤدي إلى شلل الإنتاج العالمي، الذي تعتمد فيه التكنولوجيا المتقدمة بنسبة 70% على استقرار الكهرباء في معامل تايوان.

المبادرة الصينية، حلول سلمية تتجاوز القوة العسكرية

بمسؤولية وحزم، تقرأ بكين الضرورات الموضوعية، فعلى الرغم من التأكيد الصيني المستمر بأن جميع الخيارات لإعادة توحيد الجزيرة مطروحة على الطاولة، بما فيها الخيار العسكري، تثبت مراراً تفضيلها للحلول السلمية الدبلوماسية. تجلج ذلك عملياً من خلال إعلان المتحدث باسم مكتب شؤون

في خطوة استفزازية جديدة، حط وفد من الكونغرس الأمريكي في 30 آذار 2026، بقيادة السيناتور جين شاهين في تايبيه، سعياً لدفع المشرعين إلى إقرار مشروع قانون الإنفاق الدفاعي البالغ 40 مليار دولار. وبينما يكافح الرئيس لاي تشينغ تي وحزبه لإقناع المعارضة المتمثلة بنواب حزب الكومينتانغ بتحويل صفقات الأسلحة من الشركات الأمريكية، تبدو هذه التحركات وكأنها محاولة لبيع «دروع ورقية» لجزيرة تواجه صاعراً مادياً حقيقياً. من جهتها، وجدت بكين تأكيداً: أن موقفها تجاه قضية تايوان «ثابت وواضح». ودعت واشنطن إلى «الالتزام بمبدأ الصين الواحدة» والتعامل مع مسألة تايوان «بحذر وبطريقة مناسبة» و «التوقف عن إرسال أي إشارات خاطئة إلى القوى الانفصالية الساعية إلى ما يسمى استقلال تايوان».

خناق مضيق هرمز، واختبار الصمود

بينما تسعى السلطة إلى إنفاق المليارات على صفقات السلاح، تتجاهل حقيقة أن تايوان تعيش على «أجهزة إنعاش» طاقة خارجية، حيث تعتمد الجزيرة بنسبة تصل إلى 99% على استيراد النفط والغاز، ومع استمرار الحرب الأمريكية-الإسرائيلية في الشرق الأوسط، يبرز مضيق هرمز كحل مشقة يهدد الاقتصاد التايواني، فبالرغم من محاولات التنويع، لا تزال دول الخليج تمتد الجزيرة بحوالي 35% من احتياجاتها النفطية، وثالث وارداتها من الغاز المسال «LNG» القادم من قطر والإمارات. الكارثة الحقيقية تكمن في أن مخزون الغاز، الذي يولد نصف كهرباء البلاد بعد إغلاق آخر

لجمهور الكادحين التايوانيين. مما أحدث هزة عميقة وتصدعا في موقفها أمام شارع يخشى الظلام الاقتصادي، من جهة ثانية، سارع حزب الكومينتانغ المعارض للتحرك ببرامجه، حيث أعلنت رئيسة الحزب في 30 آذار قبولها دعوة رسمية وجهت للحزب لزيارة البر الصيني في نيسان، مؤكدة رغبتها للمساهمة «في التنمية السلمية للعلاقات عبر مضيق تايوان» وتعزيز «رفاهية الشعبين في جانبي المضيق». ويمثل هذا التحرك اعترافاً ضمناً بأن الحل للآزمات المعيشية والطاقوية لا يأتي من واشنطن البعيدة، بل من خلال تفاهات واقعية مع الجار القريب تضمن استمرار تدفق شريان الحياة للجزيرة.

تايوان بمجلس الدولة الصيني، تشن بين هوا، استعداد بكين «لتزويد أبناء الوطن في تايوان بإمدادات طاقة مستقرة وموثوقة» بمجرد «تحقيق إعادة التوحيد السلمي». مشيراً أن الخطوة «ستخلق فرصاً كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تايوان» وستحل «معالجة النقص في الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط الخام في تايوان ممكنة تماماً»، مضيفاً ضماناً «تمتع أبناء الوطن في تايوان بإمدادات طاقة أنظف وأيسر في التكلفة وأكثر استقراراً». من خلال الرفض الرسمي لهذا المقترح، تقدم النخبة الحاكمة ولاءها لمركز الثقل الإمبريالي في واشنطن على حساب تأمين الخبز والكهرباء

قرار تاريخي... والازدواجية الغربية في مواجهة «تجارة الرقيق عبر الأطلسي»



في خطوة تاريخية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 آذار قراراً يعتبر تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي «أفجع جريمة ارتكبت ضد الإنسانية». وجاء القرار في اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي، وهو اليوم الذي أقرته الأمم المتحدة لإحياء ذاكرة واحدة من أكثر الفصول قنامة في تاريخ البشرية.

معتز منصور

وتشير التقديرات التاريخية إلى أن ما لا يقل عن 15 مليون أفريقي تعرضوا للاختطاف القسري ونقلوا بالسفن الأوروبية، حيث بيعوا كعبيد في الأمريكتين. ولم تكن هذه الجريمة مجرد حدث عابر في التاريخ، بل منظومة متكاملة استمرت لأكثر من أربعة قرون، وأسهمت بشكل مباشر في تشكيل الاقتصاد العالمي الحديث، إذ يربط العديد من المؤرخين بين الأرباح الضخمة الناتجة عن تجارة الرقيق، وتسارع الثورة الصناعية في أوروبا.

القرار الذي تقدمت به غانا، بدعم من الدول الأفريقية ومجموعة الكاريبي، دعا إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو العدالة التعويضية، تشمل

الاعتذار الرسمي، وإعادة الممتلكات الثقافية المنهوبة، والنظر في مسألة التعويضات المالية، فضلاً عن إحداث تغييرات هيكلية لمكافحة العنصرية، والتمييز في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد حظي القرار بتأييد 123 دولة، بينما عارضته ثلاث دول فقط «الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين و [إسرائيل]» وامتنعت 52 دولة عن التصويت، من بينها دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

هذا التصويت كشف بوضوح التناقض الواضح في الخطاب الغربي المتبجح بالدفاع عن حقوق الإنسان والعدالة والقيم الإنسانية. فبينما لا يتردد الغرب في تقديم نفسه كحارس أخلاقي للعالم، يتجنب في المقابل الاعتراف الصريح بمسؤوليته التاريخية عن واحدة من أكبر الجرائم ضد الإنسانية، ويختبئ خلف تعقيدات قانونية تتعلق بالتعويضات لتفريغ القرار من مضمونه. وهكذا يصبح الاعتراف بالجريمة مجرد خطاب إنشائي لا يترتب عليه أي التزام فعلي بإعادة الحقوق، أو معالجة أثارها الممتدة حتى اليوم. بينما يأتي رفض الكيان الصهيوني وواشنطن أكثر وضوحاً ومتسقاً مع تاريخهم العنصري والإجرامي

الأفريقية ومجموعة الكاريبي باتجاه تحقيق أهدافهم، وخاصة مع وجود رؤية واضحة لدى دول مجموعة الكاريبي من جهة، وتتألف من عشر نقاط، تشمل التعويضات المالية، وتقديم مساعدات واستثمارات في مجالات الطاقة، مما يدفع التنمية المستدامة في هذه الدول.

الذي تعاني منه المجتمعات الأفريقية. وبالتالي، فإن الاعتراف بالجريمة دون اتخاذ خطوات عملية لمعالجة أثارها يكرس الظلم بدل تصحيحه. ورغم عدم إلزامية القرار الصادر عن الجمعية العمومية، إلا أنه يفتح المجال واسعاً لاستمرار نضال الدول

المستمر حتى يومنا هذا. إن مسألة التعويض عن تجارة الرقيق ليست مجرد قضية مالية، بل اختبار لمصداقية النظام الدولي وقدرته على تحقيق العدالة التاريخية. فآثار العبودية لا تزال حاضرة في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والتمييز العنصري

سياسة «التحول نحو آسيا» أصبحت



في عام 2011، أعلنت إدارة باراك أوباما بشكل لافت عن «التحول نحو آسيا Pivotal to Asia»، مؤكدة أنه لمواجهة صعود الصين، ستقوم الولايات المتحدة بتحويل مركز ثقلها الاستراتيجي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومنذ ذلك الحين، أقرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، على الأقل على المستوى الخطابي، بأن هذه المنطقة تمثل المجال الاستراتيجي الأكثر أهمية للولايات المتحدة، وذلك حتى وصول فريق دونالد ترامب بولايته الثانية إلى السلطة، الذي أعلن إعادة توجيه التركيز الاستراتيجي نحو نصف الكرة الغربي. لكن، هل لا يزال هذا التصور الاستراتيجي يتمتع بأي قابلية للتطبيق، أم تحول إلى جزء من عالم «الزومبي-الأموات-الأحياء»؟

■ روبرت مانينغ

أن الأيام التي كان فيها الشرق الأوسط يهيمن على التخطيط طويل الأمد، والتنفيذ اليومي للسياسة الخارجية الأمريكية قد انتهت، فالولايات المتحدة اليوم تغرق أكثر فأكثر في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، وعلى السطح، لا يزال الوجود الأمني والسياسة الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ يظهران قدرًا معتبرًا من الاستمرارية. فسواء في عهد الرئيس السابق جو بايدن، أو دونالد ترامب، تم تعزيز العلاقات مع الحلفاء الرئيسيين، مثل: اليابان وكوريا الجنوبية «وإن كانت هذه العلاقات تواجه قدرًا جديدًا من عدم اليقين خلال الولاية الثانية لترامب»، كما تم توسيع وإعادة توزيع الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ بهدف خلق «توازن» مع الصين. كذلك، واصلت إدارة ترامب مبادرة «أوكوس» في مجال التعاون الصناعي الدفاعي.

وكما أوضح البريدج كولبي، وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للسياسات، فإن مفهوم «السلام عبر القوة» إلى جانب فكرة «الردع بالحرمان على طول السلسلة الأولى من الجزر»، إضافة إلى الوتيرة المنظمة للمناورات المشتركة والتخطيط العملياتي والمشاورة الأمنية مع الحلفاء، كانت جميعها من ثوابت السياسة الأمريكية.

وفي الوقت ذاته، ورغم تأثير سياسات الرسوم الجمركية في عهد ترامب، لا تزال التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وآسيا قوية من حيث الحجم المطلق؛ إذ تجاوز حجم التجارة الثنائية في عام 2025 مبلغ 1,5

تتناول العديد من الخبراء هذا الأمر، ومن بينهم الخبير البارز في شؤون آسيا لدى «مؤسسة المشاريع الأمريكية»، زاك كوبر، الذي أصدر حكمه بإعلان «موته». ففي مقال نشره في مجلة الشؤون الخارجية، قدم حجة قوية تنسج فشل استراتيجية «التحول». إذ تقوم الولايات المتحدة بسحب أصولها العسكرية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ - ومن أبرز هذه الخطوات نقل منظومات «ثاد» و«باتريوت» للدفاع الصاروخي من كوريا الجنوبية، إضافة إلى إرسال 5000 من مشاة البحرية الأمريكية من اليابان إلى الخليج، مع استمرار الحرب مع إيران - وهي إجراءات تعلن عن الأمر بحد ذاتها.

في الواقع، منذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية، ظل هناك توتر دائم بين أولوياتها السياسية المعلنة علناً، وبين انجرافها وراء الأحداث الطارئة، وهو تناقض لم تستطع واشنطن التخلص منه في سعيها نحو الهيمنة العالمية.

بعد انتهاء الحرب الباردة، بدت السياسات الخارجية الفعلية للإدارات الأمريكية المتعاقبة في كثير من الأحيان وكأنها استجابة سلبية للأحداث، أكثر من كونها استراتيجية متماسكة، فقد كانت أشبه بلعبة «ضرب الخلد» التي لا تنتهي. يكفي أن ننظر إلى الرئيس دونالد ترامب: فرغم أن تقرير «استراتيجية الأمن القومي» الخاص به، أعلن أن «من حسن الحظ

اهتماماً بالغا.

وقد تردد صدى هذا الطرح مع ما قاله مارك كارني في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، حيث أشار إلى أن التكيف مع العالم الذي يعيد ترامب تشكيله «يتطلب من اليابان وغيرها من الدول النظر إلى ما هو أبعد من الولايات المتحدة لمعالجة القضايا المشتركة».

وليس هذا موقفاً معزولاً. ففي الآونة الأخيرة، ومن خلال متابعة مسؤولين وخبراء من داخل وخارج حكومات دول آسيوية، كان الانطباع السائد لديهم هو مزيج من خيبة الأمل والقلق، حتى وإن ظلوا يعتمدون على الضمانات الأمنية الأمريكية. عبر تشون يونغ وو - وهو محلل استراتيجي بارز، ومستشار سابق للأمن القومي في كوريا الجنوبية - عن قلقه من أن استراتيجيات الأمن القومي والدفاع الأمريكية «لم تعد تؤكد على الالتزام بالردع الموسع»، وأن استراتيجية الدفاع «تغطي انطباعاً بأنها تركز على أولوية السلسلة الأولى من الجزر بدلاً من الدفاع الصريح عن حلفاء، مثل: كوريا الجنوبية واليابان».

هذا الفارق في الصياغة - أي الحديث عن «حماية السلسلة الأولى من الجزر» بدلاً من «الدفاع عن الحلفاء» - يكشف أن جوهر السياسة الأمريكية في آسيا يتمحور حول الصين، وأن كل شيء يُنظر إليه من خلال هذا المنظور. وقد أدى سعي دونالد ترامب إلى التوصل إلى «سلام مشرف» مع الصين إلى إثارة مخاوف في المنطقة من احتمال قيام نموذج «القيادة الثنائية G2» بين الولايات المتحدة والصين، وهو مفهوم لطالما تباهى به ترامب، بينما يثير الصراع بين القوتين مخاوف أعظم.

وفي سلوك حلفاء الولايات المتحدة، يمكن ملاحظة منطلق قومي متصاعد يتعزز بشكل متزايد. ففي اليابان، على سبيل المثال، نرى توسعاً عسكرياً، وبناء شبكات دفاعية، وتوسيعاً للدور الإقليمي. فمن جهة، يتماشى ذلك مع مطالب الولايات المتحدة بتحمل

تربليون دولار، وبلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة المتبادلة نحو 1,1 تريليون دولار في عام 2024. وعلى الرغم من أن الحصة النسبية للولايات المتحدة تتراجع بسبب النمو الاقتصادي الأسرع في آسيا، فإن هذه الأرقام لا تزال ضخمة.

مع ذلك، يبدو أن كل هذا يفتقر إلى الجوهر. فالفكرة التي تقوم على قيادة الولايات المتحدة لبناء النظام الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ قد ماتت منذ زمن، لكنها لا تزال تستمر كجسد بلا روح. لماذا؟ لا يعني ذلك أن شبكة التحالفات والعلاقات الأمنية الأمريكية على وشك الانهيار. ف«التهديد» الواقعي القادم من الصين، والجمود البيروقراطي القوي داخل الولايات المتحدة، وغياب بدائل حقيقية للمظلة الأمنية الأمريكية لدى دول المنطقة، جميعها عوامل تبقى على الوجود الأمريكي. وربما سيتحقق ما وصفه إرنست همنغواي في رواية الشمس تشرق أيضاً عند حديثه عن الإفلاس: «يحدث بطريقتين: تدريجياً، ثم فجأة».

في مواجهة الانكماش الاستراتيجي الأمريكي وتقلباته، بدأ الحلفاء والشركاء في البحث عن آليات مختلفة للتكيف، وأخذت ملامح هذا الانجراف تظهر بشكل متزايد. تُعد اليابان ربما الحليف الأقرب للولايات المتحدة، فمنذ انتهاء الاحتلال العسكري بعد الحرب العالمية الثانية، شكّل التحالف الأمريكي-الياباني حجر الأساس للسياسة الخارجية اليابانية. لذلك، عندما قام ماساتاكازو أوكانو، المدير السابق لمكتب الأمن القومي الياباني، في مقال نشره عام 2026 على موقع مجلة الشؤون الخارجية، بسرد سلسلة من سياسات دونالد ترامب - من فرض الرسوم الجمركية إلى التحرك المفاجئ في فنزويلا، وصولاً إلى الطموحات المتعلقة بغرينلاند، معترفاً عن صدمته من قيام الولايات المتحدة نفسها بتفكيك النظام الذي أنشأته، وداعياً طوكيو إلى «صياغة استراتيجية جديدة»، فإن هذا التحذير يستحق إيلاءه

في مواجهة الانكماش الاستراتيجي الأمريكي وتقلباته، بدأ الحلفاء والشركاء في البحث عن آليات مختلفة للتكيف، وأخذت ملامح هذا الانجراف تظهر بشكل متزايد

من عالم «الأموات-الأحياء»



وسواء بقي دونالد ترامب في السلطة أم لا، فإن الاتجاهات البنيوية التي تدفع الجغرافيا السياسية الحالية ستستمر على الأرجح: المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، وتساعد القومية الاقتصادية والتكنولوجية، ومحاولات الدول الآسيوية- بل والدول المتوسطة عموماً- بناء آليات للتعامل مع الوضع، بما يقلل من اعتمادها على القوتين الكبريين.

بالتالي، فإن التوتر في آسيا والمحيط الهادئ سيستمر: من جهة، هناك اندماج اقتصادي متزايد «بما في ذلك مع الصين»، ومن جهة أخرى رغبة في استمرار الدور الأمريكي كضامن أمني، في وقت تحاول فيه الولايات المتحدة التملص من مسؤولياتها، ورفض تقديم «السلع العامة» الدولية. وهذه المفارقة البنيوية ستبقى قائمة.

وكما تظهر عملية سحب الأصول العسكرية الأمريكية المتقدمة من شرق آسيا لخوض ما يشبه «حرب الخليج 3.0»، فإن رئيساً أمريكياً آخر، يعاني من محدودية القدرة، يعلن أن آسيا تمثل «أولوية» بينما يستدرج في الواقع إلى الانغماس أكثر في شرق أوسط مضطرب. وعندما تهدأ أصوات المدافع، فإن نتائج هذه الحرب ستكون المنطقة أكثر اضطراباً: دول الشرق الأوسط كدول مدمرة بفعل العمليات العسكرية، ووضع انفجاري غير محسوم في غزة تحت الهيمنة الأمريكية، واستمرار التوتر بين إيران ودول من الخليج و«إسرائيل».

من الصعب تصور أن تتمكن الولايات المتحدة من الانسحاب من الشرق الأوسط خلال ما تبقى من ولاية ترامب أو حتى بعدها، وهو ما سيستمر في استنزاف الموارد والانتباه اللازمين لسياساتها في آسيا. وخلال ذلك، سيواصل النزوع الأمريكي نحو الذاتية، وتقلبات الإدارة الأمريكية تفويض موثوقة الولايات المتحدة ومصداقيتها، في حين يواصل عالم يعاد تشكيله دفع هذا التحول البطيء- ولكن العميق- إلى الأمام.

*روبرت مانينغ: عضو سابق في قسم تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية، وزميل بارز في مركز ستيمسون للأبحاث

آسيا ككل كمركز للاقتصاد العالمي والقوة العسكرية، قد تجاوز قدرة الولايات المتحدة على التكيف.

لقد فشل الرئيس السابق باراك أوباما في إتمام «اتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادئ TPP»، التي وصفها بأنها حجر الأساس في استراتيجية «التحول نحو آسيا». وكما جادل حينها، فإن هذه الاتفاقية كانت ستحدد «من يضع قواعد التجارة». لكن القوى الأمريكية بأغليتها عارضت ذلك، عبر المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون ودونالد ترامب اللذين عارضا الاتفاقية خلال انتخابات عام 2016، ومنذ ذلك الحين دخل المسار في منعطف حاد.

كما أشار إيفان فيغنباوم وآخرون في وقت مبكر من عام 2012، إلى أن الولايات المتحدة لم تتمكن من بناء ركيزة اقتصادية تنافسية ضمن سياسة آسيوية، أصبحت متزايدة الأهمية ومركزة على البعد العسكري. وفي الوقت الذي وسّعت فيه الصين بسرعة شبكة تجارتها واستثماراتها في آسيا، تخلت الولايات المتحدة عن دورها في إدارة النظام التجاري العالمي، وعن موقعها كفاعل رئيسي متعدد الأبعاد، وهو خطأ باهظ الكلفة بالنسبة للولايات المتحدة التي تريد إدامة الهيمنة، بغض النظر عن الدوافع لارتكاب هذا الخطأ.

الكيانات «الزومبية» لا تموت من تلقاء نفسها، لكن قد يقضى عليها. وهناك نمط جديد من التغييرات يتشكل، يتمحور حول ترتيبات اقتصادية وأمنية جديدة، فيما تبدأ الروابط بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في التآكل تدريجياً. من المرجح أن يكون هذا التحول تدريجياً ومجزأ في المستقبل المنظور. غير أن العالم يمر بمرحلة انتقالية فراغية تنتم بدرجة من عدم اليقين تفوق أي مرحلة منذ الحرب العالمية الثانية. هناك أحداث عديدة قد تحدث، مثل: صراع محتمل حول تايوان، أو توجه كوريا الجنوبية واليابان نحو التسليح النووي، أو الأزمات الحكومية في الدول ذات الصلة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أو الصين ربما، أو انهيار مالي عالمي.. جميعها قد تؤدي إلى إنهاء هذا «الجسد الزومبي» بشكل نهائي.

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصلت أكبر اتفاقيتين تجاريتين، والمتداخلتين جزئياً، تطورهما خلال السنوات الثماني الماضية، وهما «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP» التي تضم 15 دولة، و«الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة العابرة للمحيط الهادئ CPTPP»، وكلاهما لا تشملان أمريكا. وتضم «RCEP» حلفاء أمريكا وشركاءها وكذلك الصين، التي تعد الشريك التجاري الأكبر لحلفاء أمريكا وشركائها في شرق آسيا، وقد أسهمت خصوصاً في تعميق الروابط الاقتصادية والتكنولوجية مع رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان». أما «CPTPP»، فقد توسعت بشكل مطرد تحت قيادة اليابان بعد رفض أمريكا لها، وضمت بريطانيا، كما تقدمت إندونيسيا وعدة دول أخرى بطلبات للانضمام إليها. إلى جانب ذلك، هناك الاتفاق التجاري الذي تم التوصل إليه حديثاً بين الاتحاد الأوروبي والهند، وكذلك المفاوضات الرامية إلى مواءمة الاتحاد الأوروبي مع «CPTPP»، والأمثلة على ذلك كثيرة.

في الوقت نفسه، أصبحت شبكات التعاون الدفاعي داخل آسيا أكثر ترابطاً. صحيح أن كثيراً منها، مثل: «أوكوس» والتعاون بين أمريكا واليابان وأستراليا والفلبين، يشمل أمريكا، لكن هناك أيضاً تشكيلات مستقلة تتزايد باطراد، مثل: اليابان-الهند، والهند-فيتنام، وكندا-الفلبين-آسيان، و«المثلث البحري» بين إندونيسيا والفلبين وفيتنام. وكل هذه النماذج تشير إلى تنام واضح في هذا الاتجاه، وإن كان من الصعب حتى الآن تحديد مقدار تأثيرها المستقبلي في البنية الأمنية لآسيا والمحيط الهادئ مقارنة بالتكتلات التجارية.

ضمن هذا السياق، تمثل سياسات الإدارة الأمريكية التي يبرز فيها دونالد ترامب، نقطة النهاية المنطقية للفتوة القائمة بين التزامات الولايات المتحدة المعلنة تجاه آسيا والمحيط الهادئ، وبين واقع سياساتها. فهذه السياسات لم ترتق يوماً إلى المستوى الذي تمّ الترويج له، ويرجع ذلك جزئياً إلى انشغال الولايات المتحدة بمصالحها العالمية. لكن لا يقل أهمية عن ذلك أن صعود الصين، وصعود

الأعباء ويعزز التحالف. ومن جهة أخرى، فإن سعي طوكيو للحصول على قدرات الضرب بعيدة المدى، واتخاذ مواقف متشددة بشأن تايوان، والنقاشات المتعلقة بالأسلحة النووية، والمواقف الإقليمية الحازمة، كلها تعكس بوضوح بعداً قومياً مستقلاً.

كما أن الملامح الاستراتيجية لكوريا الجنوبية تزداد استقلالاً، وتظهر فيها كذلك تيارات خافتة ولكن متنامية من «التحوط» و«الاستقلال الاستراتيجي». ومع مطالبة الولايات المتحدة لها بتحمل «المسؤولية الرئيسية» عن دفاعها، تتجه سيول إلى بناء قوة عسكرية متنامية باستمرار، كما يرتفع الدعم الشعبي الداخلي لامتلاك أسلحة نووية، وتوسع أيضاً إلى الحصول على تقنيات إعادة معالجة الوقود النووي لدعم بناء غواصات نووية، إلى جانب تنويع علاقاتها العالمية. وهذا التوجه القائم على «تقليل المخاطر» تجاه كل من أمريكا والصين بات واضحاً في عموم آسيا.

وليس ما سبق العلامة الوحيدة على أن «السياسة الأمريكية الزومبية» في آسيا والمحيط الهادئ ما زالت تتحرك بلا روح. ففي واشنطن، برز شكل صارخ من «أمريكا أولاً» يقوم على الصفقات والانتهازية، وعلى نهج اقتصادي قسري وافتراضي، ويتجلى ذلك في فرض رسوم جمركية باهظة ومتقلبة على الحلفاء والشركاء، بمن فيهم دول، مثل: أستراليا وسنغافورة، اللتان تحقق أمريكا معهما فائضاً تجارياً، وكذلك في فرض اتفاقيات تجارية غير متكافئة لإبراز موقع هذه الدول كتواضع.

في المقابل، ظهر على نطاق واسع سلوك من التحوط والموازنة بين القوى المتوسطة، وكما قلنا، كان خطاب كارني في دافوس مثلاً بارزاً على ذلك. وكثير من هذه التحركات يدور حول التجارة، ويقاس بتسارع مسارات الترتيبات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف من أجل حماية النشاط التجاري القائم على القواعد، في انعكاس واضح لنهج ترامب المتقلب والافتراضي والمتناقض في معظم الأحيان.

رُبما علينا النظر في مكان آخر أيضاً:

تمثل سياسات الإدارة الأمريكية التي يبرز فيها دونالد ترامب نقطة النهاية المنطقية للفتوة القائمة بين التزامات الولايات المتحدة المعلنة تجاه آسيا والمحيط الهادئ وبين واقع سياساتها

قرار ينقل الازدحام... ويضاعف معاناة الناس



مرة جديدة، تقدم محافظة دمشق قراراً مغلفاً بلغة التخطيط الحديث وتحسين جودة الحياة، بينما يدفع المواطن وحده ثمن «التطوير». الإعلان عن نقل كراجات السيدة زينب وكامل الخطوط العاملة من شارع ابن عساكر إلى مركز الانطلاق في شارع الثلاثين في الزاهرة، كما ورد في بيان المحافظة على صفحاتها المؤرخ في 28 آذار، جاء تحت عناوين براقية: تخفيف الازدحام - تنظيم السير - والإرتقاء بواقع النقل. لكن ما إن تغادر النص الرسمي إلى الشارع، حتى تتكشف حقيقة مختلفة تماماً، أقرب إلى نقل المشكلة من مكان إلى آخر، لا حلها.

لم يكن كراج ابن عساكر مجرد نقطة انطلاق لسرافيس «الست»، بل كان عقدة نقل حيوية تخدم آلاف الركاب يوميا من بلدات وقرى عديدة، من طلاب وموظفين وعمال، اعتادوا الوصول إليه بسهولة من قلب دمشق. لكن بقرار واحد، سيُزال هذا المركز من موقعه، ويرحل إلى أطراف الزاهرة، وكان المسافة والوقت والتكلفة تفاصيل ثانوية لا تستحق التفكير.

فجأة، لم يعد الوصول إلى العمل أو الجامعة رحلة واحدة، بل رحلتين أو ثلاث، ولم تعد الأجرة مبلغا محدودا، بل عبئا يوميا متكررا ينهش دخلا هو بالأصل منهك. المحافظة تتحدث عن «تحسين جودة الحياة»، لكن أي جودة يمكن الحديث عنها حين يضطر المواطن للاستيقاظ أبكر، والانتظار أطول، والدفع أكثر؟ وأي راحة في نظام نقل يجبر الناس على التنقل بين وسائل متعددة فقط ليصلوا إلى نقطة الانطلاق؟ الواقع أن القرار لن يخفف الازدحام بقدر ما يعيد توزيعه، لينقل الضغط من ابن عساكر إلى الزاهرة، حيث ستشهد المنطقة اختناقات جديدة، فيما تبقى معاناة الركاب تتفاقم.

الأكثر إثارة للاستياء ليس القرار بحد ذاته، بل الطريقة التي سيطبق بها. فلا خطوط ربط كافية، ولا باصات نقل داخلي منظمة، ولا تعرفه موحدة تخفف الأعباء، ولا حتى فترة انتقالية مدروسة. وكان المواطن مُطالب بالتكيف الفوري مع واقع جديد، دون أن يُقدّم له أي بديل حقيقي. هكذا ببساطة، سننقل الكراجات وتترك الناس لتدبر أمرها.

هذا النوع من «التخطيط» يطرح سؤالا صريحا: لمن تُدار المدينة؟ هل الهدف فعلا تحسين حياة السكان، أم تحسين شكل الشوارع على حسابهم؟ أو ربما لغايات استثمارية لاحقة لمصلحة البعض في المكان الذي سيتم تفريغه؟ لأن ما سيحدث فعليا هو أن كلفة التنظيم ستُحمل بالكامل للمواطن، بينما تُحصَد النتائج الشكلية على مستوى الإدارة. سيتم تفريغ مركز المدينة من الكراجات، نعم، لكن بالمقابل سيتم تحميل آلاف الأشخاص أعباء إضافية يومية، مالية وجسدية ونفسية. ليس المطلوب الإبقاء على الفوضى، ولا الدفاع عن الازدحام، بل المطلوب أن يكون أي تغيير بهذا الحجم مدروسا من زاوية الإنسان أولا. وأن يسأل بداية: كيف سيصل هذا الموظف إلى عمله؟

كم سيدفع هذا الطالب يوميا؟ كم ساعة ستقتطع من يوم هؤلاء؟ لكن ما يحدث يوحي بأن هذه الأسئلة لم تطرح أصلا، أو لم تكن ذات أولوية. فلا يبدو القرار كخطوة نحو مدينة أكثر تنظيما بقدر ما يبدو كحل سريع ينقل الأزمة بدل أن يعالجها.

فبينما ترفع شعارات التطوير، يجد المواطن نفسه أمام واقع أكثر قسوة، حيث الطريق سيصبح أطول، والجيب أخف، واليوم أكثر إرهاقا. هذا ليس تحسينا لجودة الحياة، بل إعادة تعريف لها... بطريقة يدفع ثمنها من لا يملك رفاهية الاعتراض.

مخلفات الحرب... الدماء ثمن الإهمال واللامبالاة



في سورية، لا تزال مخلفات الحرب تمثل قنابل موقوتة تقتل المدنيين يوميا، بينما تنوالى الماسي مع موسم البحث عن الكمأة في البادية السورية، حيث يزحف الباحثون إلى المناطق البرية بحثاً عن مورد اقتصادي موسمي، معرضين حياتهم لخطر الألغام والمخلفات غير المنفجرة.

بحياة المدنيين مقابل الريح المادي. أما في بلدة الهبيط بمحافظة إدلب يوم الجمعة 3 نيسان 2026، فقد أدى انفجار لغم أرضي من مخلفات الحرب، في منطقة معروفة باحتمال وجود مخلفات غير منفجرة، إلى مقتل طفل وإصابة آخرين. هذه الحادثة تؤكد أن الاكتفاء بالتحذيرات الرسمية لا يكفي أبداً، وأن غياب أي إجراءات استباقية وعمليات نزع أو تأمين المخلفات يجعل المدنيين ضحايا محتملين في كل لحظة.

إن الجمع بين التراخي في المناطق الملوثة والموسم الاقتصادي للكمأة يظهر حجم الإهمال المستمر في حماية المدنيين. فكل يوم يُترك فيه ملف المخلفات غير المنفجرة دون معالجة، وكل موسم يبحث فيه الناس عن الكمأة هو يوم جديد لتسجيل مزيد من الضحايا الأبرياء.

خلال الأسبوع الماضي، في منطقة برية بالجزيرة السورية، وقع حادث أثناء البحث عن الكمأة أدى إلى إصابة أحد المدنيين. على الرغم من أن الجهات الرسمية أصدرت تحذيرات واضحة من مخاطر البحث عن الكمأة في المناطق الملوثة بالألغام والمخلفات المتفجرة، فإن هذه التحذيرات تبقى غير كافية، إذ لا توجد أي إجراءات استباقية أو حماية فعلية لضمان سلامة المدنيين.

في حي الغزل بمدينة الحسكة يوم الأربعاء 1 نيسان 2026، أدى انفجار داخل محل خردة إلى مقتل ستة أفراد من عائلة واحدة، بينهم أطفال، وإصابة آخرين. المحل كان يتعامل مع خردة ميكانيكية تشمل مخلفات عسكرية باعتبارها مواد قابلة للتدوير والريح، في مثال صارخ على الإهمال والاستهتار

تأمين المناطق البرية، وتطبيق برامج توعية حقيقية بدل الاكتفاء بالتحذيرات الشكلية. فالأرواح لا تعوز، والتحذيرات وحدها لا

تحمي الأطفال أو الباحثين عن رزقهم في البادية، بينما تتحول كل قطعة خردة أو كل لغم غير منفجر إلى تهديد مباشر للحياة.

أن الألوان أن تتحمل الجهات المعنية مسؤولياتها، وأن تتخذ إجراءات عاجلة واستباقية وهي: استكمال عمليات إزالة الألغام والمخلفات،